



شرح عوض الماندر
المحب القنبري

و حاشیه شاد حسین
علی حاشیه المسعود
از روی

1070

روى عن عيسى العاص ضعيفه عن علي بن ابي حمزة
وقل بسم الله ثلثا وقل سبع مرات الحمد لله وقدره
من شرب ماء جود واحد من ارجاء
الارض المجدد،
سنة

سائر من فصل ضلوع جمع منكر محاط بنوكو بانه في الثقل
من الافعال وامر له سائر فقلت اليه فصار استتر يستتر يستتر
يستتر ومن اذنت ان الاول في الكيفية فصار استترون
ثم فقلت حرف الفاعله

صاحبہ و مالک بورجوری مفتی زادہ
حافظ علی احمد بکدرد رسد نوری قلعہ
دروہ جالہ شریف

قابضه حضرت شمس
تبریز
نوی و سعادتی
سند معد

666 66 66

بسم الرحمن الرحيم
عزيم على سد بني السطام

و اسهل الى العبد الفقير
مصطفى السبره

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisr. I	H. Hüsnü
Yeni	
Eski no	1260

الحمد لله الذي جعل العلم دواء وصلاح
الاجزاء وعلوهم سفلا فاقوا من هو
الاجزاء وعلوهم سفلا فاقوا من هو

والله اعلم بالصواب

۱. فاعل مفعول
 ۲. فاعل مفعول
 ۳. فاعل مفعول

خاتم الحروف، خاتم الامهات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على ان قصصنا الطبع على نوع الانسان . واصغر في طي ص ورحم ضروب الاوران .
وحكام يتناجح فلم تترى على التما المشورة في احكام البحار . بل تترى بالثواند كالمطربة في قرائد
نحو ربح . حمد او الما غير مقطوع . وانك سلك مستقي بالامول من باب النوع . ما وقف في
غاية الالباس على التوصل والاعجاز . وكيف يكف البياض في قناع الرب عز وجل الاعجاز
واوجه الفصل في الامطر مدنية من هو خير البرية . وهو منة الشامة في القصر والند
بريق . على الذي شانه بين المدايح استمرى . وشانه منصوص على انه هو الباهر . وارقب
من شيب الاسباب اليوم الزوال . انقباض شائب الزمان . الثامنة الاجزاء . على مجموع
الهلينة وصح الجبار . غير موزون بين احدهما الصغار والكبار . صلوة مؤمنة باوادة التوام
ومرافقة مؤمنة . الدنيا الابام . اما بعد فهدى كلمات لا يهتدي الا القليل الذي
في طبعه طبع متقنه في شبح مشكلات الخسرة في علم العروض المنسوب الى الامام الفاضل
الكامل . ومن اوجب الله حق العروف باليد الجبر الا انقاضي الاذلة جعل
اذا ميزاء المتوكلين بالجناس . وودوان على خفيها من التباس . وعنى انما بلغها اسنان
مدرست من جانب جناب الامير المنظم . والقدر الخطير من مولى الزم الواقع . الكمال
مدرست من الجانب الاخر . انما مدته . المولى الذي لا يضره من لا يقاوم في ضبط الارض سري .
وكل كف عن كفة المرأة في الكف . والقبح سري . ميعان الخلق بين الخلق سليمان
بكت ابى امير الاعظم . والوزير الاكرم . قطب سماء العالم . دار امور الماعا ظم والاعا فلكت
الدولة والدين الامير طاشون بكت متعها انه لم يزل يدب اليه . فحشا اعداى واولها
بجدة المدي . الله است اجعل وعاءنا من سراج الاجابة . فان اذبحه النفسالة بكت سحابة
قال قال الفقيه الا انه عز وجل اوجب الله حق العروف باليد الجبر الا انقاضي الاذلة سري

المري

المرياح اقباه حمد الله وان كل عليه صاعا غائبة في رادومها جليلان . ولبق في قصده
في هذا الخضم ان اكر على الاعا من الاربع والظناب والفروب الشلة والسبب خاصة ولا افرص
محلته لشي من رخص المشو على **القول** لا بد قبل الشروع من تمهيد مقدمه بطريقه
بما على كنهه البور كمتول على المنة اوله بين البان ومن شوا كروب وعلى كنهه اعارضا وضرب
اجمالا او على كشف معنى العلة والخاف في اصطلاح علماء الفقه كسبب من يدر في صلب
الاوضاع التي اخبر بها المتكف من حقول البور بمقتضى حق منة عشر ارجاء على
فيلل واضع هذا السلم واعارضا من ذلك . وضربا ثمانية وستون كما مستف من علماء المتكف
يعود الله تعالى حين افقت النبوة اليها . وستة عشر كرجاء على راي الاخص مني . واعارضا
ستة وثلاثة وضربا سبعة وستون . وكل بحر مركب من اجزاء مثل قول ومفاجيل
ونحوها وكل جزء بحسب اصطلاحهم نسبة فاكروه الاخير من المعصر الاول في كسب سري
عوضا وكروه الاخير من البيت بسى ضربا والبان بسى شوا حق البقي وهو رجا المتكف
مع حق بسى الاخير كروه الاول من البيت بسى صدره والجزء الاول من الشطر الثاني بسى
امنه او البان وجماعه القدر والود من والابتداء والقرب بسى شوا وكل واحد من
احوال اربعة على كسب اليد اما الخلف او الانبساط والانبساط اتابع الزيادة او من نقصان
او من عدمها اى الانقضاء على حاله الاصل وكل واحد من تلك الاحوال اما حال الحق او حال الود من
او حال القرب فانه كان حال الحق فحقم البقاء سري زخا واذا كان حال الود من او حال
القرب فحقم البقاء اما ان يكون لازما او غير لازم فانه كان لازما بسى علة وان كان غير لازم بسى
ايضا علة فانه حال الود من او القرب اذا كان لازما وان كان حال الحق او كان
غير البقاء او حال الود من او القرب اذا كان غير لازم فانه فلس بين الوثيق بين اللان

وغير اللازم قلت اللازم ما يتوقف عليه صبرونه الجزء واحد من الاعرابي او الضروب
المذكورة ولذلك يسمى غدا لان غدا الشيء ما يتوقف عليه وجود ذلك الشيء
بمختلف غير اللازم فان الجزء الاخير من كمصراع الاول في الطول متساو وهو متساو في افضى بحرف
خاصة التماثل وهو الباقية واحد من تلك الاعرابي واذا لم يقع والي على حاله الاول
لابعد واحد منها فان قلت اذا جاز للشاعر ان يظلم الشئ في اية من اياته او في احدى اياته
ضرب شئ فليضرب كما لا يلزم قلت انما لا يلزم ان يكون له شئ فاذ عرفت ذلك
فاعلم ان التعقيد في قصيدة هذا المختصر ان يذكر على الاعرابي الاربعة والثلاثين وعلى الضروب
الثلاثة والستين التي للجوهرية خاصة لا يتخطاها الا ذكر زحافات ولا الا ذكر على وضو
البحرات ورس عشر والاعرابي ضروب ولا الا ذكر زحافات ولا يتروى شئ من زحافات الخشوع
غالب لا يتروى على سبيل التردد كما تروى له في انشاء نوبتات انساب العلل بان يقال الكف
كذا والتعجب كما تعرض له في ثبت الطول في بعض فصول الذي قبل الضروب
الثالث منه وهو قول لا فك في قول وابقى ان العذل افك شجاع والتبس
في نحو زحاف قول خاصة في يخرج به شيئا احدهما زحاف الاعرابي والتم
مذكورة وما بينهما احوال وضو البحر كمدرك واحوال ضروب مطلقا لانه من قول ولا يتروى
شئ من زحافات نحو غالب في واحد يخرج به غالب زحاف نحو علان يكون انما تاك
للاول لان بين مقتضيهما غدا اظهر الاول لا يقتضي ان لا يكون شئ آخر غير العلل المذكورة مذكورة
والثاني يقتضي ان يكون شئ آخر غير المذكور اظهر من اللفظ غدا فانه صفة خصوصية مختصة
اولى من غيرها كما علم في غير هذا الموضوع ان السبب في التاكيد شئ آخر وهو انه ان
قلنا انهما في واحد يخرج به غالب زحاف نحو لانه ان زحافات نحو الاعرابي

والضروب

والضروب المذكورة واحوال وضو البحر كمدرك واحوال ضروب مطلقا لانه من قول ولا يتروى
ام لا يقال فيهم من قوله علل الاعرابي الاربعة والثلاثين والضروب الثلاثة والستين
ان ما سواها ليس بمقصود ولا ناسخ بل مقتضى الشئ بالذكر لانه على ما عداه على ما علم
في قولنا اهل الفقه من الناس من يستعمل حال نحو الذي هو غير الابداء زحافات وكل واحد
من حال الودع والضروب نحو ان كان لازما او غير لازم فعليه ان يكون العلل اكثر من المذكورة
الآن التعقيد في ذلك ما هو علم اشهر واكثر استعمالا وتكررا ما هو الشئ واندرو قوله
خاصة في يخرج به شئ واحد وهو العلل الاعرابي والضروب التي المذكورة في الفقه على الاصطلاح
الاول اخص مطلقا على الاصطلاح الثاني وانما زحاف باللكس ومنها من يستعمل
حال الذي هو غير الابداء زحافات او كان حال الشئ او حال الودع او حال الضروب بنحو
من يستعمل القيم الواقعة في التبع زحافات الواقعة في الودع غدا وسنوف المراد من التبع والودع
والكل واحد من هذه المذاهب مساع او لا مشاحة في الاصطلاح لكن كلام التبع لا يستعمل
على الاصطلاح الاولين فاعرف **قوله** خاصة مقصد كعاقبة وكذا في يقال خففت
شئ بكما اخصضو ما وخصيضي او خاصة وخصومية وخصومية بالفتح والضم والفتح اوضح
تقديم الكلام قصدا ان اذكر على الاعرابي الاربعة والثلاثين والضروب الثلاثة والستين
واختص بالذكر خصوص ما يجوز ان يكون حاله بمعنى خصوصية كقول اخذته سمعا امي سمعا **قوله** ولا اتوفى
بالنصب عطف على اذكر وبالفتح حال اي قصدا ان اذكر ان العلل خاصة في غير من شئ
من زحافات نحو غالب او جواب لسؤال مقدر كانه قبل هل تعرض لذكر شئ من زحافات
الطو فقال لا تعرض له غالب **قوله** غالب منتهى موصوف محذوف اي تعرضا غالب او لا
ولا يخرج ان التواخا راي تحليل في ذكر العلل وراي الاخص في ذكر البحر وسعت في شئ

انما هم بعض المغاربة شيئا اراه واقفا وهو ان الموضوع منه عشرتا وقال في
 الديباجة ايضا كذلك ثم بعض الطلاب الحق بمايت عندك فيقولونه منة شيئا
 الما قول منة شيئا ثم اشترطوا ان يصح المعنى ومصادق هذا القول ان يرضى عندك
 وضربا على ما هو كونه في هذا المختصر او اخذ من الاعاريض والضرر بذكره لا يصح كونه الا
 الاعاريض ثم وضربا من الضرر بذكره وتبين وتبين وتبين وتبين **قال**
 وصفت منة شيئا اول لفظة من البيت يعطى اللقب اما اشتقاقا او مضارعة
في قول لا كان مطمح نظر المختص الاختصار كمدوح بين ارباب الاباب
 حتى يختصر ما وضعه من جهة تنويع الافان من باب الالفاظ ففقد منة
 عشرتا كل بيت منها في بحر البحر الة عشر الة الة الاولى من كل بيت بلفظ البحر
 الذي ذلك البيت منظوم في ذلك باحدى طريقتين بهر من الحواشي ان يكون اللفظة
 واللقب مشتقين من اصل واحد ولا يكون بينهما مضارعة اي شبيهة به ان يكون بينهما اتحاد
 في اللفظة كمد والمدة بينهما مشتقان من المدولس بينهما اتحاد في اللفظة وان كان يكون
 بينهما اتحاد في اللفظة من كونه مشتقين من اصل واحد كما يطول الذي في اول بيت الطويل الطويل
 الذي هو اللقب فان بين اللفظ بينهما اتحاد من اللفظة فانه قلت صلا دل على
 جح الالفاظ بالنفس التي في منة النجس التام ولم جعل الاكثر من القسم الاول الذي في
 منة الاشتقاق ومنة النجس التام اعلى مرتبة من منة الاشتقاق كما عرفت في علم الدرع
 علان القسم الثاني اول على اللقب في القسم الاول قلت في قوله وهو ما بين الجمع بين شيئين
 لا يترى ما اراه لان الالفاظ بلقب كل شيء ابتداء من منة اشتقاقه الوزن مما يشاء
 فان جمع بين اللفظ المدة مثلا الذي في قول في ابتداء بحر اول اجزائه فاعلم ان بين اشتقاقه

بين

الوزن

بحر

في قوله منة شيئا
 في قوله منة شيئا
 في قوله منة شيئا

الوزن بالنسبة الى ما لم يمتنع من بين الضرب والنوع اعلم ان مراد المختص بالاشتقاق
 الاشتقاق الذي هو مطمح علماء اللسان وهو ان يكون الكلام من جناسين ان من ان يكون اللفظ اول لفظا
 ومعنى ويكون ان يكون المراد الاشتقاق الذي هو العرفي الذي هو كونهما جناسين لفظا ومعنى فليكن
 هذا لا قول طبعي وهذا السطوح كونهما على اللقب بالاشتقاق ودلالة مرسل وفرض المضارعة
 لان مرسل وفرض انما مشتقين مما اشتق منه المرسل المضارعة من جناسين في حروف الاصطبة
 كلفي القول على ما شئت ان كانه **اولا قول** وصفت اي نظمت عطف على قصيدت **قوله** اول
 لفظة من البيت يعطى اللقب جده استهية منصوبة لتحمل على انها صفة بيتا والعاية الاسم الظاهر
 الذي اقيم مقام المعنى هو البيت في قوله من البيت اي اول لفظة منه والاضافة في قوله اول لفظة
 كما خالفه قوله من حروفه اللفظة الاولى والتميز ان اول بيت وضع لناس
 اي بيتا اول وكذا القول في قوله الروض آخر جزاء وقوله واول حرف في الشطر الثاني وقوله
 الضرب آخر جزاء مراده الجزء الآخر والحرف **اولا قول** يعطى اي يفيض واخذ مقولة
 مخدوف اي يعطى اللفظة الاولى من البيت من احسن اللفظ البحر **قوله** اشتقاقا بمنز
 ع النسبة التي يعطى **قوله** ومضارعة عطف على الاشتقاق **قوله** نسائي اي سائلا
 مقول لاجل وعامل مخدوف بدل عليه سباق الكلام اي انما جعلت اللفظة الاولى وادارة
 على اللقب تارة بالمضارعة وتارة بالاشتقاق لاجل ان سائر عني التظن ويطنع ويطنع
 الوزن فان الدلالة عليه في جميع اللفظة المضارعة متعذرة جدا كما عرفت فان قلت
 قدم القسم الاول من ان القسم الثاني مرتبة واول علم اللقب وذكره في ترتيب الابيات
 اول قلت اعتبار الاقدم الاخلف **قال** واخر الروض حرف من حروف ايجاد يعطى
 عذرة الروض في العروض آخر جزاء الابيات في الشطر الاول **قوله** في مضارعة الله اوقع في

في آخره ومن كل بيت في الاصل حرفان حرف ايا جاد بدل عما انه لم يجرى في ذلك البيت
 كالمهمزة مثلاً في بيت الطويل فانه بدل عن حرفي الطويل واحد لان مدلول المهمزة
 واحد كجاء بجل وكما في بيت فاك فاشتهج في بيت الكامل فانه بدل عن حرفي الكامل
 ثلاث لان مدلول الطويل ثمانية في بيت الحجاب وكذا في سائر الابيات والنوني بين الوضوح الاول
 وبين هذا الوضوح من جهة اخرى ان مدلول هذا حرف واحد وادناه ذلك بالكثير من واحد
 وثانيهما ان دلالة ذلك بحسب اللفظ ودلالة هذا بحسب المعنى فان قلت في قول آخر الوضوح
 حرف من حروف ايا جاد نظراً وجهين احدهما ان ذلك حرف ليس آخر الوضوح في الجمع
 بل ما قبل الاخرة في البيت المذكور وكما في قولنا جاد كيد وكوهي والباء ان ذكر قوله
 من حروف ايا جاد سترك لانه ما من حرف الا وهو حرف ايا جاد فانه في بيت
 الاول وارد لا يحسن الا بان يترك ان المراد به احد الوضوح اما الآخر كما في بيت الكامل وما قبل الاخر
 كما في البيت وانما استاء اخر المتأخرة الآخر والتاخير في اوله في ذكره فانه جليل وفي البيت
 على المدلول ذلك الحرف على كية الاعراب في بيت بحسب اللفظ كما في رمز الغيب وكما هو
 معطوف على السبوق فان دأبهم ان يخذوا من كل كلمة حرفاً ويجعلون ذلك الكلمة كائناً
 ما كانت والبيت في البيت المشي الذي هو العدد المدلول عليه حرف ايا جاد فان قلت
 فانه في البيت تحسبه بالذکر لم يقل من حروف ايا جاد قلت لان دلالة الحروف في البيت على العدد
 باعياً رافعاً على ترتيب حروف ايا جاد **باب ث** فان يحتمل مثلاً ما يدل على الترتيب لانه
 ثلاث في ذلك الترتيب ولو كان لكان دلالة على العدد باعياً ورتب ابا ث ج كان
 مدلوله في البيت الخامس في الترتيب والروض كما عرف اسم الجوز والاخر في الشطر الاول الى
 النصف الاول البيت وانما سمى بالترتيب بالروض التي هي الترتيب المتفرقة في سطر البيت

لتساوئهم وجماع بينهما كونه كل منهما في الوسط والركبتان مثل منشا والاحباب بذكره في الترتيب
 بما وجدها اخرى في اراءها فليست بمطابقة المطالات **قال** واول حرف في الشطر الثاني يبط
 عن القروب والقرب آخر جزء البيت **اول** في اوفاه انه الذي اول الشطر اهل الترتيب
 بحرف من حروف ايا جاد في بيتهم وبذلك البحر كالحكم كالمهمزة في قول جرجج الذي
 في بيت الطويل فانه بدل عن حرفين من مدلوله وكالواو من قولنا في البيت فانه بدل عن حرفين
 والقرب لانه في البيت وفي اعطاهم اسم الجوز والاخر في البيت كما عرف وانما سمى به لان البحر
 يتفرع به وفي وجه آخر يسمى **قال** وجعلت روى البيت يبط عدة الاجزاء والحروف المذكورة
 هو هذا البيت ووجه **اول** جعل المعنى روى البيت في كل حرف فانه حروف ايا جاد في
 كلمة اخرى وذلك بحسب الاستعمال لا بحسب المدلول كما في قولنا للبحر مثل في بيت الطويل فانه بدل
 عن اجزاء الطويل ثمانية وكالواو والاخر من قولنا في البيت فانه بدل عن اجزاء البيت
 والحروف في البيت المذكور في البيت المذكور في البيت المذكور في البيت المذكور في البيت المذكور
 والقروب والاجزاء هو الالف واوله واحد والباء ومدلوله ثنائي والمدلول ثلثة والال
 ومدلوله ربيع والمدلول في الواو ومدلوله ستة والهمزة ومدلوله سبعة والحاء ومدلوله
 ثمانية واللام ومدلوله تسعة وانما اقمنا هذه الحروف لان الاشياء التي منست الحاجة اليها
 كنية لا يربطها تسعة والروى هو الحروف التي يربطها الثمانية تسمى فيقال مثلاً فاقبت
 لانية اولانية او نحوها وفي تعريف العاقبة خراب واحد هو مدلوله ثمانية الحرف
 الاخر في البيت الاول ساكني الجميع الموكلة التي قبل الساكني وقبل مع المنكوت نحو لانا
 اعلاها فاما سائر ما يربطها الاخر في البيت كاعلاها باسمه واما
 ذهب قطرب في الحرف الذي يربطها العقبه فيقول في الروى والثانية واربعة

مكال
 الروى

وهو من باب اي كذا انما كل ما لم يرد اعادته البيت وعن البعض البيت باسرها فافهموا
في القوم والاسباب وانما سميت بالان بغير ما يقع بها فافهموا في تامة او بغيره من حيث
راضية بغيره من حيث وبقيل الحسن ان يفسد وبقيل التزم البيت الاول بغيره من حيث لا تتبع
غيرها وبغيرها من حيث البيت الاخير بغيره من حيث لا تتبع غيرها ولا تتبعها
من الاول والاخر في التسمية اما قبلها بغيره من حيث فانها اما قبلها بغيره من حيث وبالبيت الما بعد
بغيره من حيث **قال** وخرجت من كربت فروع الاصل وجعلت روى الفروع بغيره من حيث العدد ايضا
اقول لان في بعض كل حريتها على ما لم يرد من الروض الاول والفرب الاول من ذلك الجوداد
انما بين التزم الاعرابي والفرب الجاء التزم الالباز وشئت الاختصار لان خرج من
كربت من الالبيات الى الاصل فروع في حذف شيئا وانبت مكانه آخر ازيد من الاول
او انقص منه جسامته لا تقم مقامه البتة في آخرها من البيت الاول في الروض والفرب
كلها في الفرب وحين يسمى بغيره من حيث فانها بالذات كالتحريك في التسمية
وهكذا قيل لان انتهت الاعرابي والفرب كما حذف في الشطر الاول من بيت الكدب
قوله **التي** واما الاخر البيت وانبت مكانه قول مناداة الاخر وكذا حذف قوله
ينقاد للبحر في آخر البيت الطويل وانبت مكانه قول قد حار من هذا جعل روى كذا فروع من فروع
الفرب في حروف الجاء وبقيل الحسن ان ذلك الفروع في التسمية من العدد بالبيت
الاصل كان مثل قوله ومنه في بيت الطويل فانه يرد الفرب في التسمية الثانية من
العدد وكلمته في قوله **ما** في بيت هذا الجاء فانه يرد علان هذا الفرب في التسمية الثالثة
وكذا البيت وانما لا يجرى روى الفرب الاول ايضا فانه حروف الجاء وليد اعرابية من
العدد ولانه متجانس للاول لانه يكون بين اول الالبيات فافهموا في الدلالة على مرتبة فافهموا

لم يجعل

لم يجعل روى كذا فروع الاعرابي ايضا فافهموا في الدلالة على مرتبة من العدد فافهموا في الفرب
بغيره من حيث لان التزم الجاء اما ان يقع في الروض او قبلها فان وقع بعدها فالروض
واحد البيت الاكبر في بيت الفرب الثاني من الجاء وان وقع قبلها فافهموا ان يغير الروض
الاكبر بسببه او لا يغير فافهموا في التسمية فالروض واحد ايضا كذا في بيت الثالث من الطويل وان تغيرت
فالروض التي جعلت بعد التسمية الاول من ثمانية كذا في بيت الفرب الثالث من البيت
والتي بعد التسمية الثالثة كذا في بيت الفرب السادس من الكامل وقسم في التسمية الاعرابي
وانما تميزت التسمية لان الاسباب وحق التخرج من مرتبة بواسطة روى فروع الفرب
وترتب الاسباب بوجوب ترتيب التسمية **قال** وخرجت من كربت اي من كربت كرمه بان
فصله **اقول** فروع الاصل كذا بالاصل منها الفرب الاول وبالروض الفرب الباقي **قال**
والاجزاء التي تتركب الشعر من سبعة جزآن هما سيبان ومعا فولي وفاعل وثم سباعية
وهو متاعلي ومفاعلي ومفعلي ومفاعلي وفاعلان وليس مفعولات من هذا الجوداد
اقول الاجزاء الاصل التي تتركب الشعر من سبعة في القدره ونسخه في الحكم جزآن هما سيبان
ومعا فولي الذي ليس فروع متاعلي بواسطة القطف او فروع متاعلي بواسطة الحذف
فاعل الذي ليس فروع فاعلان بواسطة الحذف وحق سباعية وهو متاعلي
ومفاعلي ومفعلي الذي فروع متاعلي بواسطة الاضمار ومفاعلي الذي ليس فروع
متاعلي بواسطة العصب وفاعلان وانما قلنا انما نسخ في الحكم لان متاعلي الذي هو جزء
جزء البسط حكم عليه عند عدم بانه تتركب من سيبان خفيفين بعدهما وحق متاعلي الذي هو جزء

مختص مركب من سببين خفيفين بينهما وبين مجموع موزون كما سطلع عليه عند ذلك البحر
بعضها من بعض وفعالان الذي هو جزء الدبر محكوم عليه بانه مركب من سببين خفيفين بينهما وبين
مجموع وفعالان الذي هو جزء الصانع مركب من جزئين موزونين بعد سببين خفيفين وكان واحد
من مستقلين وفعالان اثنان حكما وليس مفعولات من الاجزاء الاصول عند الجوهري بل هو
فرع كما سلف على سبب هذا على قول الجوهري ومن وافقه في القول الاكثر في الذي عليه جمهور ارباب
هذا الفن مفعولات من الاجزاء الاصول فالاجزاء الاصول على هذا الثمانية في القول وعشر
في كلامنا قلت فيقول الجوهري ونسب ابناء عن كرمب الاكثر في وخلص القول على الجهمان المختبر
في كل واحد قلت انما عند الجوهري الاجزاء السبعة من الاجزاء الاصول دون مفعولات لان الاجزاء
الاصول عند ما كان جزء ليت الدائر ولم يكن مفعولا اليه جزء من غير وكان اصلا في كلام العرب
وهذه القود الثلاثة موجودة في كل واحد من الاجزاء السبعة دون مفعولات لان القيد
الثالث متف في اصله في كلام العرب مفعولات في التثنية فاذن هو فرع مفعولات في ذلك
جاء يلزم ان يكون من الاجزاء الاصول قلت انما يلزم ان يكون منها اذا كان جزء وليس
مجزءا او جزءا في اصطلاح علماء هذا الفن معان غامضة ان يكون مقطعا به وليس كذلك لاكتواء
في القيد الاول او حوله ما كان جزءا ليت الدائر يخرج كونه مفعولا في وبالقيس الثاني وهو قول
ولم يكن مفعولا اليه جزء من غير كونه متعلق الذي نقل اليه متعلقا على القيد الثالث
وهو قول وكان اصلا في كلام العرب كونه مفعولات وبجمهور يعتبرون القيد الاولين
فقط ولذلك بعد مفعولات من الاجزاء الاصول لان جزء من بين دائرته مستبعد ليس

بمفعول اليه

بمفعول اليه جزء من غير كما سلف في موضعه وان اصله في ذلك ان متعلقا به من متعلقا على
قول الجهمي لانه غير مفعول في كلامه فان ذلك باقر في النظم ان الاصطلاح الاسماء
العرف وعدم العرف عارض عليهما وقاير خرج قول الجوهري في عدم اطلاق الاصطلاح
مفعولات انهم بالاشتراك لا يطلقون النوع على جزء من غير المتعلق في كلام العرب مما
امكن فان مستقلين مثلا اذا جاز في مستقل لا يطلقون عليه النوع في هذه الحالة معنيين بان هذه
الكلمة متعينة في كل اسم بل يتقدم لا متعلقا ثم يطلقون عليه النوع فاذا كان اطلاق النوع على جزء من غير
يكون موجودا كما سلف فكل من اطلاق الاصطلاح عليه شرطه لا يكون موجودا في اخرى ويدور في كل ذي
ان يفرق من اختار قول الجهمي بل عليه كقيد من باب بالذم ونسب به الجواب سؤاله برود عليه
وليس مفعولات متعلق الجهمي وقيل انما لم يجد الجهمي مفعولات من الاجزاء الاصول
لان لم يحصل تكلم به بكونه حاصل تكلم به غير وفيلان لم يلزم ان يكون مفعولات في كل اصلا
له او يكون الاصول لا فرعا ولا قول لم يقبل من له ادنى سكة في هذا الفن فصار من الجهمي في الاعرف
ان الاجزاء الاصول الثمانية او ثمانية على اختلاف التبيين فاعاد ذلك في هذا الفرع والشعر
لغة العلم وفي الاصطلاح كلام متفق موزون على سبيل القيد والقيد الاخير يخرج كونه
قول متعلق فظهر لك ورفعنا لك ذلك فان كلام متفق موزون كونه ليس لان الاثنان
به موزون بالسير القيد **فقال** وهذه الاجزاء تركب من سببين ووند فاصول فالتب
نوعان خفيف ووجوهك بعد ساكن كحرف وتقبل وهو متحرك وانك والوند ايضا
نوعان خفيف وهو متحرك بعد ساكن كحرف وهو متحرك وانك والوند ايضا

مستعمل بمثل ما تسمى كسرت بفتح الشين على اللين فاما اللين فاما اللين فاما اللين
 غير متحركة في كلامهم وكذا في ما على في مناعلي وبسته تروا احدهما مقبولا
 ماء فزوم قبضت الشئ اقبه اذا جعلت مقبلا **قال** والعصب اسكانه متحركا **اقول**
 النون السكونية تعقب بالهمزة وهو اسكان مخمس متحرك كاسكان لام مناعلي فيصير
 مناعلي فتعمل الامناعلي وبسته معصوبا فزوم عبت الاغصان وعصبت بالفتح والكسر
 اجمعها اذا شدت بفتحة يمين لتلازمت **قال** والفصر حذف ساكني التبع ثم اسكان
 متحرك **اقول** النون السكونية الفصر وهو حذف ساكني التبع ثم اسكان متحرك كحذف نون فاعل
 واسكانه ثمة في فاعلات وكذا في فاعول واسكان في فاعول وبسته تروا احدهما
 مقصورا مأخوذا من فصر بفتح الفاء **اقول** فصر اذا قطعت فصره فصره او من فصره اذا نقصته
 او من فصره التعلوه او اذا اكتفت بفتحها **قال** والقطع فعل ذلك في ذلك **اقول** النون
 ثمانية القطع وبه فعل شين فذكر بن اي حذف الساكن ثم اسكان المتحرك وبذا الفعل اذا وقع
 في كونه بفتح قطعا واذا وقع في كسبه بفتح فصر كحذف نون مستعمل ثم اسكان لانه في
 متفاعلي فتعمل الامناعلي وبسته تروا احدهما مقبولا فاما فزوم فطعت المونة اقطعه اذا
 نقصت من طولها وانما تعمل فتعمل في متفاعلي الامفعول وفعلان وانما كان تروا احده
 منهما موجودا في كلام العرب لان استعمالهما بين على كونه غير موجود في كلامهم فان
 قلت تجزى الموصل جزي الوقف فيقال ثمانية اربعة يكون التاء قلت هو قليل فلا يجاز
 اليه الا في قياس الحاجة والحاجة هنا لان مفعولي يرب فتاب الآو وفعلان فيجب مناب

ان في فان قلت ما بالاك لم تضع في العج في فاعول وفاعلات مقصورين قلت لعدم
 لفظين الا فاعيل يقوم مقامها بخلاف مستعمل ومثله في ايضا فاعول وفاعلات مقصورين
 لا يفتان الا في الآخر لا استماع اجماع من كسرت في كسرة بفتح الهمزة **قال** العرب ما لم يكونا
 على حرفي كوايه واستعمالهما بين على التكون مقبوع في الآخر لذن الوقف بخلاف مستعمل ومثله
 فانهما قد يقعان في الوسط فليقل في كسرة بفتح الهمزة في الآخر طرد الباب على بتر واحد **قال**
 والكف حذف الساكن **اقول** النون السكونية الكف وهو حذف الساج كحذف نون مناعلي في
 مناعلي وكذا في نون فاعلان فتعمل الامناعلي وانما لم يعمل الا في الآخر لان استماع كلمة بين الا فاعيل
 تقوم مقام السكوني جواز السخا الا في غير نون وبسته تروا احدهما مقبولا فاما فزوم فطعت
 الكف اذا جعلت في اوم كنه بكفه او اذهب بقصر **قال** والكشف متحركا **اقول** النون السكونية الكشف
 بالشين المهمج وهو حذف الساج المتحرك كحذف نون مفعولات في مفعولات المفعول
 وبسته مكشوف مأخوذا من كشف الشئ اذا بعث عنه بفتح العين في القوم وقال جار الله الفراء
 في الكشف عن تفسير قوله تعالى فطفي مسح بالسوق والاعناق الكشف الفتح ومنه الكشف
 في الغاب الم كافي في الروض ومن قال بالشين المهمج **فخفف** **قال** والوقف اسكانه **اقول** النون
 الحادية عشر الوقف وهو اسكان الساج المتحرك كاسكان نون مفعولات وبسته موقوف
 مأخوذا من وقف الفاء على الكلمة اذا سكن آخرها وبسبب عدم تعليل عدم تعليل فاعلات
 المقصود والكشف وهو وقف بجفتان بمفعولات لان تجزى السباعي الذي سببه متحرك
قال والظلف حذف بسبب خفيف واسكان ما قبله ويجوز في فاعلان **اقول** النون السكونية عشر

اللفظ وهو حذف سبب خفيف واسكان ما قبله كحذف تن من متاعلن واسكان
لام في فتح متاعل فقل المفعول ويسمى مقطوعا ما خذ من قطع النثر اقطعا او جنتا
وهذه اللفظة مخصوصة بطلن لان حذف سبب خفيف من الآخر ثم اسكان موحى قبله لا يتصور
الا في الفاعلة الضمري التي في آخر الجوزة وجه متاعلن لا غير فان قلت لم ذكرتم معرفة الكشف
والوقف كونها مخصوصان بمفعولات وفي النطق كونها مخصوصا بمتاعلن ولم يذكر في الاضمار
والعلم من ان الاو (مخصوص بمتاعلن) والباء بمفعولات قلت اما في الاضمار فلان ليس
مخصوص بمتاعلن كما ينبغي في بيان التشبث علمه بذهب الفتح حاج واما العلم فلا قد اشار اليه
لان الالف واللام في قول العلم حذف مخروفي للهدا ويدر له المضاف اليه كانه قال العلم حذف
مفعولات ولذلك لم يغير حذف ومنه مخروفي بالتكسر كما قال الخذف ومنه مجموع **قال**
ويحذف ومنه مجموع **اقول** اللفظة الثالثة عشرة تحذف وهو حذف ومنه مجموع كحذف على من متاعلن
في فتح متاعل فقل المفعول ويسمى مقطوعا ما خذ من حذف ذنب الغير اخذ اذا قطعته وهو اخذ اي
مقطع الذنب **قال** والعلم حذف المخروفي **اقول** اللفظة الرابعة عشرة العلم وهو حذف المخروفي
كحذف لا من مفعولات في فتح مفعول فقل المفعول ويسمى اصل ما خذ من صلب اتم العلم
او اقطعته وهو اصل المقطع **الاول** **قال** والشبث حذف موحى من فاعلن الذي وتل
علما اما اللام كما هو مذهب السبب في فتح فاعلن فقل المفعول او العين كما هو مذهب الاضمار
في فتح فالان في فتح المفعول ويسمى علمه وا حاشا ما خذ من شبث اللفظة اذ اوقفت
فشيئت اي توفى رأسه مسواك كما يشق المسواك وهاهنا صبا احران احدها

منه

منه بقطر وهو ان يقطع اللفظ في فتح فاعلن فقل المفعول ويسمى بذهب الفتح حاج
وهو ان يفتح فاعلن ثم يغيره فيصير فاعلن فقل المفعول فيعلم من هذا ان الاضمار ليس
بمخصوص بمتاعلن **قال** والحذف اسقاط سبب خفيف **اقول** اللفظة السادسة عشرة
الحذف هو اسقاط سبب خفيف كاسقاط تن من فاعلن في فتح فاعل فقل المفعول وكاسقاط
تن من فاعلن في فتح فاعل فقل المفعول وكاسقاط تن من فاعلن في فتح فاعل فقل المفعول
في كلام العرب لان حذف موحى من حذف حرف واخفاه سبب خفيف فاعل ساكن
اللام لانه لا يجلو لانه يقع في الآخر او في غير الآخر فان كان في الآخر فاسكانه فاعل مطروقة
وان كان في غير الآخر فاسكانه جائز اذ بما يجري الوصل مجرى الوقف فيعمل معاملة
وكاسكان في من متاعلن في فتح فاعل فقل المفعول ويسمى كل منهما محذوف سبب
التسوية ظاهر وانما حذف محذوف بالاسقاط ولم يرفعه بالحذف كما عرف به سائر
العلم تقاد باثر اللفظ الشبث **قال** واللفظة السابعة عشرة حذف سبب خفيف وقطع
ما بين **اقول** اللفظة الثامنة عشرة البتر وهو حذف سبب خفيف وقطع ما بين ثم اسكان
مخروفي اي حذف ساكن ومنه ما بين ثم اسكان مخروفي من فاعلن ثم حذف اللفظة
ثم اسكان لانه في فتح فاعل فقل المفعول وكحذف تن من فاعلن ثم حذف واو ثم اسكان
كاجنة في فتح ويسمى كل منهما مبرورا وبتره ايضا مخروفي بتره بتره اذا قطعته وهو بتر اي
مقطع الذنب **قال** والجزء حذف جزئين من الشطرين **اقول** اللفظة التاسعة عشرة
الجزء في فتح ويسمى كل منهما مبرورا وبتره ايضا مخروفي بتره بتره اذا قطعته وهو بتر اي

الجوزين حذف الهمزة والفتحة والياء لان في مذهبهم احدهما ان يحذف الجوز لان العلم
 اليقين لكن بشرط ان يكون من جنس العوض والفتحة والياء ان يحذف الهمزة والفتحة
 فيمنع كل واحد من الجوزين اللذين بقيتا للهمزة والفتحة او الباء في البيت بعد
 جود الجوز لان الجوز في الحقيقة المحذوف وكذا في المستطوع ومنه ذلك ما خوذ من
 جرات الشئ آخره اذا جعلت قطعه قطعة **قال** والشعر حذف نفع البيت **اقول**
 الفلانة اثنا عشر الشعر وهو حذف نفع البيت فالجوز الاخير وما بين يمينه
 بشرط ان يكون من مثلث الشعر اذا جعلت نصيبين **قال** والفتحة حذف
 فلتح البيت **اقول** الفلانة الشعر وهو حذف نفع البيت فالجوز الاخير
 وما بين يمينه منه ما خوذ من كانه كمنه في النقص والكسر بهما اذ انقص
 ونقصه وقيل في النقص الذي هو مما لا في الشئ وهذا انب ومنه قول النبي صلى
 الله عليه وسلم انه لو الاغنياء اي بالفواخيل في قوله **قال** والفتحة
 زيادة سبب خفيف **اقول** الفلانة الحادية والفتحة والفتحة زيادة سبب خفيف
 كزيادة في متاعه فبغير متاعه فقل المتاع على البيت فلا ما خوذ من رفقت
 الثوب اذا جعلت طويلا **قال** والادالة زيادة حرف ساكن في البيت **اقول** الفلانة
 اثنا عشر والفتحة والادالة وجه زيادة حرف ساكن في البيت كزيادة الف في متاعه على
 فبغير متاعه كزيادة في متاعه فبغير متاعه وليست كمنه في البيت لان ما خوذ من ذلك
 الثوب اذا اسليت فبذلك **قال** والفتحة زيادة سبب خفيف **اقول** الفلانة الثالثة
 والفتحة

والفتحة والفتحة وهو زيادة حرف ساكن في سبب خفيف كزيادة الف في متاعه
 فبغير متاعه فقل المتاع على البيت فلا ما خوذ من رفقت
 الثوب اذا جعلت طويلا **قال** والادالة زيادة حرف ساكن في البيت **اقول** الفلانة
 اثنا عشر والفتحة والادالة وجه زيادة حرف ساكن في البيت كزيادة الف في متاعه على
 فبغير متاعه كزيادة في متاعه فبغير متاعه وليست كمنه في البيت لان ما خوذ من ذلك
 الثوب اذا اسليت فبذلك **قال** والفتحة زيادة سبب خفيف **اقول** الفلانة الثالثة
 والفتحة

متاعه على البيت **قال** والادالة زيادة حرف ساكن في البيت **اقول** الفلانة
 اثنا عشر والفتحة والادالة وجه زيادة حرف ساكن في البيت كزيادة الف في متاعه على
 فبغير متاعه كزيادة في متاعه فبغير متاعه وليست كمنه في البيت لان ما خوذ من ذلك
 الثوب اذا اسليت فبذلك **قال** والفتحة زيادة سبب خفيف **اقول** الفلانة الثالثة
 والفتحة

اقول الفلانة **قال** والادالة زيادة حرف ساكن في البيت **اقول** الفلانة
 اثنا عشر والفتحة والادالة وجه زيادة حرف ساكن في البيت كزيادة الف في متاعه على
 فبغير متاعه كزيادة في متاعه فبغير متاعه وليست كمنه في البيت لان ما خوذ من ذلك
 الثوب اذا اسليت فبذلك **قال** والفتحة زيادة سبب خفيف **اقول** الفلانة الثالثة
 والفتحة

من قوله مدحاً في أول المبدد وكانفع بازرو كل متناوياً بارداً على في أول بيت الكامل
 القافية الثانية الحرف المشدود بعد حرفين أو لهما ساكنين وثانيهما متحرك كما كان في
 في تقطيعه القافية الثالثة التوسعة ثم حرف ساكن كمثل قوله في باء القافية
 الرابعة الاعراب مطلقاً في قوله فان المفعول مفعول مفعول والمفعول مفعول مفعول
 والمفعول والمفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول
 كائنه الفاء واناء ولجيم وثلاثون وون الباء والالف واللام في تقطيعه فتجزي بفاعله
 من قوله في التقاضي في بيت المبدد واذا عرفت ذلك فنقول اصل الطويل اي اجزاء الاصول
 التي ياتي الدائرة فقول معا على فقول معا على فقول معا على فقول معا على فقول معا على
 اشعر سمع الرب فان مصرع ضرب الاول ثمانية واربعون واما في قول يا
 ابي لقد حازني وجد لمي حازه بعد فبالتنبيذ وبالياء وجاه فان قلت
 المبدد وبسبب ذلك قلت لم ولكن لم يسمي الاول الاخر او قد يسمي الثاني بخون
 الروض والقرب فيهما نقص من حرفاء الانقص اقص وهو فعل بمعنى فاعله الطول
 بالفتح واللام وروى واحدة مقبوضة ونحوه الضرب الضرب الاول سالم وبيت طويل على التلبيس
 اذ بيت كانا خوخ الدجى والنجم نفاذ للنجم **تقريب** طويل فقول على معا على
 لا اذ بيت فقول على كانا معا على فخره فقول في جوارحه معا على فقول في جوارحه
 والنجم نفاذ للنجم مقبوض مثل قوله وبيت هذا البيت اذا اخذ منه
 قوله نفاذ وبيت مكانه قوله قد عارضا بها **النجم** فقول في جوارحه معا على والقرب

المصرع ما يقيد في شاع
 الروض والقرب في شاع
 ورويه

الثالث

الثالث مخدوف بينه طويل على السيل اذ بيت كانا واقف ان النذل اعلم مدح
 تقطيعه طويل فقول على نفاذ للنجم لا اذ بيت فقول في جوارحه معا على فقول في جوارحه
 معا على لا اذ بيت فقول في جوارحه معا على فقول في جوارحه معا على فقول في جوارحه
 اذ بيت اذ بيت اذ بيت اذ بيت اذ بيت اذ بيت اذ بيت اذ بيت اذ بيت اذ بيت اذ بيت اذ بيت
 لانه تقبل ما قبله وتقبله وقوله طويل الاخر غير مبدد مخدوف وهو بيت كانه قال الطويل
 اصله كذا وبيت هذا وكذا القول في سائر الايات **قوله** اصله الاصل ما ينبغي عليه في اصطلاح
 ما في بيت مفعولان وترتيب فاعله المفعول فاعله المفعول فاعله المفعول فاعله المفعول
 وترتيب المفعول مبدد وطويل فخره مقدم عليه واذا عرفت ذلك فاعلم ان النذل منصوب فخره وعادة طويل
 وبيت من الافعال الناقصة والستاق من البيوت وكان اي حافظا ونرفاعة الكلام والنجم
 بالفتح المبدد والتبجي الظلمة وخرق الدجى كناية من مضى التلبيس والنجم فاعله المفعول فاعله المفعول
 مطلقا اسم علم المادى المذموم والنجم المذموم والنجم المذموم والنجم المذموم والنجم المذموم
 هو المفعول الذي في بيت واعلم ان الفعل الناقص او المفعول الذي في بيت كانا او النجم والنجم على كلا
 التقديرين الكلام والنجم طائفة من التلبيس اي بعض منه وانقضاء النجم كناية عن عدم معنى التلبيس
 بقوله مشكبا في طول ليلة الزفاف طال على التلبيس عين مسبت حافظا من معنى التلبيس وكان
 ان الكوكب او النجم كان مطبقا لبعض التلبيس لا يوجب تقضي بسبب غلبة التلبيس والقرب
 لغة اصنامهم اذ ان التلبيس سبب الكوكب ثم نعم ان النجم طالع اول التلبيس
 ويوجب في آخره وقال ابو الحسن وما بالنجم مبدد وبه جاز اذا كان النجم مبالا اي بواصله الجواب

ما شاع قوله النجم
 فخره من قوله ما بالنجم

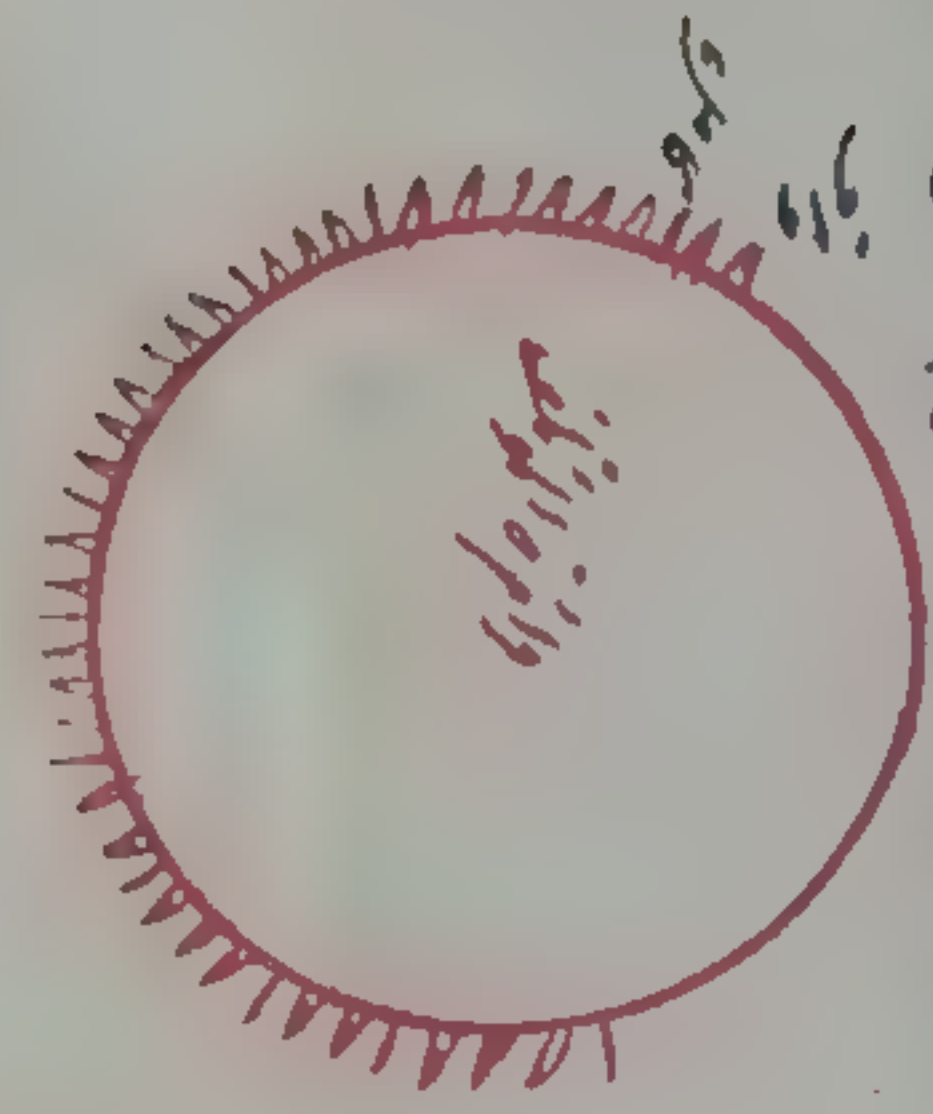
۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

و صد کتیب فی فلان
بقی است فی لیج
نقصی بم صدی

عن

وطرف السباد معقول واستقام من الاستواء وهو الاستواء في متعلق به وافق
الكلام متعارف اذ في السماء وهو لغة جوائمه اذ في اصطلاح أهل الهيئة هو الدائرة العظيمة
الفاصلة بين الظاهر والباطن من النكبات واحدة قطبية سمت المأس والأخرى بما جاذبه
من تحت الأرض والنسبة لك من الكوكب حاله في جميع تلكت وسببا حاله الطرف
والنقطة في القادوس كون اللام الظهور وتعد بينه وبين نفسه يقال فليح على حقيقته فليح
ظهوره والاسم الفعلي باسمك طرف العالم في حاله كونه تلكت الطرف موصلة إلى الظفر
بالمراد وتكون من حركته كذا اذا جعلت عادة له وهو فعل ماضى مبنى للمفعول اما عطف
على كملت واما حاله فاعلم كملت او مع مفعول انفعول كملت وقد مقدرة وجعلت الم لا اذ
العلم الذي لا يعلم من عطف الجمله الاشارة على الاخبارية التماسه الا ان يوضع موضع الواو
الفاء وح كونه تقديمه اذا كان كذلك فتكون الواو يكون كملت وعادة والصفة بفتحها في العطاء
وتعريفه في الاسماء وهو الاعطاء اي تعطى الما وتهد وانما ترك مفعول ليعرف النعيم فان
قول فلان يبطي اعتمت ولا تقول يبطي الدهرم ونسب الوجه حاله فاعلم تعريفه واصل خبر
تجوز اجمعت الواو والباء والياء احدهما بالسكون فاعلمت الواو وادغم الباء في الواو
والفتح الا اذا لا والفتح يفتح الحاء وكسر النون صفة مشبهة من الحق بفتحها وهو القبط والمناوي
المعلاى والحكم جمع حكمه وهي القول النصب والفضل النصب والجماد لفظ استخرج من وضع له و
والمراد منها التي لا تلبث لاي حال الاشياء المجازية التي لا ينفصلها التمراد وحرف تنفك
بالمقابل البقية التي في الكمال مستبنا بالجملة التي في قوله فقد او ما خبر كثير ونحوه من انج حاجة

اذا استعملت لانا ومنه باو يجوز ان يكون منج واللام في متعلق به واللام في الخبر
من متعلق باللام او منج ولفظ استقامت والكلمة وسبب الكمال والاشكال لانا س كاس
الا اذا كان في شرب والافاسم عام والندى العطاء وآر و اسر من النهر وهو الشرب
من الماء وكوه وعاطا امر من العاطاة وهذا ان اليونان يختصان بامر من شرب المزيل في سسر اللام
وانما سميت بالانفاز الاجزاء السباغية في كل واحد من اجزاء لانا لكانت كل السباغية وكل واحد
منها كبر من غيره فاصلة صار كان بعض الاجزاء ان يلفظ بالغير وهذه صورة الدائرة اذا اردت
فكث الكمال من الواو فابداً عين على من مقاطعتين الاول وان اردت العكس فابداً عين
على من مقاطعتين الثاني **قول السهر** اصله معاجيل ست مرات من جنم اذ و نانا ما يرى
جسمه **الوجه** **اقول** السهر معاجيل ست مرات وانما سمى لان العرب كثير ما يخرج به الى
تحتي ول يوضع واحد من جوده وخرجه وانما سمى من جنم اذ و نانا ما يرى جسمه
الوجه قطعية من جنم معاجيل ونانا من معاجيل ما يرى جسمه معاجيل اتمو جوده معاجيل
ونانها من جوده وفيه هذا البيت اذ القيت مصرع الثاني واثبت مكانه قوله من جنم معاجيل
نقطع المصراع ابرهين من معاجيل معاجيل فتقول **قوله** من جنم من جنم اذ و نانا ما يرى جسمه
على العاشق الذي صفته كذا وكذا اسبب وتكون مثلكم وذي قرب وناو بعيد ويرى تحت صفته
ناو والجسمان الجود والوجد لم الشق والبري فبعل يفتي فاعلم من البرية بقا فاعلم من البري العجب
الاعجب منه **قال** المراد اصله مستقل ست مرات رجز فان مالا الثاني من مرده ما جئت
بما يمل النوا **السهر** **اقول** اصله مستقل ست مرات ستم به كثره لكونه الطلوع كذا لفظ



والمسح كذا ذكره بعض الغاربه وبنه علاما ذكره المتوسر تحت طرف في حثي ذبيح
 تحت باب الورد وورد وورد تقطبه ستر تحت طرف مستغلى في ذبيح مستغلى
 مفتولات ذوى غنى مستغلى تحت مستغلى بالاباء مفتولات وراة وورد مستغلى
 وورد اثباته منكونه موقوفة ولطاضرب واحد مثلا وورد في الاصل وبنه ستر تحت طرف
 الاجاب تقطبه ستر تحت مستغلى بالاجاب مفتولات وورد في الثالثة مكشوفة
 ولطاضرب واحد مثلا منكونه موقوفة وورد في الاصل وبنه ستر تحت طرف تقطبه ستر تحت
 تحت مستغلى بذوى غنى مستغلى **اول** ستر تحت اى ارسلت وطرفى غنى ذبيح
 اليلار وحت صارت فحوى منكونه الافعال التي تمل مجرورة والاف في اماراج الحسن
 او الاذى او الى النسخ وحت يجوز ان يكون منه لحن واحد مثلا والاباب جمع تحت وورد الفعل
 والوردى الناس ووردى اى تحت عطف على تحت يكون صلاص الغير المجرورة التي في
 ووردى كواحد الحسن ووردى النسخ لان الكلمة او كانت محصورة او كانت لحنه الحالبه معصدة
 بالواو لا يجب تقديم اللال على وسر اى انرك وبنه والام في تحت مزودة الاستح
 تحت الاجاب كما في قوله رد فلكم اى رد فلكم والاجاب جمع تحت بكلمة وبنه تجز
 وفي بعض النسخ تحت الاباب وله ايضا وجه بناسه المصراع الثاني من القرب ولكن مناسب
 الاول النسخ والنسخ جمع الاذبح وورد به سواد الباني **قال** الحنفى اصله فاعلان مستغلى
 فاعلان من بنى تحت فاعلان من بنى ستر تحت مستغلى بالاباء مفتولات وراة وورد مستغلى
اقول اصل الحنفى فاعلان مستغلى فاعلان من بنى ستر تحت مستغلى بالاباء مفتولات وراة وورد مستغلى

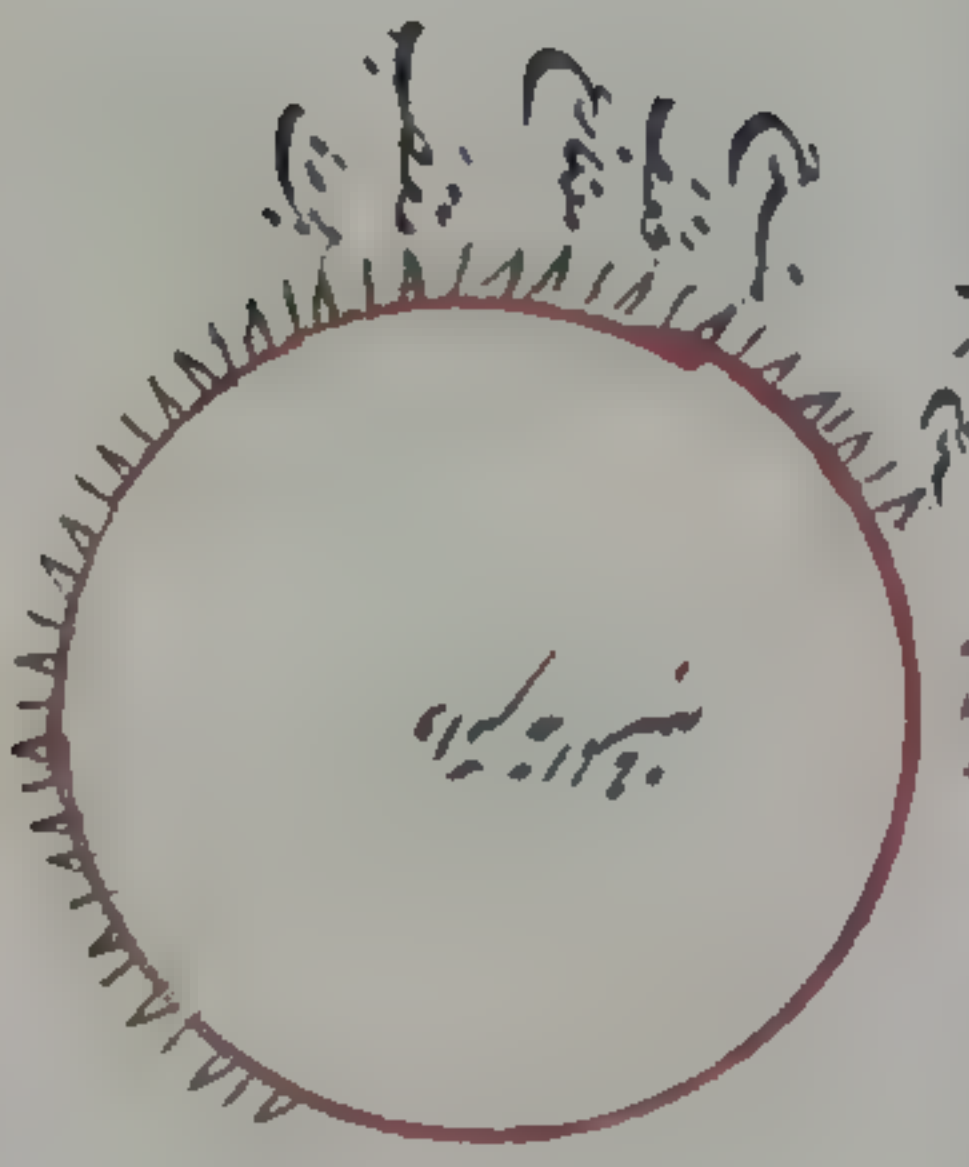
لان وورده ووردت حوى والمزود احف في الجمع وله ثلاث اعلابض وحت اضرب وورده
 الاول اسلمه ولطاضرب واحد مثلا وبنه تحت فاعلان من بنى ستر تحت مستغلى بالاباء مفتولات وراة وورد مستغلى
 من بنى الماوى تقطبه تحت فاعلان من بنى ستر تحت مستغلى بالاباء مفتولات وراة وورد مستغلى
 باج لائش فاعلان من بنى ستر تحت مستغلى بالاباء مفتولات وراة وورد مستغلى
 الب من بنى ستر تحت فاعلان من بنى ستر تحت مستغلى بالاباء مفتولات وراة وورد مستغلى
 مستغلى من بنى ستر تحت فاعلان من بنى ستر تحت مستغلى بالاباء مفتولات وراة وورد مستغلى
 مخدوفه مثلا وبنه تحت فاعلان من بنى ستر تحت مستغلى بالاباء مفتولات وراة وورد مستغلى
 تحت فاعلان من بنى ستر تحت مستغلى بالاباء مفتولات وراة وورد مستغلى
 فاعلان من بنى ستر تحت مستغلى بالاباء مفتولات وراة وورد مستغلى
 وبنه تحت فاعلان من بنى ستر تحت مستغلى بالاباء مفتولات وراة وورد مستغلى
 كنه ولفوى مستغلى وكنه اذى فاعلان من بنى ستر تحت مستغلى بالاباء مفتولات وراة وورد مستغلى
 خامس الاصل فحوى منكونه مقطوع وبنه اى اى او اى عن المصراع الثاني قوله اذ
 بنه تقطع هذا المصراع لم اروع فاعلان من بنى ستر تحت مستغلى بالاباء مفتولات وراة وورد مستغلى
 شاني الماوى وورد في الاصل ما كان على النظم او المراسم والاباء مصدر مضاف
 الى الفاعل ومفعوله مخدوف تقديره ابعاد فحوى منكونه مقطوع وبنه اى اى او اى عن المصراع الثاني قوله اذ
 مخدوف تقديره ابعاد فحوى منكونه مقطوع وبنه اى اى او اى عن المصراع الثاني قوله اذ
 احد صان كنه فاعلان من بنى ستر تحت مستغلى بالاباء مفتولات وراة وورد مستغلى

الاول من كل واحد من شطري المسح يعني مفعولات مستغنى فربى وهرب
 جوف المقرب فكانه مقطوع منه وله لادى واحدة جوف مطوية وضرب واحد
 وبنه اقرب من شايه ان وبنه فخره تقطع المقرب فاعلها من شايه
 مقبلى ان وبنه فاعلها من شايه فخره مقبلى **قول** اقرب اى قطعت والشر
 وله المقرب ولم ادر منه المعشوق لانه كبير اما بنه المقرب في حسن العين ولفظ اللطمة قال
 ايا طلبة النساء بين جلاجل وبين التقا اناست طلبة ام ام سالم وآن وبنه
 اى بان وبنه اولان وبنه وحذف حرف الجر ان وان عاده الوب وفي التبر
 بحس وبنه ان جاء اللاح اى لان جاء اللاحى ويجوز ان يكون بالكسر فيكون شطريه
 والراء وحذف بدل عليه اقرب من شايه على راي البصريين وعلى راي الكوفيين اقرب
 جوا مقدم على الشرى والحمد لله المقرب والقلب وقول اقرب من شايه يجوز ان يكون
 وارو اعلى القلب اى اقرب من شايه من كمانيد او قلت القلبية في راس
 اى او قلت راس القلبية في اذا كان اقرب من شايه لانه اذا كان
 بينا للفقير اطلب في قلب ويجوز ان يكون معنى اقرب اقرب اى جلت الشئ ومن
 ح فليكن بمنى الام اى قلت الشئ المرغى لاجل شايه

قال اجبت اصل مستغنى فاعلها من فربى اجبت ان لاج خوة اجلوب
 بسبب **قول** اصل اجبت مستغنى فاعلها من فربى لانه اجبت اى قطع
 ما لحققت معناه كانه المقرب لكن المحذوف من كل واحد من الشطرين هنا فاعلها

الاول

الاول وفي المقرب مستغنى الاو او قبل قطعه الجوف في الكسرة اوله وادى واحدة
 وضرب واحد فاعلها من فربى اجبت ان لاج خوة اجلوب بسبب **قول** مستغنى
 لاج خوة ان فاعلها من فربى مستغنى بسبب فاعلها من فربى **قول** اجبت
 اى القطع وان محذوف منه الجوف كانه المقرب وللاح اى كسرة اللوح والمان والمراة
 من القود السراج الموقد وكوه واجر الكشف وان بنى مرفوعة المرفوعة منه ولبس بعد
 اما طرف مفعول اجلوب محذوف تقديره اجلوب الظلام في بسبب مفعول اجلوب يقول
 نحاس الجوب منع واختار المانع منع حبه المرفوعة واحدة جابن اراد
 ان يرميها بانها بسبب ان ينادى مع مرفوعة اى بسبب الزواى وهما احنا الآخر وهو
 ان يكون اجبت من المرفوعة فاعلها لاج ضمير راجع الى الجوب والمعنى استوصى والذى
 القود الذى كسرت اجلوب بسبب الزواى بسبب ان لاج وظهر من تهوى وانشر فاعلها لوب
 وجه الاقافى وهذه الالوان المستقيمة بدائرة المستقيمة بسبب الباء وانما شئ
 بل لان اجزاء كل واحد من اجزاء المستقيمة بعض في ان كل واحد منها سببى ومعه صورة الدائرة
 اذا اردت فلت الجوف فقلت المسح من السج من ميم مستغنى السج
 وكذا قلت المسح من المسح والحقيق من السج من ميم مستغنى السج
 ثم حقيق من لاس مستغنى الاو او المضاعف من السج من ميم مستغنى السج
 ثم المضاعف من لاس فاعلها من الاو او المقرب من ميم مستغنى الاو او الجبت من السج من ميم
 جين مفعولات الاو والسج من الجبت من لاس مستغنى الاو والحقيق من المسح من ميم



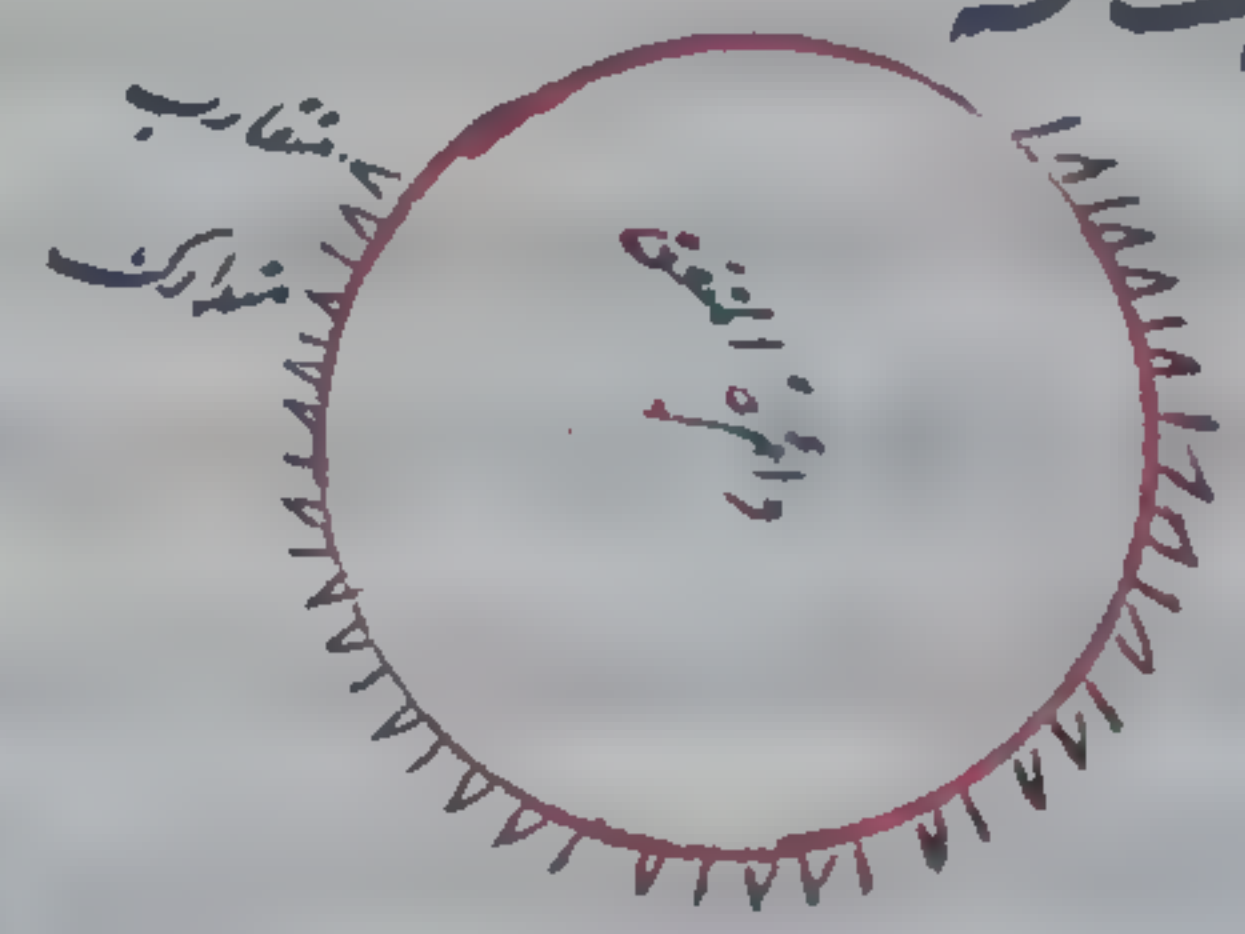
ثان وثالث ستة بكونه لاحقا للجزء قوله فذكرت النون اذا طرأ آخرهم واولهم
وذكرت التاء اذا طرأ في آخر السطر الاول وليس شقفا ايضا لانه اجف
المقارب في وائره الميمى وركض الجمل والجب لانه يشبهها في التناظير بركة الذوق
السليم والطلب المستقيم والحب القدوة والفرح لانه لم يوجد في اشعار القدماء مشور
في الوزن الا في هذه وضعت لانه اوله لم يغير الجمل فكانت غريب بين البحر المعبر عنه
والمنح لانه فتح الاخرى والمنسوخ الى التام لانه تمام الاستعمال او المنظم لانه اجزائه
اذا قطعت يصير الحروف المتحركة والساكنة منظمة على شيء واحد وليس بها منقطع
شيئا بل نظمت الى كنه واحد والتميز والتميز والتمايز والتمايز لان الحروف
الساكنة بين المتحركات متساوية المقدار كما ان الازمان التي بين الفطرات كذلك
والحروف وان وائره اضم ب لكن لم يذكروا منها الا سواد واحد وضربا واحدا فاعلموا
الطلب فان قلت انما يكون المصنف رحمه الله تعالى في قول الجمل اذا لم يذكروا شيئا بل
المدرك واولكم ترويه الاول وضرب الاول فاعلموا في قولهم قولك فقلت
وكم ما لظفورة لان وكم البحر ما هو من وضرب بحر مكر فذكرها بالوضوح بالاذن والكان
فما قولكم في ذلك جمل على كذا في الجمل صفا اذا لم يكن بيت المذكر ملحقا ونحو
ينين ما ذكره اولكم فذكر ما اصله كمالا للمر مستبنا بانه الملك العلم فقولوا
الاولى والاضرب واحد مثلا لم يبينه علما وكم ودارك النون نطق
فاما وضربا اذ لم يبق النون بالمعنى جمع تعقيب وادرك فاعلموا انهم فاعلموا

فاعلى

فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا
اي المعنى وتطبع في قولهم جبالا لانه الاطلاق وهو خادق ونحوها والزام العشق ووضوح
وفي بعض النسخ كذا لانه الاول او لان مرادها ان يكون له وضربا واحدة وذلك
او في قولهم انما ايضا لان مرادها ان يكون له وضربا واحدة او تخرج ان لانه يمكن ان يكون
الفاعل في قولهم فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا
النون السبع والمعنى الذي ساءه العشق ونحوه اي الاسم ووجه الجمع في النون
بجملها اذا اشترت فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا
احد صا وهو تاء الاصل في قوله كرومهم وبين مع ايات في الضروب
فوالعظم شأنه ان يمتدح وبعده فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا
فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا
وهو ثلث الاصل في قوله ان يمتدح فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا
في الجاهل تعقيب التبرع جانبا فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا
مرفوعا وبينه في البيت اذ وضع موضع قول الجاهل قول من خادق وتطبع في النون
من خادق فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا فاعلى ما وضربا
بفعل ثلث الجاهل اي طلبه بريد مطلوبه الجاهل من الفرج كونه المودود
ازالة النون والكرب بالضم والفتح بعد جمع كونه بالضم والفتح والضم والفتح
وجانب اليا بعد والجاهل والعاو يمتدح وقدرة وفندان البحران فخصان بانه

بمعنى

نسيم دائرة المتقن بكس الفاء وسببها لانها الاخرى كذا الجواب في كل
 واحد من الجواهر الاخرى واما في الجليل فلم يرد واحد وهو المقارب
 وهذه صورة الدائرة اذا اردت فكيف لم تدر ان المقارب قايما
 في لام فتعلم الاول وعلى من عين فاعلم الاول وهذا آخر ما اوردها في بيان
 مشكلات المحقق في علم الدروعي الموسوم بالاندرية حامدا لله على الطام
 المحقق وهو ما التوفيق ثم الكتاب بعنوان الله الوهاب عز وجل
 عبد القوي شهاب بن علي غواقه له ولوالده في سنة ثمان
 في شهر رجب سنة ١٠٨٢



الحاشية حذف ثمانية اجزاء ساكن كحذف
 سبع مستغنى فبكونه مستغنى
الاصناف السكان ثمانية اجزاء متحركة
 كاسكان ما متفاعلا على
الوقعي حذف ثمانية اجزاء متحركة
 ثمانية متفاعلا فبكونه متفاعلا على
الطبي حذف رابع اجزاء ساكن
 كحذف ثمانية متفاعلا على
التبصير

الشمس صخره وبتكره في كل موضع شمس والمزاد في كل فافيه اجمع مكان
 كقولهم استزدواهم اخوتهم ام زبور في الدجور **رب** الوند الجوع او كان
 اخذوا جاز طيه كالبسط والبر او خذوا كالكامل او خذوا كالمعروف والحقيق والحيث
 اخذوا المالك والمزاد كالبسط جاز اضعاف المكا ومن الاولين
الخاص عيوبها الباطل اعادة كلمة الروي لفظا ومعنى كقولهم او ارفع اليك في حرسا
مظلم بقية التبر لا يسمي بها التبري لا يفيض الزرع في ارضيهم بها ولا يصل على
 مصباح السامع والقبيل يعلو البيت باعد كقولهم وهم وردوا اظفار على تيممهم
 اصحاب يوم نبات انما شهدتهم مواعيل صاقيات وتلقى لهم في الظن معنى
 والافوا اخذوا الجري كقولهم لا باليس باليوم في طولهم فيهم جسم
 البغال واحكام العصاب كانهم قصب خوف اسافلهم فقف في الاعاصير
 والاصراف اخذوا بفتح خيمه فيهم كقولهم رابعتك ان تمت كلامي
 اتعني على كفي البكاره في كل ما على كفي سدا وفي قلمي على كفي البكاره وفي كسر
 كقولهم الم نزل ردت على ابن ليلى منته فجلت الاداء وقلت لا استناب
 رماك امة من شان يدويه والاكفاء اخذوا الروي بجوف مقاربه المخرج كقولهم
 بناء وطاء على حد الغيل لا يتبين على كايما انقباض والاجازة اخذوا في جوف
 مناعده كقولهم الا هو ترسم ان كنيتم مالك بلك بدى ان الكنا وقليل
 راي من خيلهم جفا وبنه اذا قام بين الفلوس فيهم والسناد واخذوا

مايراجي قبل الروي من الحروف والحركات وهو من سائر الدف روف
 احدى اليين دون الآخر كقولهم اذا كنت في حاجة رسلا فارس حكما ولا يعب
 وان باب حزم عليك النوى فشاوركما ولا تقصه وسنادا لاسيس ناسيس
 احدى صا دون الآخر كقولهم يا دار السلي ثم سكره فخذ في حانة هذا العالم وسناد
 الاشباع اخذوا في حركة الدخيل كقولهم صم طردوا انما ليا فاصحت في ياديه ثمانية
 غابر وصم متوجاهم ففاعة تها ومن مفر لمراد عند الثاور وسنادا لحد واخذوا في
 ما قبل الدف كقولهم اشراج الجاء على جوار كان جيون من جيون عيني كذا بين فافيتي
 غفاب يربد حانة في يوم عين وسنادا التوجيه اخذوا في حركة ما قبل الروي المقيد
 كقولهم وفاتم الاعراف حاوي المخرق الف شمس بالادى المخرج شمس في شمس
 السحن **الخاتم** في بيت القاب الايات وغيرها التام ما السحن اجزاء وانتم من
 منوع ومن ضرب بلا نقص كاد الكامل والجزر والواو في السحن منها بنفس كالطير
 والجزر وما ذهب جزا ووضه وضرم والسطر ما ذهب لنفسه والمهوك ما ذهب فله
 والمفت ما خالف وضه وضرم في الروي وبيت كان توتست من خرقاء منسلة ماء
 الصبان من عينك مشحوم والمضغ ما خرب وضه لالما في بصره في زيادة
 وبيته ففانك من ذكر حوب وعفان وعرب خلت آيات من زمان
 انت حج بعدى على فاصحت كخطا بوز في مصاحف رعبان او لقصي وبيت
 اجازتا ان الخطوب تررب وانا منبهم ما قام عيب اجازتا انما مغبان

عطف على قوله في زيادة

قال الشيخ في مناقب الامام الوصف في بيان فضل
 هذه المصنفين في مناقب الامام الوصف في بيان فضل
 الامام الوصف في مناقب الامام الوصف في بيان فضل
 الامام الوصف في مناقب الامام الوصف في بيان فضل
 الامام الوصف في مناقب الامام الوصف في بيان فضل
 الامام الوصف في مناقب الامام الوصف في بيان فضل
 الامام الوصف في مناقب الامام الوصف في بيان فضل
 الامام الوصف في مناقب الامام الوصف في بيان فضل

ممدوحه

رحمه الله

شاه حسین علی حاشیه مسعود الزرقانی

استغنى لان المصدر ليس مشتق من الفعل على المذهب المنصور وبوجه انه ليس مشتق من
مع حله بل من شئ واحد فهو شئ واحد وبوجه ان المشتق هو اللفظ وليس بمراد هذا اللهم الا
ان يحل على الاستعمال لكنه تكلف **ول** كان اسم اى من التوجيه المذكور فكأنه لم يستحسن
ذلك لانه مصدر من الماس حله ولان المصدرية صفة اللفظ والمراد هنا هو المعنى فليس الاحتياج
الى الاستعمال هو خلاف مقتضى اللفظ لا يقال ان معنى التثنية واكثره لا يحتاج الى التثنية وبوجه
من على سبيل المثال لا يستعمل التاجلي لانا نقول ان التثنية على اربعة معان الانعام والامتنان
والقطع واداب القوة على الاولين يتعدى على معنى الاخرين بنفسه فلم يتصور المعنى ولم
ولم يتعدى المعنى لم يتبين المقصود من الاحتياج بحمل الاخرين مع انهما ليس بمراد من المعنى المذكور وان
حصل في حله من غير احتياج الى حله في شئ خارج عن ادواره لثبوتهم فحاشا استعمال المصدر
والفعل وان كان ضعيفا **ول** التي وهرما انت هذا شارة الرفع ما يقال ان افضل النعم بها
التي هي جديها وانهما منصفتهما لانها التي افعلها وادخلها ما ارسم فيها من صورها
الموجودة وادخلها ووجه الرفع لا يقال ان الجوزة والوجوه من النعم التي لا تدخل للكسب
فيها مع انها افضل من العقل لانا نقول ان حيلهم لا تخفى ان معنى قول من ذكره من باب
ان يكون موجدا في اعطاهما ابراسه لان ذلك لان الربنة تسعمل فيما يكون الموهوب له
موجدا وانما في قوله رد على الحكماء على رضى بعض الحكماء الغالين باختيار الفعل الفاعل
واما على رضى الجاهل كما هو رضى البعض منهم فلا حاجة لان المراد بحمل اللفظ هو اللفظ
او اللفظ اعطى الشئ بالاختيار قوله هو العقل المشعر قد يقال ان كان المقصود اللفظ

اللفظ اعطى الشئ هو العقل الفاعل كما هو منهم كان في الحكم العطف من جهة ان النعم والنعم كليهما
عقل **ول** استقلال الال بمعنى ان ضميرهم ان كان راجعا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بزم النسبة
بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم في القصة وان كان راجعا الى الال في بزم الاستقلال بمراد الكل بغير حيزه وقدره
اما عقلا فله اما شرعا فلانه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه ارادتم القصة على الال فاتبعوا اباي وولده
ولا يتخلو ادعاء الرسول انكم كعداء بعضكم بعضا **ول** الا ان يؤمن بين هذا وحاله ان الاستقلال
والسوية جائزان في لفظ العجوة والسلام وعدم الجوزة خصوصية بلفظها وكيفية ان يكون معناه ان
يؤمن بين القصة الضمنية كما في هذا السلام على تقدير رجوع الضمير الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الال بين
القصة الغير كجانب ان يقال مثلا اللهم صل على محمد وآل محمد وعدم الجوزة فيها فيكون
جوابا اعلم ان ما يقع الرواية وما الرواية في قوله **ول** اما قوله صلى الله عليه وآله وسلم كان في ان
الاستقلال جائزا في صريح القصة كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اللهم صل على ابي اوفى فاجاب من قبله
واما قوله صلى الله عليه وآله وسلم في بظاهرة ملائم الاول الاحتمالين المذكورين في الآية فان يؤمن آه فاعلم
اعلم ان ابي اوفى صحابة من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسمه علقمة قال ابن جرير ان ابي اوفى اثنى
بعصده عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في قوله اللهم الحديث **ول** قد اجبت عنه نقل من الكتب
الغريبة وفي النهاية لا يجوز القصة على غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم والسلام الا بناء واما قوله صلى الله عليه وآله وسلم
اللهم صل على ابي اوفى فهو من خصائص النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينبغي مثله للغير **ول** شئ غالبا في
الطرايع البدنية اى شجرة التبرير البدن وتكبير كنيته ومكرمة بالكرامات الطيبة
انما شبه من القوة الشهوية والغفبية وكان ذات المصنف عزله في غاية التبرير عنها

فلم يكن بينهما وبين ذلك مناسبة بترتيب ففان الكمال لا جرم وجب علينا الاستغناء
في استغناء الكمال من تلك الميزة التي هي بترتيب كون ذات جرتين التجريد
والعقل وبنسب ذلك على احد طرفيه بخلافه فيقول ذلك المفسر ان الفطن البسيط
التي هي في تلك الروايات التجريدية فيقول النفس البغض في هذه الجهة الحسية
التحقيق كذا في حاشية شرح المطالع ويرد عليه ان اللازم منه هو الاحتياج الى متوسط
موصوف بما ذكر من الجاهل والابهم منه كونه نيا لجاز ان يكون خبر النبي صلى الله عليه وسلم موصفا
ولا يحصل سببه الحكم الا بعد اجتهاد وان النفس مجردة في ذاته وان لم يكن مجردة في فعلها كما كان
المبدأ مجردا مطلقا فيكون بينهما مناسبة في الجهة فيجوز ان ترتب عليها ففان الكمال الجواب
ان المراد بسبب في النسبة مطلقا ولا في الكمال كذلك بل في النسبة التي تكون
لجانب حيث الميزة من تلك الكليات الطبيعية والافعال من العلل في البدن التي
تعمل لاني وفي الكمال الذي ترتب على هذه المناسبة في اندفع الاخر اذ انما
قصد الانعكاس في قول غالب النجاشي لانه ليس لهم ذلك الانعكاس فلا يجاوز
في الاستغناء من ان يتوسط قول كما انما واجبه شرعا فيقول با آيا الذين انما آه
قوله بسبب انما في كلامه لطيف بغير ما في قول في معنى مطلق العمل قال المفسرون
في تفسير الآية المذكورة انما تدل على وجوب القسوة والقسام عليه في الجنت وفي باب القسوة
كما جرى ذكره في قول لا العمل في هذا المقام اي عقب الشاهد في مفتاح الكتاب كذا نقل في
ولا العمل لفظا وكذا في جواب على تقرير السليم واجب ايضا ان العقل والشرع انما يتفقان

انما يتفقان وجوب القسوة على النبي صلى الله عليه وسلم لا على النبي صلى الله عليه وسلم والرد وجوب
الرد لا يستلزم وجوب الكل وروايات الاول اربعة واسطة فثبت التسليم عليهم وفيه وصف
هذا الرد ظاهر كما ذكرنا سابقا فذكر قول لفظا وكذا في اولي يكون موافقا للشاوا في المفسرين
ابنه قول في المناظرة وانما قال في المناظرة ليدفع الاخر اذ في الباع المتجود واثبات المطلق الحكم
من غير خصم كما سيجي واليه اشار الى ان يكون المراد من ادب البحث قواعد التي يتوصل
او قول فيقول البحث في الاصطلاح اعلم ان البحث في اللغة التقصي والتفتيش وفي الاصطلاح
يطلق على ثلث معان الاول حمل الشيء على الشيء واثباته سواء كان بديهيا او نظريا والثاني اثبات
النسبة الابجائية او السببية بالاستدلال وبغير ما هو مخصص من وجه والثالث المناظرة وهي
تخبرها ولما كان المعنى الثاني هو رافق البحث في الاصطلاح او قوله بالاستدلال انهم من ان يكون
ولما اورد صورة الترتيب كالتسلسل لم يترسم الترتيب كونه المنع من التسلسل في قوله انهم من ان يكون
عدم كون المنع المتجود بغيره يكون ذكره في ادب البحث استلزاما بغيره كون الحكم بالاستدلال بغير
تضمين خاصية كذا واثباته لم لا يثبت هناك اي لا يثبت بمعنى المناظرة وبذلك يتبين ان كانت المناظرة
لعدم الحكم بغيره والمناظرة وانما اذا كان حال المناظرة في الاستدلال على المنع المتجود فليعلم ان البحث
من احواله في العلم بغيره في العلم بغيره على ان ثبات العمل الحكم بغير خصم فليعلم ان البحث من احواله
في هذا المنع مع انه لم يثبت فلا يستقيم من قول في قوله في حذف الموصول آه وحامله ان الشئ حمل
كلامه على ما عار به في قوله التسعة كذا انه لا ضرورة في الاثبات وجرها آه بان يكون صفة
ثابته لمرئيه او جرائنا لحدوده او جعله استنافه جوازا لسؤال متدبر في قلب الناصب

من الجزء الاول وهو السؤال من شأن الرسالة هكذا قبل مر على هذه الوجوه ان ضمير الهمزة يرجع
الى الرسالة والظاهر الاصح نرجع الى آداب البحث ومنها قبله تمليكاً وبغيره ان وصف
الرسالة بكونها محاجة لا حاجة له لان المحاجة البلاغية مما لا يكون الشيء بدون الرسالة
بست كذا كذا العلم ان لكل العلم على الباطنة كما يقتضيه المقام او على اطلاقه على
محتاجين هذا العلم وقابله لا يكون الا بهذه الرسالة لا بغيره من صفات هذا العلم ولا يتعلم
من غيره ومن غير علم لا جعل حاله من اب البحث او استيفاء بيان حال العلم وسبب اختياره
له من بين سائر العلوم لم يرد عليه شيء مما قيل لا يدخل للمصنف من التعليم في الاشارة الى وضع ما يقال
كما يحتاج المتعلم اليه يحتاج المتعلم اليه فلهذا خص التعليم بالذكور ورجال المدعى انه ليس مقصودا
في المقام الاول من التعليم هو الكسب كونه من التعليم هو الكسب فانه في التعليم
قبل لا حاجة تحت لانه كما يجب حيث هو كما يجب على الميزان ولو قال لا يدخل للمصنف
او يكتفي النظر لا يرد عليه بل لانه الشاغل من حيث هو مناظر يحتاج الى هذا العلم كما لا يخفى ويمكن
ان يقال ان الكسب كشيء الظاهر في قولنا ان العلم هو حال ان تعلمه في الغفلة الواحدة
التي هي ذات الجنبين ان قامت كقولنا من العلم والتعليم العلم العلم الاول وان لم يكن
كذلك بان لم تعلم شيئاً منهما او كان قائماً بالجمع من حيث هو الجمع او قائماً باحدهما دون الآخر
يترجم الامر انما هو حمل الشيء على الشيء مع انتفاء مبدء الحمل في كليهما او في احدهما فان الفرق
ان مبدء الحملين تلك الغفلة الواحدة فان العلم التعليم ومبدء التعليم التعليم وهما
متحدان بالذات اعلم ان المراد من العلم ليس هو ما في نفسه بل هو المشهور والظاهر والظاهر

يراد به ان التعليم من قول الفعل والتعليم من قوله الافعال والمعلمان متباينان بالذات
ولم يرد سائر اتحادهما كذا لا يترتب اتحاد المعلم والمتعلم فان العلم عند من يقول اتحاد
التعليم والتعليم الذات من انفس تلك الذات من احدى الجنبين كالمعلم والمتعلم من انفس
من الجنبين الا انهم يقولون ان يكون مراد ذلك الغافل ويراد به ان التعليم من قول
الفعل والتعليم من قول الافعال كما ذكرنا فلا يشترط اشتراك في الشيء العالي فكلما تحت في النوع
والاجناس ونقش عليه ان حمل الواحد بالذات على الواحد بالذات الكسب خلاف ظاهر عبارة
فذلك الغافل ويمكن ان يقال ان المبدء من لفظ الذات هو الذات الكسب فانه في قولنا
من عند احدى اشكال قيام الغفلة الواحدة بجلين جواب عن ذلك اي من اشكال
لتروم حمل الشيء على الشيء مع انتفاء مبدء الحمل لانه المبدء ليس متباعد عن كون هو
في كل منهما كما لا يخفى والناسب لهذا التوجيه ايراد لفظ ذلك الذي للبعد موضع هذا
الذي للتقريب وبالعكس ولا يبعد ان يقال معناه اي الجواب عن الاتحاد بالذات الكسب
بالذات والتعدد بالاعتبار بانه ليس يكافئ هو الجواب عن التعليم والتعليم كمن الاول منف
والثاني منف **قوله** ثم من سوق الجادة وجه التعميم انه ذكر الاول من غير نقل من احد بخلاف الثاني فان
ذكره يبين ان نقل خصوصاً بصيغة المجهول الدالة على القسمة قبله وذكره الاول مرضياً دون
الثاني انه لا شك ان ارادة المعنى الاول دون الثاني اولى لانه على تقدير المعنى الاول يكون حا
حافظة للمتعلم في البحث من سكونه في الاصل الى المطبق في التعليم كما يبين الاصل المط
وعلى تقدير المعنى الثاني يكون الاصل حافظة للمتعلم في البحث والمناظرة عن فقدان مبدء ولا يترتب

من جهة ان ما وصل الى المطر السكون فيه فانه كجوز ان يعلم المتعلم ما وصل الى المطر وكان
 ساكناً في طريق ما وصل الى المطر انتهى كلامه وروى عليه بان لا يقتضي ان يكون معنى الفعلان
 في نفس الامر ذلك في غاية ما في الباب ان لا يكون اذ تبيحت حافظة عن جميع الحالات
 الواقعة في البحث في من بعض احوالهم وعلمهم مراد ذلك انما هو كون الاول اولى من هذا الا
 لا بناء في اوله ونسبته على ما في عدم كون الثاني في معنى الفعلان وهو ليس بمراد كما لا يخفى **قوله** انه لا يرضى
 منه ذلك ولا كان في الاخره اشاره الى ما خرج في الشرح من الرضى ونسبته الى
 الى المخرج بعد ان يترى الرضى او ذلك دون هذا لا ما قبله في نوح ابراهيم **قوله** ان تعد
 حتى السكون بالآية اه في بحث لان من لم يسكن الطريق انما يكون طالباً في طريق ما وصل
 الى المطر وشق في البعد لا على الاول انما هو كون عالماً بالطريق او لا ويحكي الاول والثالث
 لازم صدق الترتيب انما يعلمها انما الاول فلو انما كان عالماً بالطريق فبعد واجد الطريق مراد به
 لا فائدة آية وانما الثالث فلان فالحق الطريق المحصل الى المطر انما يطلع في ذلك الوقت على الشوق
 الطالب المشوق دون خالي النقص المتأمل الذي لا مظهر له فانه ليس بواجب بل فائدة
 فليس يتردد ولا خال والثاني وهو الطالب البحر العالم بالطريق كما بعد في الترتيب بعد في
 العرف فانه فاعلم سبيلاً الى المطر به مع شوقه اليه فاما في عدم صدق العرف في شوط
 هذا فالترتيب الاول الرضى في غير جامع انتهى كلامه قبل **قوله** ان الاول انما هو سبيل الى
 على ان المراد من الطريق في غير الطريق انتهى لان التقاد من سكون طريق الشرح ضلالتهم ان
 الفعلان لا يصدق عليه **قوله** فالترتيب به بل عدم كونه مانعاً **قوله** والنول بالشرح يبين

من جهة ان ما وصل الى المطر السكون فيه فانه كجوز ان يعلم المتعلم ما وصل الى المطر وكان
 ساكناً في طريق ما وصل الى المطر انتهى كلامه وروى عليه بان لا يقتضي ان يكون معنى الفعلان
 في نفس الامر ذلك في غاية ما في الباب ان لا يكون اذ تبيحت حافظة عن جميع الحالات
 الواقعة في البحث في من بعض احوالهم وعلمهم مراد ذلك انما هو كون الاول اولى من هذا الا
 لا بناء في اوله ونسبته على ما في عدم كون الثاني في معنى الفعلان وهو ليس بمراد كما لا يخفى **قوله** انه لا يرضى
 منه ذلك ولا كان في الاخره اشاره الى ما خرج في الشرح من الرضى ونسبته الى
 الى المخرج بعد ان يترى الرضى او ذلك دون هذا لا ما قبله في نوح ابراهيم **قوله** ان تعد
 حتى السكون بالآية اه في بحث لان من لم يسكن الطريق انما يكون طالباً في طريق ما وصل
 الى المطر وشق في البعد لا على الاول انما هو كون عالماً بالطريق او لا ويحكي الاول والثالث
 لازم صدق الترتيب انما يعلمها انما الاول فلو انما كان عالماً بالطريق فبعد واجد الطريق مراد به
 لا فائدة آية وانما الثالث فلان فالحق الطريق المحصل الى المطر انما يطلع في ذلك الوقت على الشوق
 الطالب المشوق دون خالي النقص المتأمل الذي لا مظهر له فانه ليس بواجب بل فائدة
 فليس يتردد ولا خال والثاني وهو الطالب البحر العالم بالطريق كما بعد في الترتيب بعد في
 العرف فانه فاعلم سبيلاً الى المطر به مع شوقه اليه فاما في عدم صدق العرف في شوط
 هذا فالترتيب الاول الرضى في غير جامع انتهى كلامه قبل **قوله** ان الاول انما هو سبيل الى
 على ان المراد من الطريق في غير الطريق انتهى لان التقاد من سكون طريق الشرح ضلالتهم ان
 الفعلان لا يصدق عليه **قوله** فالترتيب به بل عدم كونه مانعاً **قوله** والنول بالشرح يبين

واحد فليس واردا كذا في بعض لانه ما فؤدى المسمى كالتى بغير التاء وهو لازم ومنه لاس
الحوايه التى هي متعديه لا يفرق فربما قد يفرق في خبره قد يسمى خبرا لانه لا يفرق في خبره
الذى هو المسمى منه ما دنى فليس لانه لا يقال له ماد سماه بينه التسم الا ان يقال
مراده قد يسمى انه لا يقال انه ماد من الحوايه لانه لا يقال له ماد مطلقا **قول** لا يقال له ماد مطلقا
قول ان يكون معنى الحوايه اشارة الى ما هو ليس كجاءي يكون لاسمه كما يفرق من احاده
المعارف مرفوعة يعنى ان المشهور ان المرفوع اذا اجبت مرفوعة فان في عين الاول وهو ليس
على الخلاف كما بين في موضعنا المرفوع ان عدم احواد هذا في بعض لانه لا يشاركه ورجاءه عند
عدم المانع كما ان عدم احواد رجح الغير الجاهل المذكور سابقا لا يفرق من رجحان موده الجاهل
وتبادره وبالجمله فالفرق بين المرفوع المظهر للمفاد شكل فان المظهر في كليهما لا يشاركه في
عين المذكور سابقا ولا يشارك على الاختلاف وغاية ما قبل في القضي من ان لو كان المقصود
عين المذكور سابقا كان مقتضى الظاهر لغيره لاسم المرجح فلما عدل عن الغير الذي هو مقتضى
الظاهر ان قصد وليس هو المذكور سابقا والالم يكن للصول فائدة **قول** لا يتناقض لانه
وانما تم فهم بنائهم الالهيه وجه الاستفاض ان الحوايه المستفاده من قولهم في بنائهم ليس بمعنى الدلالة
الموصل وهو ظلال استجاب المعنى بعد الدلالة الموصله ليس بمعنى غير ذلك من الترتيب
بالدلالة الموصله على هذه الحوايه فكم يكن جامعا يجب بان الحوايه منها مجاز في الدلالة على ما قبل
الالمطرا واجب ايضا بان لا يخل ان يحصل الدلالة الموصله او لانه انما هو اول دلالة في اول
الالهيه واحدا على معنى حصول الالهيه ودر بان قولهم والالهيه وانما هو صالحا في قوله الالهيه

الالهيه المتوحد بل على معنى حصول الالهيه في شهود لانه قطعت والجواب بان معنى قولهم بنائهم
ارونا بنائهم في غاية التعريف لان خلف المراد من الارادة محال **قول** تنقض قولهم بنائهم
لان معنى الالهيه وجه الاستفاض ان الحوايه المنقبة هي بنائهم بمعنى الدلالة على ما يوصل الى
المطلوب وما قطعنا من غير التسم فلا معنى للمعنى فلم يكن الترتيب بالدلالة على ما يوصل الى المط
جامعا بنفسه ارجح من قبل الحوايه المنقبة في الالهيه على الزود الكامل وهو ما كان موصلا بالفضل وانه
الالهيه من قبل ما رتب اذ رتب في تميز وجود الشيء من غير تميزه فان الشيء على التسم لانه من مستغنا
في الحوايه والدلالة من ولانها في موضع عيبه وخلق في قلبه فكانه ليس له اذن الحوايه هو اتساع
وحمل الجواب يرجع الى معنى الاستفاض في الحوايه بان الما والحوايه هي هنا خلق الالهيه مجاز لا معناه
المعنى **قول** وان لم يكن ليس باليهى ان اول احدهما اول الآخر ايضا بان قول الذي ذكره ناس الى
الجاهلين وليس احدهما اول من الآخر حتى يرجح ذلك **قول** اما ان يثبت ما يوصل الى ما يوصل الذي و
وقع في الترتيب الاول قوله ليس على قول يثبت قوله فان النقص بعد خبره قد يوصى النقص بالالهيه الاولى
وارد على الترتيب الاول كما يرد على الثاني **قول** فليس اي فقيه بان ان الموصل النقص في الترتيب
ان في مثل ما يوصل في الترتيب الاول **قول** فلا يتفق اي فلا يرد النقص بالالهيه الاولى على الترتيب كالا
لا يرد على الاول كمن يرد النقص بالالهيه ان يثبت عليها على تقدير قيد الاعمال فيما بان ان فالفرقان
متساويان في وجود النقص وعدمه واجب بان الما والاعمال بالفعل بالنسبة الى شخص ما فان
طريقا واحدا مستحقا فيكون موصلا بالفعل الى شخص دون شخص بخلاف الدلالة الواحدة المستحقه
فان الدلالة انما تستحق شخص الدال والموصول فالدلالة المتعلقه بنمود انما يكون موصلا بالفعل

بالنسبة اليهم يستلزم انهم بخلاف الطريق الاول عليه السهم فانه ربما يكون موصلا بالفعل
بالنسبة اليهم غيرهم فلا يستلزم انهم واجب ايضا بان على المضارع في التعريف الاول بل على ثبوت
الفعل في الاستقبال وانه المثال في الثاني بل على ثبوت في الحال فيكون الالفاظ في الاول بالثبوت
وفي الثاني بالفعل ويجعل ان يكون وجه الشاغل هو الاشارة الى الالفاظ في المذكورين اي
تفهم مقاصدهم والوضوح من مافعال ان التفرع لا يلزم العلم وحال الفرج ان المراد
من التفرع تفهم المقاصد في الشبه والشك لا تفرع العلم السائل حتى يفرع عدم الملاينة
او انه مصدر الجواب عن التفرع مضافا اليه بالفرع وقد مضى ما مضى اشارة الى ما في حال لا دخل
لوصف لانه بمعنى الكسب او ما قبل التعليم والتعليم ان بالثبوت قبل ان السهم طريق التفرع
انما هو المنطق على ما قبل انه يفتي كلاما معني المنطق الكسب فيه اوجب بانه فرق بين تفرع صحيح
فاسده وبين فهم كلام الخلف وتفرع الكلام اياه في الشاغل والمراد هنا الاخر والمنطق انما يفرع
الاول واما ما قبل من انه يفتي المنطق الظاهر في الالفاظ فيكون كونه ادعائيا لا يفرع من السهم
فيه فاقابل وجه المثال ان الكاسب من حيث هو كاسب لا يحتاج الى الادب مع ان
المتعلم بمعنى الكاسب ببالغة وناكدا آه والظاهر قدس مع ثابته من القول الاحق
لان قوله قد يقال قد وقع بين التسمية والبالغة فاراد ان يتبين ما يتعلق له ما قبل ان
بين الكلام المنطقي لما وقع بينهما قبل افادة البالغة آه والطلب ان الشارح لم يقصد
التخصيص لان ذكر الشيء لا يقتضي شي ما عدا ذلك كما لا يخفى على ان قوله ببالغة ليس
من قول الشارح بل من المثالين المنطقي حيث قال واما جعل في الادب حافظه وان كانت

وان كانت رعايتها حافظه لانه ببالغة وناكدا والآخر من التخصيص ورواه انما يروا اذا
ضمه الشارح ببالغة وليس كذلك **قوله** من ضمن الغلط وفي بعض النسخ وقع العطل
بدل الغلط والصحيح في العطل هو ان لكل واحد من التسمية والبالغة متعلقا به المتعلق
وبالباينة وهو في الطريق الثاني آه فلو طف احد على الآخر فاما ان يطف قبل ان يذكر متعلقا له
المعطوف عليه بعد وان كان الاول فببب طالانه بلزم بناء متعلق لكل واحد منهما من الآخر او
بناء متعلق احدهما على الآخر كما لا يخفى وان كان كذلك لا يخرج من نوع ضيق وبعد لان الاصل في حلف
المفرد على المفرد عدم الفعل كاتين في موضع العلم ان كلام هذا المثال بناء على انه التسمية
لا يكون اخرضا على الشارح بل بيان منشا التخصيص المذكور **قوله** يكون الجواب في المفرد على تقدير
احد الاحتمالين المذكورين في قوله طريق اسم المتعلق على المتعلق واما على الاحتمال الآخر فاما
فالجواب في التسمية ببالغة كاسب ببيانها **قوله** في آه فيه انه لم لا يجوز ان يكون هو مجموع
الادب والرحابة والتسمية الادب هو جزو الحافظ لا فادة البالغة والتسمية فعل هذا
يكون الجواب في التسمية ببالغة فلو كان الحافظ ليس على ما ينبغي **قوله** واما افادة آه
كانه قبل على تقدير كون الحافظ هو الادب والرحابة شرطه لا جعل التسمية والبالغة فاجاب
بانه في آه افادة آه **قوله** فاصل من ترك التوضيح بالشرط وغيره فلو كان الشرط ناظرا
فول صاحب المناقشة وقوله وغيره الاول الشارح ان لا فرق بين قول صاحب المناقشة
وقول المنسوخ في حصول التسمية والبالغة فاجاب عنه من ادب الاول وهو عدم انكشاف الجواب
ثم قوله كانه استلزم وقبل ان يبين ان لكل كلام الشارح ان يكون الحافظ هو

الادب والرحابة شرط فاجاب بانه **قول** فيمن الابخر ويكن ان يقال انه على تقدير
 كون الرحابة شرط كما يكون اسناد الخافض الى الادب التمساع عدم من حفظ شرطها مجازا
 في النسبة ابعده فلا يكون ما نقل عنه بيت الابخر **قول** واما ما يقال اه كان قبل ان في قول
 مجازا ابعده لان الخافض في الحقيقة هو اتساع على من باب النكاحين او الفعل الفاعل عليه
 المكسب فلا فرق بين قول صاحب النسبة وبين قول الشافعي كونه مجازا فاجاب عنه بانه
 يقال **اه قول** فيمنزل من ثلاثة ان اراد ذلك انما في الحقيقة الحقيقة المتعارفة بالجماد والمنزل
 الفعل الفاعل كما هو المنبأ في قوله تعالى ان اتسعت او الفعل الفاعل انما هو خالف المحفوظ على
 المذهبين لا هو صواب كانه خالف السواد وليس موصوفه وان اراد به الفعل الانساني
 فيجب ان الفعل هو المحفوظ في الفعلان فيما نحن فيه وانما حفظنا في واحد المناظرة او العلم
 او الملكة الحاصلة ولو لم يفظرنا الواحد في الفعل في البحث وان اراد به معنى آخر مثل ان كل
 فعل يرجع اليه بالآخره بغير التوفيق والخلق فلا كلام فيه كواقي **قول** فيمنزل افعالنا
 ومعنى الاحتمال الاول ان يراد اطلاق اسم المتعلق على صفة المفعول وهو الادب على
 المتعلق على صفة اسم الفاعل وهو الرحابة والمراد من الاطلاق استعمال ضمير تكون راجعا الى
 لفظ ادب البحث في الرحابة وهو بمنزلة استعمال لفظ ادب في قوله الضمير الرجاء لفظ
 جارة عن ذلك اللفظ ومن الاسم اللفظ الموضوع بازوا هو اسم له كما هو المنبأ في معنى
 الاحتمال الثاني ان يراد اطلاق اسم المتعلق بالمتعلق بالفتح على كس الوجه الاول فيكون
 المراد بالاطلاق الاثبات والمثل دون الاستعمال وبلاسم الصفة دون اللفظ الموضوع بازوا ما

ما هو اسم له والمعنى طريق اثبات صفة الرحابة وهو معنى اللفظ الادب وحمل من هو مطلق
 عليه وتوضيحه انما هو الاحتمال الاول يكون الجواز في المورد على ان في النسبة كان قول الشافعي
 في اخر الحاشية المتقابلة عليه وعلى ما ذكرنا في النسبة ليس الا باضافة الجملة ما وقع في بعض
 النسخ اشارة الى انه ان مقتضى الاحتمال الاول بالذكر في اول كلامه اعلم ان ما جاز بالبيان ان
 مراد ذلك الفاعل الاحتمال الثاني لان المباني التي او ما كانا مظهر في حيث وصف العلم بصفة
 مدركة وهي صفة ما يتلوه في الحقيقة دون تفصيل في مدركه واما اطلاق اسم العلم على فاعل المباني
 التي تحصل بغير الوصف الصحيح وان كانت حاصل من حيث اطلاق اسم العلم على الرحابة والافضل
 في المباني هو الاول ابعده وانما جعل نفس الادب حافظة او مظهر في ما ذكرنا وحمل على الاول
 يحتاج الى ما دون بعيدا غير مدرك على الاحتمال الاول ان الضمير في كونه راجع الى الادب المذكور
 في قول هذه الرسالة في ادب البحث ولا شك انه لا يمكن ان يراد به التمساع الا ان كان كما تقدم
 ونقش عليه بانه لغيره الاثبات لانه الضمير في قوله ومعنى ان كانت متداوله راجعة
 الى نفس ادب البحث جازا وفي نظره لان الاثبات انما يبرهن اذا كان كل واحد من الضمير
 وله اكثر من راجع الى راجع آخر في اللفظ وهو مناسب كذلك لانه الضمير كان راجع الى راجع
 واحد في اللفظ جازا ما في الباب بتمثيل كماله في قائل **قول** لكنه في الضمير اطلاق
 ادب على الرحابة يحصل في الضمير الذي يكون لانه حائلا الى الادب التي هي جارة عن
 الرحابة فيحصل الاطلاق في من غير ارجاع المفعول حافظة بخلاف اطلاق ادب الى الادب
 فانه لا يحصل الا في البحث الذي هو كقولنا حافظة **قول** هي حقيقة في جميع اللغات في التمساع



كذا درس عبارة أكثر كتب اللغة في الكلام استعارة بكنية وحيث في شئ
 لأنه شبه قواعده العلم في القاسم بالآثار بكنية نعلم وقدر فقط المشبه وهو استعارة
 بالكنية والكنية التعليل وهو لوازم المشبه وتوابعه وهو في ذكر التعليل بالكنية
 وإن كان التعليل عبارة عن مطلق اليلج والقسم كإنهم من بعض كتب اللغة واختيار الشئ فلا يشيخ
 والاستعارة بالكنية بالحق لا أن ذكر التعليل على هذا التقدير قيل ولا يشيخ والتشبيه بالمال
 فما قيل في العبارة خازنة أو بغيره من العبارة أن اللغة معنى الالتماس فتح العبارة أن
 يقال بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي **قوله** ولكن إن يقال آخره أنه ولو قال آخره تعريف
 الالتماس مع قوله ذكر الالتماس بوجوب دفع فاصل كل من التعريفين وبين تعريفه وعلى ما فعل
 رحمه الله أن الفاصل بين الالتماس وبين تعريفه فقط لم يرد النافذة المذكورة **قوله** والتعريف
 بغير التعريف من حيث هو واجب منه بأن المضاف والمضاف إليه أو احتاجا إلى التعريف فلا يشيخ
 تعريف المضاف إلى تعريف تعريف المضاف من حيث أنه مضاف على تعريف المضاف إليه بخلاف
 المضاف إليه فإن معرفته شئ من حيث أنه مضاف إليه لا يعرف على معرفة المضاف فخصه الله
 بكونه وجه الأولوية والما يؤول ما فعل منه في المشبه كما أن معرفة المضاف من حيث أنه
 مضاف تعرف على معرفة المضاف كذا في معرفة المضاف إليه من حيث أنه مضاف إليه
 على معرفة المضاف فلا يشيخ أن شيئاً منهما بأنه لا يعرف على الآخر وكل منهما من حيث
 أنصافه من حيث فجاج الآخر فلا ترجح به في الأولوية واجب بأن المضاف من حيث
 أنصافه هذا اللفظ مفقود وهذه الحقيقة مفهومة من التركيب بالانصاف ومقصوده

ومقصوده بالاداء بخلاف المضاف إليه وجب فيه بسبب مقصوده بالاداء وهو
 منه والمراد به من التوابع معرفة المضاف إلى شئ من حيث أنه مضاف إليه لا يعرف على معرفة
 المضاف **قوله** على ما فعل منه في الواشي حيث قال إنما آخره تعريفه من تعريف القرب مع تقديمه
 ذكر لأن كون القرب مفعولاً به وجب فيه وصفت به الشبه اب كإيهن القرب والمغروب انتهى
 وحاصل أن كون القرب مفعول الالتماس وجب فيه وصفت بالشبه إلى القرب فأنه لا يتعلق به
 صراحة صفة له لأن القرب مفعول الالتماس بفتح الهمزة وإن كان صفة للملهم كملهم الطائر الثالث منتم
 على اللفظ وحاصل النافذة طلب إن يقال أن تعريف اللفظ من حيث هو وصف يعرف على
 تعريف الموصوف لا من حيث هو تعريف في حيث هو هو لا من حيث اللفظ وصفه وفيه غل
 ما قرأه الكلام فنهى **قوله** قبل جازي البغض دون الاستغناء وقال يطعن البغض دون
 الاستغناء الاستغناء يخرج ما بالمدس والكسب ويكمل أن يكون معناه قبل يطعن البغض دون
 الاستغناء بول البغض يخرج ما بالمدس والكسب والكل من الوجوه ذهاب وعلى الأول
 يكون معنى البغض عبارة عن فعل يفعل لا لغرض ولا لغرض وعلى الثاني يكون عبارة عن الإحالة
 بغير كسب واستغناء وكل منهما اصطلاح قبل طلب الالتماس بما في كون الملهم بالاستغناء
 واجب بأن الطلب لا يتعلق بخصيصه الآخر من الأمور المطلوبة إلى ما قبل أن يتصل قوله بالاداء
 بنفس الالتماس وثانياً بالعرض بالملهمات إجمالاً وعلى وجه كلي **قوله** الظان أن الاندلاء
 لا يتناول له من أن الاندلاء لا يتناول ما يكون بالاستغناء لأنه على ما لا يكون في نفسه
 ولا بأس به في تعريفه بأنهم قالوا انهم القاد والمعلم إلى المتعلم المتروكات بغير طلب المتعلم

لأنه ظاهر أن هناك استغناء واستفادة ولكن الجواب بأن الاتفاق هنا مجاز في معنى الاتفاق
قوله يريد حيد قوله وجه الابدان الخ ووجه ما سلكه من **قوله** اشتراطه كالمصدق مثلا
قوله كالمصدق ج في الكشف حيث قال ومعنى الهم التوحيذ التوحيذ هما ما يقرأهما أو أن حدتهما
حسب الآخر في ذلك من أخبار ما شاء من **قوله** أيضا أي يمكن الجواب عن الثاني بالتجويد كما يمكن
بمحل الدوام الاتفاق مجزوا في الهم أو كما يجاب عن الأول بذلك الجواب السابع وفيه معناه يمكن
الجواب عن الثاني بالتجويد كما يمكن من الأول بالتجويد أيضا ويرد عليه أن التجويد يقع في المواد وليس
القرار وهو ما ليس كذلك كما لا يخفى وفيه الاستبعاد لأن الاتفاق فيما بين النفس لا يطلق
على الاتفاق **قوله** فخر جنة أيضا أي كأنها خارجة عن الترتيب الأول أما بناء على تقديم
الجزء وأما بناء على تقديم الجزء يكون الطرفين الغرض في فخر جنة وفيه معنى شاذ أي شاذ
أي في قوله على رادة الجز **قوله** لكان أرباب القواب أي لكان أولى لأنه لا يخرج به الشر
لأن الشر وان كان صادقا عليه القواعد تسع نكس لا بعدد حيد القواعد تسع على رادة
لأن مراده لا يختلف من الإرادة فهو كان الاتفاق أي شرا على رادة الجز يلزم التماثل
وهو **قوله** وفيها ما يترجم من ظاهر العبارة اعلم أن الترتيب ثلثة معان اثنان منها لغويان و
والآخر اصطلاحى والاثنان من الثلثة لا يستعملان على خلاف هذا المعنيين اللغويين
وهو ابراهيمي حبيب شين آخر فانه يستعمل على ظاهرها بغير هذا المعنى فليكن افعال
من ظاهرها وهذا المعنى يستعمل في هذا المقام لأنه يلزم أن يكون الرتبة مودة حبيب النقول
الثلثة من أربابها وكذا المعنيين الآخران لأنهما لا يستعملان بغير لانهما يتقبضان الترتيب

في مستغنىهما وهذا لا يقدح في لانه هو الرسالة وهو امر واحد في قول الشارح ومعنى كون الرسالة مرتبة
استعمالها واستشارة الى دفع الفساد العقلي أما يجعل الترتيب مجاز في الاستعمال وأما باعتبار
التقنين والتباعد هو الأول ولم يتوصل لدفع الفساد المعنوي لانه ظاهر ما يجعل الرسالة مرتبة
الاجزاء أو باعتبار حذف المضاف أي اجزاء الرسالة مرتبة وبنيها شين وهو أنه إذا جعل الرسالة
بين الاجزاء أو قدر فيه الاجزاء فيم الاستدراك في الكلام لأن الاجزاء جزء من منزه الترتيب
الترتيب ألا أن يجعل على التجويد **قوله** أو يفتح اطلاق اسم الواحد والثنائي بالقدم والتأخر فقط فليكن
قوله من بين الاوضاع الستة أنه لأن كل واحد من هذه الامور ينشئ كونه ان يقع اولاد الباقين
بكون احدهما مقدما والآخر مؤخرا أو بالكلية فليكن تقديم كل واحد منها حصل الاحتمال أن يكون
المجموع ستة فاصلة من قرب الثلثة في الاثنان كما لا يخفى **قوله** مطلقا أي يتبع كل واحد من الاوضاع
الستة الممثلة أن ليل الكلام لا أن ليل المقصود الذي وقع في هذه الرسالة **قوله** لأنه يقتضيه
والظاهر أن الترتيب في الترتيب لانه اشهر بينهم أن جهة الكتب في اجزائها مستند بان يكون حرا
عندنا وهو ما هو حرج على شين على الاستدلال **قوله** أما المقصود بالثلاث أي قبل أن اراد بالمقصود
بالثلاث المقصود بالثلاث في الرسالة فليكن جهة المقصود في الثلاث لانه جزء واحد اراد
المقصود بالثلاث في الترتيب فليكن أن المقصود بالثلاث في الترتيب هو النفس الثاني فقط وان اراد
المقصود بالثلاث من الترتيب فليكن أن المقصود بالثلاث في الترتيب هو النفس الثاني فقط وان اراد
دون الآخر من حيث بل الطاعة ليس المقصود بالثلاث في الترتيب فليكن المقصود من الترتيب خارج عنه
اترجم كلامه ولكن ان يجاب عنه بان كان الشق ونقول ان الترتيبات والفصل الثالث

بأنه من العلم حتى يتم ان يكون مقصودا بالذات في النفس الغيبية وليس مستلزما انهما جازان من العلم
لكن نقول ان المراد بالمقصود بالذات ما يكون موقفا احوال والتفاوت في مقصود اولها في النفس
وذلك بان ترتيب عيب طائفة النفس بلا واسطة هو ترتيب البعث كذا عطف الدواعي
في نفس قواشيب **قوله** لا يخفى ان القسم الاخر من علم اي ما يخرج من الترتيب وهو ما لا يتوقف عليه المقصود
من علم اي من الفصل الثالث لكونه اي يكون ما صدر في علم غير العلم غير الفصل الثالث اخص
فان اوجه الترتيب **قوله** بهذا لا لم يعلم من وجه المحرر المذكور سبب ذكره في هذه الرسالة لانه ليس
بمقصود بالذات ولا قايما بوقف عليه واما على ما ذكره المحقق **قوله** فلا دلالة ان يقال انه فوج
ذكره الثالث ظاهر لانه يتوقف في معرفته كيفية استعمال المناظرة في مسائل **قوله** اذ لا وجود
لثالث اي بناء على الواقع في هذه الرسالة لا بناء على بناء العقل **قوله** اولها ان يكون لا يباحث في
درجته قد تم الباطن بسبب **قوله** والثاني الثالث اي الفصل الثالث الذي في معرفته مسائل
متوقف استعمال في المناظرة لتصل تلك الاستغفار كما سيجي **قوله** اعلم ان الباحث آه في اشارة
اخبار الرضا المخصوص من بين الاوضاع الستة الممكنة المذكورة واثارة **قوله** يحتاج
اولا الى موقف المؤدات آه الى التقدم الطبيعي **قوله** فلهذا كانت رتب الفصول كذلك
الا تقدم الوضعية ولما كان واقفة الوضع الطبيعي لانه عند المتكلمين اشارة التقدم الوضعية على
سبيل الترتيب **قوله** من موقف المركبات والمراد من المركبات هو ترتيب البعث يعني ان المقصود بالذات
من عند النفس هو الفصل الثاني وهو يتوقف على موقف المؤدات **قوله** فليس بملك الثابت لانه
توقف موقفه كيفية المناظرة على موقفه بالذات وعلم موقفه سائر ما بواسطه **قوله** فلا بد من ما

آه يعني ان هذا الامر او الفاعل على قول من يقول قدم ترتيبها لان المقصود من الرسالة موقف كيفية
المناظرة وموقفه كيفية الشيء جوفا على ذلك واما على ما ذكره المحقق في قول لا يباحث في
الشيء اخر **قوله** فليس بملك الثابت فغير واردا كما لا يخفى على المتأمل **قوله** بناء على ان القول
اي القول الذي ذكره مقام بيان المعنى الاصطلاحي يكون غير الاصطلاح اي يكون غير جميع اجزاء
الاصطلاح في الاستعمال فثبت **قوله** فلم يسمه ذكره الناشئة المذكورة ولا بد من اخصه
ما يقال انما لا لم ان القول لا بد ان يكون مغايرا للاصطلاح ولا يقال ان النظر بالبصرة فما كان
من معانيها اللغوية في الواقع فم عدم المناظرة بينهما في الواقع **قوله** بل اخباره قبل الغاية كانه بل
بهذا المعنى يعني ان كون النظر بالبصرة مأثورا في المعنى المعطى جلب للمناظرة لا يستغنى عنه بين العالمين
اللغوية بل لا يتفاد علة الاستفحاح المذكور لمحصل الثابت بينهما بل هو جوفا وكيف يستغنى عنه
واجب لفظ النظر بالبصرة على التفكير كونه احسن ابا بان المناظرة مأثورة في هو من
معايير اللغوية فيكون هذا المعنى اولى بالذكر من معانيه اللغوية فلا يلحق ان يترك هذا في كل واحد
من المعاني اللغوية المذكورة في الشرح **قوله** اخص وجه الاخرية ان التفكير في سائر الاوضاع
بمخالف النظر فانه يتحرك الاوضاع لتزج حركاتها في الكتب التحوية ويحصل ان يكون وجه
الاخرية ان التفكير لا يحتاج الى العقل والنظر بل يحتاج الى الفيل ان التفكير وان كان اخص
من النظر بالبصرة لكنه ذكره ليحصل المناسبة بين الاسم والسمي اعلم ان المراد من النظر بالبصرة
التفكير وهو متوافق لا يشترط المتكلم على معنيين احدهما الحكايات التجريبية والثاني ترتيب
الموقفات للتأدي بالجهول والاول اتمم في الثاني مطلقا وليس المراد بينهما بالتفكير بهذا المعنى

الثاني والآخر يكون تعريف الناظر جامعاً لخروج المناقشة من ذلك **قوله** ظاهر المراد بالمراد
هنا المعنى الاول لتساو المناقشة لان المناقشة اذا خرجت من تحت **قوله** الدليل لا بد من
حركات يثبت بان المنع وارد وغير وارد وحسبنا قبل في بعض شرح الرسالة ولا يخفى ما في
كاسب **قوله** باننا اي المناظرة من اي النظر بالبعرة **قوله** والوجه انه اعلم ان هذا الوجه
يختل ان يكون بيان سبب ذلك الشارح ذكر النظر بالبعرة بين المعاني اللغوية للناظر يعني انه الشارح
انما ذكر ذلك وذكر سائر معاني اللغوية من النظر والظن والاعتبار او الانتظار بناء على ظاهر
كون المناظرة من النظر بالبعرة فذكره اخفاً لما ظهر وختافاً كما في النظر والاعتبار والابصار
او الانتظار فذكر هذه المعاني اظهراً لما خفي ويختل ان يكون بيان سبب هذا النظر بالبعرة وحسبنا
مع كونه اخر وحاصل ان كون المناظرة بمعنى النظر فذكره اخفاً لما ظهر وكونه بمعنى النظر بالبعرة
اظهر فذكر اخفاً اظهراً لما خفي **قوله** فتعريف لا يخفى قبل لان كون المناظرة من النظر بالبعرة اظهر
من كونها من المعاني المذكورة وكون الفكر اظهر من النظر بالبعرة **قوله** فما نفس في آية في آية لم يرد
انه ليس بواردة في الكلام اصلاً بل ادعى انه ليس بواردة في مثل القبح والجمي فلا جعل في آية لم يرد
بين المعاني اللغوية على ان الالباب المذكورة له ثبت فانما مثل هذا ان النظر المذكور في غير ما يعني
النظر بالبعرة ولا يتدل على كون النظر بالبعرة بمعنى الغيبة بالمناظرة والمطابق هذا ما في **قوله** كقولهم داري
نظراً اي تقابلي لادراك فلان اي يركب ويلاحظ المفاصلة بينهما **قوله** وهو اظهر من الكل لان
الغائب من الجانبين حاصل في المناظرة الاصطلاحية ومناسبة لان الزيادة **قوله** اذ هذا مشاركة
وهي اتم من المناظرة التي يكون فيها مدافعة والمشاركة اتم من ان يكون فيها مدافعة اتم لا في بناء

بناء على انه حمل المعنى قول صاحب المقدمة من الجانبين على معناه الظاهر في الاعلى معني المتحابين ولو
حمل عليه كما على الشارح هنا جعل المدافعة وليس في فكرة فقط بل في فكرة على سبيل المدافعة هو الاول
من المناظرة ومنه **قوله** والقواب انما مدافعة ويختل ان يكون المناظرة هي نفس المدافعة الكلام من الجانبين
لا المفارقة على سبيل المدافعة فخرج البحث المذكور سواء حمل الجانبين على المتحابين او لا وكل منهما وجه
واخر هو الاول **قوله** والقواب انما مدافعة آية فان كلام المعنى في شرح المقدمة المدافعة هي ترداد
الكلام بين شخصين لكل منهما معنى **قوله** وابطال قول صاحب قبل في نظرائه غير ما في المدافعة التي
هي في الحكم على وجهه ويمكن ان يجاب عنه بان تقدير مدافعة الكلام المغلق المنسب من الجانبين على ان
المدافعة في الحكم على وجهه او يرجع الى المدافعة في السبب **قوله** وقد مر آية وهو اقتدار من جانب
المعنى بناء على حمل على الظاهر مع قطع النظر عن حمل الشارح والافعال في البحث المذكور حتى يثبت
بأن بناء على الاحتمال الاول واما على الاحتمال الثاني فيجوز ان يكون على الاطلاق **قوله** لا يخفى العكس الذي
توهمه واما في هذا المعنى لان سائر معاني لا يستعمل في كاسب ولا يثبت بالبعرة فلا حاجة الى
بخلاف هذا المعنى المذكور **قوله** وسبب فائدة في انرفع السؤال ان الشارح في بعض من **قوله**
بعض الثقات النفس لا يعني العكس الذي آية **قوله** قال الشارح بل على استعماله في قبل ان الاستعمال
مستعمل في من يكون مستعملاً في فلا يخرج استعمال النظر بمعنى الاتقان في واجب عنه بان معنى
لفظ الاتقان اذ هو عنه بلفظ النظر يكون مستعملاً في وان غير من لفظ الاتقان يكون مستعملاً
بالاقتناع من الشارح انه الترادف استعمال في يكون بمعنى العكس وبالي معنى الروية وهو بالامعنى الآخرة
ويجوز معنى الغضب وبين معنى الحكم كذا كانت نظرات بين القوم اي حكمت فيهم **قوله** على ما

سقط عليه اي حاك كون النفس اتم حيث قال في النسخ السهل الثالث بغيره من قول بعض النفا
النفس لا بمعنى النكاح الذي آتاه **قوله** بمعنى الولاية على ذلك اي بمعنى دلالته استعمال النظر على كون النظر
بمعنى النفاث النفس لا بمعنى الفكر لانه كما يدعيه بل بغيره على النظر بمعنى الفكر الذي ترتيب امور
معلومته وحاصل قولنا انهم انما ان يقال آه انه النظر بمعنى الالات اتم من النظر بمعنى الولاية في الالات
اتم استعماله لا يستعمل في كل مادة الفكر ويستعمل بغيره في مادة لا يستعمل الفكر فيها فبحسب الحاجة
الاستعمال اولى من الاخر **قوله** كذا الكلام في انما في استعمال النظر في دلالته حيث
قال بل يدعيه ويجوز ان يكون الالات انما في معنى المشهور يعني ان النظر بمعنى النفاث المشهور
استعماله في هذا **قوله** واما ان المراد يمكن ان يقال ان النظر في كل ما ترقيت به الشئ الثالث
غيره من الشئين ثم ذكره في فاهم **قوله** وان سلم انه ان النظر استعماله في ما يدل على
ليس بمعنى الابصار وقوله لا حاجة الى هذا التبيين لان التبيين بالبعيرة في **قوله** يشترط
وجه الاستعارة كما قال وتبينه بقوله على سبيل العطف على قوله استعماله في فهمه ان
التبيين في لجه والولاية كفي ولا دخل له في التوفيق بغير هذا العلم ان بعض الشراح قال قوله
كما في الجسد له خول المناظرة وغيره مما لا من الاشياء المتباينة لها قوله بالبعيرة احتراز
عن النظر بالبعيرة وهذا التبيين مع الاول كالتوسط وقوله من الجانبين احتراز عن النظر بالبعيرة
التي يسد من الشئ في احد في مسئلة حليلة فانه لا يستعمل في هذا التبيين من الاليتين
كما في التبيين في ان النظر في بل على البعيرة والنظر هنا مذكور في فيكون ذكر البعيرة مستدركا
فان قلنا ان النظر في بل على البعيرة بالالات لم لا بالمطابقة ودلالته الالات لم يجوز في التبيين

في التبيين قلت لانهم انما النظر في بل على البعيرة بالالات لم لا بالمطابقة لان النظر في
في موضوع البعيرة ولان سندها كذا لانهم انما النظر في بل على البعيرة بالالات لم لا بالمطابقة لان النظر في
في جواب سندها كذا لانهم انما النظر في بل على البعيرة بالالات لم لا بالمطابقة لان النظر في
ما في سندها كذا لانهم انما النظر في بل على البعيرة بالالات لم لا بالمطابقة لان النظر في
ان يكون سندها كذا لانهم انما النظر في بل على البعيرة بالالات لم لا بالمطابقة لان النظر في
الاخر حيث قال قوله بالبعيرة مستدرك لان النظر استعماله في هو الفكر احيى في الفكر بالالات لم لا بالمطابقة لان النظر في
المطابقة وفيه نظر لان فهمه في المعنى بواسطة وضعه لم يكن مطابقة هذا الكلام وفيه الشرح لاكتفاء
في الوضع كما لا يخفى على المتأمل الصادق لكلف الوضع الواقع في كلام الشارح السابق فانه لا يخفى على المتأمل
كما اشار اليه بقوله ولان سندها كذا لانهم انما النظر في بل على البعيرة بالالات لم لا بالمطابقة لان النظر في
وهو لفظ النظر بالبعيرة يعني ان الاول لا يشوب بالاسد كذا بخلاف الثاني ويكتفى ان يكون المراد
المرجع لفظ البعيرة المذكورة في النظر بالبعيرة ومن الغير التبرج هو لفظ البعيرة المتوهم من
لفظ الفكر يعني ليس المذكور في غير المذكور في اشعار الاسد كذا بل الاول يشوب بخلاف
الثاني **قوله** صورة العارفة لا تخالف لان السائل في المتعارف المشهور هو الطالب والمعارف
ليس الطالب من العقل بل هو عقل بغيره فيزعم ان يخالف ويقال ان المراد من العقل هو الما فظ
للموضع باقائه الحجة ومن السائل هو المعارف للموضع بالمرجع في المعارف ويكون ان يقال ان المعارف
منه الدليل مع اقامته الدليل على خلاف ما قام عليه الخضم فيكون المعارف سألها كذا في التوفيق
باقائه آه مسافة مشهورة فيما بينهم كما في قوله في المعارف الصخرة التي

بجعل الأرقام العلل والأغنى داخل في التعريف بما كلفه فانه قد صار ما افاج والمعارض متعللاً
وانما كان في صورة الأرقام تكلف لأن كلا الجانبين محلل فلا يكون هناك مثل وسألتهم
كلامه في ذلك دليل العقل الأول لا يكون من المناظرة وليس كذلك فالتكلف على حاله نظر
المناظرة بين المحلل بالنسبة المادوية بين المعارض كما لا يخفى على ذي سعة **قوله** وسبيل قول
المتحابين فائدة حيث في افتتاح السؤال الرديف من قوله المتحابين **قوله** اذا فائدة ج اي
حين ان المتحابين المتحابين لا يكون الا في **قوله** من النظر الواقع متعللاً لا خيراً **قوله** هكذا الكلام
قوله وهكذا التيقيد يعني ان لعل يقتضي ان لا يتقيد به اذ لا فائدة للتقيد فالاولى ان يجعل كشافاً
لا يبدأ او يقال مخرج به ليحصل الاخر بما يطابق من النظر الواقع من الجانبين في حقيقة النسبة
اي في انما ما هو في شيء صوفانه لا يستعمل مناظرة كذا نقل عنه وفي هذا المقام بحث مشهور
لان النظر في الحكم عليه يجب في نظر النسبة فان الطرفين الجانبين لم يتصور الا اذا
انفصل هناك فحينئذ وكذا الكلام في النظر في حقيقة النسبة فانه اذا كان كل من الجانبين لم يتصور
الا اذا انفصل هناك فحينئذ واذا كان الامر كذلك فكيف يجوز عنه ويمكن ان يقال ان الحكم
حليهم بزم ان يكون ما هو في تلك القضية المنقولة فالنظر في تلك القضية متعلق للنظر والاتفاق
فيها وذلك النظر والاتفاق التضمني ليس بمناظرة وان كان النظر الواقع في تلك القضية
مناظرة والاول من النظر الواقع في الحكم عليه هو الاول فيجب التخرج عنه وكذا الكلام في
في النظر في حقيقة النسبة **قوله** فهما اي الظاهر والقواب والتعليل متافان فلم يصدق
التعريف على المناظرة التي يكون النقص فيها التعليل **قوله** لا لا عرض لغيره سوى التعليل

والتعليل واجب الظن الحقيقة **قوله** كما يشهد **قوله** فقط يعني كما يشهد قول الشارح فقط ان
ان يكون السؤال بهذا الوجه لا على الوجه الذي ذكرناه من ان يكون التعليل واجباً بحسب الحقيقة و
والظاهر القواب موقفاً بحسب الظاهر **قوله** الا ان يتعسف بان يقول الحصر المستفاد من قوله فقط بالنسبة
الا لا ما به في نفس الامر بالنسبة الى الاظهار **قوله** اعلم ان السؤال المذكور بناء على هذا التعريف
يكون مختصاً لما يكون اظهاً القواب موقفاً بحسب الظاهر موقوفاً على الوجود لا على الوجود واما السؤال
المذكور بما لا عرض لغيره سوى التعليل اصلاً فيصير موقوفاً بحسب **قوله** لانه لا يستعمل مناظرة اصطلاحاً
قوله واما عدم كونه مناظرة وهو رد على ما نقل عنه حيث قال لهم جواب السؤال الاول **قوله**
لانه لا يستعمل مناظرة اصطلاحاً واما الظاهر حمل **قوله** على ما يبادر منه اعني ما لا عرض لغيره سوى التعليل
اصطلاحاً في الجاهل للمنع المذكور وقال بعضهم **قوله** ولا ينافي في ذلك شيء آخر فمذهب جواب
سؤال غير مذكور وهو ان يكون الطرفين الجانبين لغيره الزام **قوله** القواب بحسب **قوله**
من من طريق الاظهار ويمكن ان يقال ان قول الشارح من يقتضي القواب بناء على التعليل اي ان كان
اكثر الاسئلة منه فمع من يخفف السند اندفاع كل ما اليه على سبيل التعليل **قوله** فانه نفس
السؤال للاتفاق قبل النظر وان كان بمعنى الاتفاق كما ذكره الشرح لم يصدق التعريف على المنع المتوهم بل
لا يصدق على النقص ولا على المعارض ابداً اللهم الا ان يراد بالقصدي التضمني وما بعد عدم القصدي التضمني
وان كان **قوله** حجة على ما من ارادة هذا المعنى والحاصل ان المناظرة اتهم من المنع والنقص والمعارض
باجازة التضمني لا باجازه المحل انتهى كلامه ولا يبعد ان يقال ان العلم يجوز ان يكون باجازه المتقابل كما يجوز
ان يكون على المحل مثل كونه من الامور العاتية باجازه متقابل **قوله** في الفقرة لم يرد

معدته آه بان يقال مثله سور المسح لانه ليس بهت محمول لموضوعه معلوما وكل ما كان كذلك
فهو سور المسح فكذا يصح سور المسح او يقال هذا لما يتوجه عليه المسح لانه يتقارن وكل خرافة مما يتوجه عليه
المسح فكذا يتوجه عليه المسح وحاصل الثالث ظاهرة لا حاجة فيه ورفع السهل الثالث المنة هذا التفسير
قوله لا دخل لتلك الفكرة يمكن المناقشة في كمالها على المثال وقد تقرر الجواب بان هذه الحركات
مضبوطة واما نفس المسح فلا ترتيب فيه ولا حركة اصلا والكلام في المسح منقطع عن تلك
الحركات فلا بد من التفسير المذكور لرفع السهل الثالث ولا بد فيه مما ذكره اصلا ولا بد من رفع
المحنة الثانية وان ذلك هو الفكر الذي يستلزمه جارية من الحركات فانه من قبل المسح الذي لا يغير
مقصود العقل لانه لا يغير في الحركات لم يوجد ايضا في المسح الجرد **قال الشارح** فلا دلالة للفظ عليه
لانه لا يدل على الخاضع باحدى الالات الثلاث اصلا ويمكن ان ينافس فيه بانه المتخاضع ايضا
افق فلا دلالة للفظ عليه لان المتخاضع منهم كجسم متخاضع فانه لا يقول انه المتقارن
والسائل منهم ايضا كجسم متخاضع فانه لا يقول ان المتخاضع لان في اكثرها حشرهم واعلم
استعمالهم وقع لفظ العقل والاشغال فاعلم **قوله** من ثلث صور وهو عدم دلالة اللفظ عليه
والاستغاض بالفكر الواقع بين المتعلم والمتعلم بالفكر الصادر عن الشخصيات المتخاضعين او المتخاضعين
فانها واحد قبل الصور الثلاث بالنظر الى الشيء الثاني فان الفكر الصادر عن المتخاضعين صورة
والفكر الصادر عن المتخاضعين صورة اخرى **قوله** كلفه وجه الكلمة ان يقال ان المراد من المسح
هو الاودم للوضع في مقابل الفصح في جسد التوفيق على صورة النفس بخلاف المتخاضعين فانه يصدق
عليها بغير كلفه كما لا يخفى **قوله** ينبغي ان يتعلم اه والكتابة في حكم التكلم فلا بد من انقضاء المناظرة

بالمناظرة التي تكون بين المراد من المتخاضعين او في احدهما بالكتابة **قوله** البشارة في الشارح قوله
بما كلف لان السهل المذكور يشترط فيه بارادة العقل الخارج من الجانبين لكن بكلفة كما لا يخفى
قوله ليجوز العلم بساير الاودم من العلم على العلم حتى يرد انقضاء المتخاضعين المذكورين اذا علم كل منهما
مراد الآخر بالسماع من الغير بل العلم الذي يكون من غير سماع واعلام من احد بل يكون من جانب المناظرة
كما في الكلام الاشرافين **قوله** واما قال فقطاه لا يقال في الفائدة المذكورة تحصل فقط احد فلا حاجة الى
وقط فقط لمصلحة لان لفظا احدهما احد جاني الحكم اتهم من ان يخالف ثانيا او لا فيهم ان لا يكون الفكر الواقع
بينهما مناظرة اصلا وليس كذلك بخلاف لفظ فقط **قوله** بل فحده كاف فيه والتفسير لا يتوقف على
التكلم وتعليق بانه اظهار القواب غاية غايته وصحي يستفاد لانه مقدم كجس الوجود والطلب
انه لم يقل ان الغرض هو النقصد حتى يرد عليه كقولنا في كون الاطوار موصفا بغير قصد سواء حصل
او لم يحصل دفعا لا يسمى ان يتوهم لانه انتفاء الكلام النفس في صورة المتخاضعين المذكورين
غير متصور وانما ان انتفاء الكلام النفس في عدم كون المناظرة غير لازم **قوله** وان كان بعيدا لان البناء
من الحكم هو الحكم العقلي **قال الشارح** فانظر اشارة الى الفكرة الصورة في قولنا كون النظر بمعنى
التفات النفس اشارة الى الفكرة العينية في الاشارة في خفاء فان الصورة هي الهيئة
الاجتماعية والنظر بمعنى المذكور ليس كذلك نعم يمكن ان يجعل النظر بمعنى الزنوب اشارة
الى اشارة خفاء ولكن على سبيل الاشارة دون المطابقة انتهى كلامه ويمكن ان يقال ان المراد
من النظر هو النظر في بؤره المتعلقة به والهيئة العينية كما يكون الشيء به بالفعل نعم ان يكون
هيئة متخاضعة او لا ولا يبعد ان يقال ان النظر التفات النفس بالعبارة من الجانبين **قوله**

لا يكون الالبا لحد او الرسم واما لا يكون الالبا لحد النفس او الجسد واما لا يكون الالبا لحد على الزوف
والسل الالبا لحد غير محمول على ما يكون موقوفة فلان الالبا لحد الماهيات الحقيقية واما الالبا لحد في فهم
والمناظرة ما هيته اجبارية مركبة من عدة امور كمال اجزائه تلك الامور تحققت المناظرة لتحقق
جميع اجزائها ولا يلزم ان يكون تلك الاجزاء من الاجزاء المحمولة كانه البيت والمجون هذا كلامه
ولا يخفى في استعاره بانها من الماهيات الاجبارية التي لا يمكن ان يكون على ما يقال ان قوله كانه البيت
منقول بوجه في الماهيات الحقيقية **قوله** قائل كمال كمال وجه ان كل منع كمال المقدمين في
من كلام الشاعر من كيف ان الجامع والمائتة في التوفيق غير لازم على مذهب المتقدمين بخلاف
ما ذهب اليه الشاعر من ولا شك ان الجامع والمائتة في التوفيق اولى من عدمه **قوله** كما
صرح الشاعر السهم من كمال حيث لا يلزم ان يكون تلك الاجزاء من الاجزاء المحمولة كانه البيت
والمجون **قوله** وليس كمال اي ليس توفيقا للماهيات الحقيقية وليس توفيقا لما لا يمكن على ما ليس
شيء منها كمال في الالبا لحد من قوله كمال احتمال هو الاحتمال لان الاولان والاحتمال الثاني هو الاول
لما في قوله بقاء انما قال كماله حاله لانه كمال آه قائل **قوله** انما كمال به قبل ان المناظرة تتحقق
بدون الدليل كانه المنع واجب بان المنع متأخر عن اقامة الدليل والمتأخر يتوقف تحققه على المقدم
قائل **قوله** يدل على كماله هو تقدم توفيق الدليل على توفيق المناظرة اذ بينهم انه المناظرة تتوقف
على معرفة الدليل وهو واجب لعدم توفيق الدليل **قوله** الا ان يتكلم ويقال ان من المتحقق انما
يعني ان المناظرة كما وجدت وجد الدليل وهذا لا يقتضي التقديم على المناظرة وقد يقال في وجه
التكلم ان ذات المناظرة وان لم تحقق بدون الدليل ان توفيقا بالتوفيق لا يتوقف على الدليل

على الدليل لان الشيء من اجزاء توفيق الدليل ما هو ذات توفيق المناظرة **قوله** من توفيق ويمكن
ان يقال ان الالبا لحد من الشيء آخر هو المدلول فيخرج المعرفات والاحتاج الى جعل قوله وهو المدلول
من توفيق ويمكن المناظرة بان المدلول يطلق في الطوائف ايضا كما يقال في المدلول اللفظ
في التصورات التصورات التي لا يمكن ان يكون على ما لا يمكن عند الفاعل التعديعات **قوله** لانه يلزم
استعمال المشترك في استعمال اللفظ المشترك في التوفيق بلاؤية غير جائز فان قاسنا لا يكون
استعمال اللفظ المشترك او لم يكن ارادة المعاني المختلفة في التوفيقات اما انما يمكن ان يكون
فيه فيجوز استعماله في المكان متفق فيما نحن فيه فانه اذا لوحظ معنى كل واحد من المعاني
المذكورة بعبر التوفيق توفيقا لشيء غير الشيء الذي بعبر توفيقا لشيء الوحد معنى آخر **قوله** الا ان
يحمل الشهرة في توفيق المعاني الثلاثة المذكورة من اوتية الشهرة كما هو في الشرح
فلان توفيقا لثلاثين احدا الذين لان براد من الشهرة زيادة الشهرة **قوله** حسب
هذا المصطلح وهو توفيق ويمكن المناظرة في هذا المقام بان اللفظ المشترك الذي يكون في توفيق
الارادة كل واحد من معانيه كاللفظ المشترك الذي لا توفيق لارادة معنى من معانيه في عدم
تعيين الاراد فلا يجوز اخذ العلم في التوفيق لان معانيه الثلاثة متساوية في حصول التوفيق لارادة
منها اما في الاولين فلما ذكر المسمى واما في الثالث فلما ذكره الثالث **قوله** فالأجل من
بعد لانه يلزم ان يقال ان المعنى يتوقف للمادة التي هي نفس ولم يعرف البرهان الذي هو اشرف
فالتاسع الا ان يقال ان كل الدليل على النطق وهو يقتضي جعل العلم بمعنى يقال **قوله** وبما يقال
توفيقه يعني تعلم الاسم المشترك بين الدليل النطقي والدليل الخلفي وهو اسم الدليل وعلى

وعلى الرسم المستعمل بينهما وهو الترتيب المذكور للبدل اذ المقادير ان يبين اسمها الخاص له وهو لفظ الامارة
ورسم الخاص له وهو الترتيب المذكور للاشارة وما كان فاعل ان يقول علم برف البرهان اسما ورسم
بخصوص من انما يشترط في الامارة فاجاب عن قوله واما البرهان فيمكن الشبهة في ترتيبه
قوله لا يقال المراد من الترتيب انه ما منقول الشارح البرهان ببيان ان فلايرد ان قوله واجبه اليقين
من البرهانيات مما لا وجه لذكره قوله كنهه على الشكل تلك الاشكال وكذا اللقب قد مر في البيان
من خارجه في الكلام لا يشترط اليقين في المحدث المذكور **قوله** لا يقال المراد من الترتيب هو ما افاد
الاستاد المدقق اعلم انه درجة بل هي كماله في الترتيب **قوله** فاعلم ان
يكون وجهه انه لا حاجة في دفع الاخر من المذكور لان تلك المنة فان المراد من الترتيب هو
الشيء وحاصل انه كما هو متفق عليه من فانه بين الترتيب للشيء وبين الترتيب للشيء فيخرج المطلوب
بالنسبة الى الترتيب والقياس الواحد المستزاد للقياس وقيل وجهه ان دفع الاخر من
المذكور لا يحتاج الى تلك المنة فان التصور هو ما مستزاد للتصور والمقصود من الترتيب استزاد
القياس في تصديق آخر وفيه ان يكون التصديق تصديقا آخر كما لا يخفى وفي وجهه ان لا يخرج
ان يكون المحدود قريبه بالنسبة الى الحد والالم يتوجه الاخر من في الترتيبات بالمنع والجمع فاعلم
قوله في ترتيبه يقول ما يكون آه وما كان الظاهر **قوله** واد ذلك المطلوب ان يكون غير مجموع المطلوب
من حيث الجمع في نفسه بل يكون ما لا يكون عينه ولا جزءه وقبل المناسب ان يترك قوله لا جزءه
اذ المبادىء في ترتيبه آخر ان لا يكون عينه فقط فعمل على هذا المبادىء في الترتيب بالحق على اصطلاح
الاصول ثم يفهم في الترتيب انما التكلف بان يقال المراد هو الذي يلزم من العلم ونحوه وهو ليس

او شي من اوصافه العلم بوقوع الشيء الاخر او شي من اوصافه **قوله** لان الترتيب عينه دون الجزء
هذا بناء على ان جزء الجزء جزء فلا بد ان الترتيب ليس جزءا للموضوع بل جزءا للموضوع التي وقعت
جزءا للموضوع وجعلها بعض الشارح حين جوابا على حدة **قوله** فلا يكون عينه اي فلا يكون ذلك الترتيب
حين الجواب **قوله** فان كان انما كان عينه وجعلها النظر والاعتناء فلا يشبهه ويكون الكل وليس
بالنسبة الى الجزء والاولى وان لم يكن عينه وجعلها النظر والاعتناء كما هو رأي البعض في ترتيبه في
قوله انما يشبهه اشبهه كذا قيل **قوله** لان في ترتيبه افعال كان يقال انما انما الكلي الطبيعي موجود في
في الخارج لانه جزء من هذا الجوان وهذا الجوان موجود في الخارج فيجب ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج لان
الكل لا يتحقق به دون الجزء **قوله** لانه ليس واد ذلك الجوان لان معناه ما لا يكون عينه ولا جزءه
كما سبق **قوله** ونوف في ترتيبه بان التصديق آه حال المناقشة انه يخرج قوله يلزم من العلم به لان
معناه ما يكون الثاني حاصله وانما يشبهه الاول كما سبق وهو مناسب كذلك لان التصديق يخرج من اجل
قبل الترتيب ولا تقول على معقول الكل بل الامر بالعكس اللهم الا ان يقال ان مراد الشارح هو
كل واحد من المقدمات بانها رتبة جزء من المواقف والاشك ان هذا لا يخفى بل هو حاصل
قبل الترتيب واعلم انه يخرج به ايضا ما يلزم من تصديق آخر بخصوص المادة لا عينه اذ التباديل في الترتيب
عن ترتيب الشيء كما في قولنا الشيء من الانسان يخرج وكل حجر جماد ويلم منه لشيء من الانسان
بجماد وكذا قيل **قوله** كما في اشعارنا فان ذلك لا احتمال ان يكون كلمة من ياتيه فاعلم ان العلوم
من غير اعتبار كونه غير اعتنى في تصديق الترتيب على خلاف بخلاف ترتيبه ما هو المتعبد فان ترتيبه
لا يصدق على ارف فيلزم ان لا يكون ارف شيئا فان المعنى الذي عبر عنه يقال في ترتيبه انما

البنية قطعاً ولا يصدر عن التعريف المذكور عليه وما قبل ان اكون يمكن ان يتجزأه بفناء الاسم
 وكم يمكن ان يتجزأه بفناء الاسم مستقلاً وما هو متجزئاً بالاسم مستقلاً قطعاً فلا يكون احدهما
 جلياً الآخر **قوله** لا سيما مع بقا الامكان فان هذا التزم بوجود اكثر كلك الذات ومن جعلها التعريف
 كما ذكره **قوله** وهو باطل اتفاقاً اي باتفاق من معنى افتقار **قوله** لا سيما بسبب التنبيل والغرض كشرية
 الباري تعالى فان العلم على سبيل الغرض والتنبيل بخلاف المقدمات الخمسة فانه يمكن ان يعلم بها
 على سبيل التنبيل كما لا يخفى على المتأمل **قوله** ومن هنا اي من صدق تعريف الدليل الذي اختاره المصنف
 المقص منها على الدليل الذي هو العلم بوجه العلول عن التعريف بهذا الوجه المذكور **قوله**
 وجود العلول اي وجوده الذاتي وهو علم **قوله** لا العلم بوجوده لانه لا يلزم من حصول المعرفة للعلم
 بذلك الحصول ولا يلزم من العلم بشي واحد العلم بالآخر لانه لا يلزم من ذلك فلو لم يلزم
 من العلم بالعدم العلم بوجوده والنتيجة **قوله** على ان العلول لا يجوز ان يكون تنبيلها اي لا يصدر
 التعريف على ما في العلول نفس الحقيقة بناء على ان العلول وجوده ح اي ان يعرف الدليل
 بالعلم بالعلم بالعلم وجود العلول لانه اي نفس ذلك الشيء الذي يطلق عليه العلول ويجوز ان
 يكون عللاً وعللاً حاصله العلول وجوده اي وجود الشيء الذي يطلق عليه العلول لا نفس ذلك الشيء
 قوله بوجود العلول لا يخرج من الشرح فالا فرب ان يقال بوجود الشيء ويمكن ان يقال ان اضافته
 الوجه الى العلول بانيته **قوله** ومن هذا ظهر اي ومن هذا ظهر اي ومن هذا ظهر اي ومن هذا ظهر اي
 القديم في هذه الآية ظهر فائدة قوله وفي العلم لان العلم بالعلم على ما في خبر جازعهم فلو لم يكن
 قوله وفي العلم لزم ان لا يطلق الشيء في هذه الآية على المعلوم الكائن في علم القديم **قوله** مع ان العبارة

مع ان العبارة لا بعدد لان المتبادر من قوله عند غنى الآخر كون العلوم لا توقف على شيء
 وبسبب عبارة قديمة معني كونها التوقف اوجه الاطلاع طلاقاً **قوله** فلو لا يجيبه نقضاً او على
 الاول بطل التعريف على مصلح الاصوليين وعلى الثاني بطل مصلح اهل المنطق فلا اشكال فيما ذكره
 فاقول كذا قيل **قوله** ولا يبعد ذلك المعنى اي معنى الاوهم الخبر اليقين الذي فسرناه بما يحتاج
 آه لان الاوهم هو العلم بالعلول هو بمنزلة متيقن في الاشكال التبريدية الانتاج والحاصل ان
 في اشكال الاول ما رتب بين علم المقدمات وبين علم النتيجة وكذا معلومها ما هو معلوم اولم يعلم بخلاف
 الاشكال الثاني فان المقدمات لم يعلمها دون علولها لا يصدر التعريف عليها فافادته في فهم
 الموزون بين اليقين وبين اليقين في العلم الا فم واجب عنه بان الاشكال ان ثبت بطلان
 مطالعة التامح ولاحق النسبة الى علم استلزامها للمطالع على ما تقرر في النظرية والفردي من
 تفاوت بين الناس فان كثير المكون العلم النظري بالنسبة الى التعميم فربما وبقا س
 ان الآخر **قوله** فاقول بطلان ان يكون وجه التامل ان اليقين ما لا يكون العلم بالنتيجة ملاحظة الاسطة
 وبشر اليقين ما يكون ملاحظة الاسطة وذلك لاني في كونه مبنياً بعد كون الاسطة ملحوظاً
قوله فليعلم ان يكون اجزاء الدليل يعني انه لا يرد عليه الممذور المذكور لانه لم يلزم ان يكون اجزاء
 الدليل دليلاً **قوله** فلو لم يقتضه معنى لا يكون المراد من الدخل مطلق الدخل بل الدخل المقتضى كونه اعم
 من ان يكون كافياً او يحتاج الى وسط **قوله** فجزء الدليل ليس كالدليل يعني ان علم الدليل انما
 كاف في حصول العلول او يحتاج في حصول العلول الى وسط وجزء الدليل ليس كذلك لانه ليس
 بكاف وهو ظاهر ولا يحتاج في كونه دخلاً الى الوسط لا يقال ان جزء الدليل اذا كان شرطاً يحتاج الى

من الظاهر في النطق بوجود الدلول بصدق على الدليل القطعي لان كل مادة يلزم من العلم بها العلم بوجود
الدلول بصدق على انه يلزم من النطق بها العلم بوجود الدلول فلا يكون باصديق على الدليل متميزا
فما صدق عليه الامارة بالانسان بل بالاجراء والحيثية وذلك ليس بمقتضى تجاؤف ما لو حذفت
بالعلم من العلم: النطق بوجود الدلول فانه بصدق على الامارة بقسمها ولا يصديق على الدليل
القطعي لان كل مادة يلزم من العلم بها العلم بوجود الدلول لا يلزم من العلم بها النطق بوجوده كما لا يخفى
على السائل **قوله** لا يورث بالانتماء النطق به يعني ان العلم بكونه قويا من النطق بكونه ان يكون مادة
يلزم من العلم بها النطق بشئ آخر ولا يلزم من النطق بها العلم بكونه تزيف جامع كما لا يخفى
قوله في جعلها من اقسام التصديق الجارية المجردة بتعلق قولنا تسبح الامام وكنتم ان يتعلق بقوله
ومن تابعه **قوله** كنه خبر صادق اي كنه خبر صادق لانه لا يتبع التصديق من جحان
الحكم **قوله** لا يخفى على من يذهب من يقول انه يعني ان فرقته من المتخيل قالوا باناسام الصورة والوجود
الذهني للمعلوم ولم يولدوا بكون العلم من مقوله الاضافة وفرقة من المتكلمين انكروا الوجود والذهني
فانه هو الا ان العلم من مقوله الاضافة يعني ان العلم به مخصوص به لا يكون العالم عالمه والمعلوم
معلومه ولا شك ان تلك النسبة مخصوصة بين العلم والمعلوم ليست بوجود ذهني للمعلوم
كما في حاشية المطالع **قوله** بنا فشر في بانه حاصل ان العلم المطلق بالشيء المذكور
يقضي للوجود بالكلية والوجود في الجملة اعم منه فيكون نقضه اليه اجبه لاستدزام كنه الاخص
كنه الاخر والجواب انه لا يلزم من كنه الاخر في الاخص كون نقض الاخص نقضا لا اعم بكونه
ان يكون ذلك النقص نقضا لا اخص بان جزي الاخر كالانسان والورس مثلا فان

فان احدهما يقضي الآخر مع انه ليس بنقيض للآخر كما لا يخفى ولطهره هذا الجواب لم ينعرض له بل
اكتفى بالاعتناء **قوله** في اشارة في هذا النوع ابراهيم **قوله** كما في نوعه الدليل حيث قال ان الاخر
من العلم بالدليل في الدلول الذي وجوده الذهني **قوله** فكانت اشارة من آه واجبه اشارة منه
لان الدليل والاعلم يطلق على المعنى الشامل للامارة والنطق لا على النطق فقط كما يتوهم من جعلها كمنها
للامارة والنطق **قوله** كما قالوا اي كماله او بورد على هذا النوع المذكور **قوله** بناء على ان الوجود
الذهني للشيء علمه في حيث هو ان يقال لان العلم بالوجود والذهني للشيء مطلقا علمه بل العلم هو
الوجود والذهني على وجه اللاحظة **قوله** وعلى هذا اي على وجهه تقدير ان الوجود والذهني للشيء علمه يلزم
ان يكون ما يلزم من العلم به النطق بعدم الدلول اشارة لانه بصدق على انه يلزم من العلم به النطق بوجود
الدلول واعلم ان هذا بناء على قول من يجوز كون العلم بالعلم نظريا **قوله** ليس الا ذلك كنه اي
ليس باشارة بالنسبة الى الدلول الذي ذلك العلم وجوده لان في الامارة يلزم ان يكون الدلول
مطلوبا وهذا الدلول يستلزم بل معلوم **قوله** اي الاقرب الى القرب قيل ان الدلول
قد يكون متع الوقع كعدم الباري فلاننا دل التزيف صلا ولئن سلمنا انه ليس بواردي
يرد عليه الاخر من بقوله يعني هنا آه ولا يرد وهذا على الجواب الاول فيكون الجوابان متساويين
في الورد وهذا وجه الحكم بالافينية في احدهما دون الآخر تأمل **قوله** ليس بصواب كما ينبغي حيث
قال نعم في حاشية آه **قوله** لانه اصوب كما ينبغي لانه ينفخ الا صوب كما ينبغي كون
الاقرب بغير الا صوب في بيان احوال تزيف النفس **قوله** بعد منه لان في الاول يعكس علم خلاف
الظن الوجود فقط ان في يعكس في و اضافته **قوله** المراد منه اما الدليل آه قيل مقصود

الشاح انما اخذ العلم في التزيف وقال يلزم من العلم بالشيء عند علمه يستلزم
الظن اصله يستلزم العلم فقط لم يصدق التزيف على من لم يسمع فقط لا يترتب بان لا يكون المراد
من الدليل هو انما الدليل القطعي او الاتم فبذلك الحكم فيهما واما الدليل الظني الذي هو الامارة فتولد
انما يؤدي آية قوله لا يستقيم ثم **قوله** انما يؤدي آية هذا المتكلم في قوله يؤدي لا على المحر خلاف
قوله على ان قوله انما يؤدي آية ثم فان ذلك المتكلم وادعى على المحر كما لا يخفى على المتأمل **قوله** دليل
يؤدي اما الظن عند علمه اي كما ان المركب من المقدمات البينية دليل يؤدي اليها اليقين
قوله ولا يصدق التعريف عليه فانك لا تجيب قبل اية ان الامارة التي يلزم من العلم بها الجزم بوجود
المدلول والامارة التي يلزم من الجزم بها بوجود المدلول او الظن بوجوده يصدق جليا التزيف من تلك
الجبهة ولا يصدق جليا انما يلزم من العلم بالظن بوجود المدلول **قوله** وعلى قوله فليتناول اشارة
اشارة الى ذلك وقيل يمكن ان يكون وجه التامل انه يمكن ان يكمل العلم على المعنى الثالث للظن لا
على معنى اليقين وقيل ان يكون وجهه اشارة الى الجواب بان هذا التزيف يستلزم الامارة
بل الامارة المعبرة المشهورة فيما بين القوم وهو ما يلزم من العلم بالظن بوجود المدلول كما ان
تعريف الدليل المستلزم الدليل بل الدليل المعبر عنهم وهو البرهان قال الشيخ ما يتوقف عليه وجود
الشيء في الخارج والوجود انهم من ان يكون قارن الوجود الخارجي او غير فلا بد ما يتوقف من القوة
غير موجود في الخارج لان اجزاها متعدية لا تجتمع في الوجود فلا يستقيم مثالا لما نحن بصدده
حيث ان المناقشة في المثال ليس من ادب المتكلمين **قوله** يدفع بان العلم لا يمتنع له انهم
قالوا ان العلم لا يؤثر في خبره ولا يشترط خبره وحلت عدم العلم المدلول بالبابين المستلزم

بأنه لا العقل

لا يخارج الخارج واللا يلزم النسب في العلم الموجودة المرتبة لان انتفاء الشيء يكون لا انتفاع
عنه ويكون انتفاء علمه يكون ابعده لا انتفاء علمه انتفاء علمه فليس يكون ابعده لا انتفاء علمه
وهم جبر الباطن التام فيعلم علمه وسولات شريفة الباطن التام **قوله** وبان الكلام آية يعني دللنا
ان لعدم علمه لكن الكلام ليس مطلقا العلم في علم الوجود فلا يترد وجب علمه عدم **قوله**
من قبل فنفته جوت على غير من هو اليقين في الحقيقة صفة الموقف كذا جرى على الشيء **قوله**
يخرج غور من القسم لان القسم ليس من الامور الموجودة في الخارج والامور من الخارج ما يتناول
لخص كاه الباد في الخارج ما يتوهم من ان القسمين الكيفيات الثمانية وهو موجود في الخارج
بأنه ان انحصر موجود في الخارج وما هو موجود في الخارج هو موجود فيه **قوله** كما هو الظاهر اي من
السوق لان الباد من العلم هو العلم المذكورة في قولك كذا كما يتوقف عليه والشيء في
علمه بناء على حديث اعادة الشيء مرة تامل **قوله** فمما تناول النان ابعده اي كاتناول انما في
قوله يصدق على الجملة ابعده اي كما يصدق على الفرد ويصدق ابعده على المركب من القوة والشروط
والركب من الفاعل والغاية وغير ذلك من المركبات ويصدق على المعدات ابعده اي انما في
في النسبة وهذا التامير وعلى تقدير ادائه من القوة الثالثة الثالثة ابعده لان هذه المذكورات
من العلم انتفاءه والاف لام تناولها **قوله** اي حين اذا كان كل ما تنقش من الجملة
فقد انقضت **قوله** فكيف يقع آية يلزم وعلى تقدير الشيء الاول ابعده بان يقال ان ما يتوقف
عليه وجود الشيء يتناول على الجملة المذكورة ما فيه وهو المستلزم لكن لما كان المدلول المذكور
على تقدير الشيء الاول كافيا في اقص حبيبه ولم يتوقف لهذا فافهم **قوله** الا ان يخص القسم

بالمنفعة لا غير كون المنفعة نفس المصلح ولا عدم تناولها واخذها **باب** على تقدير تسليم
كون المنفعة على قول **فول** يمكن ان يرفع هذا **الكتاب** كلام على التسليم كما لا يخفى على المتأمل فهو لا يجوز ان لا يتم
الا ان يثبت شيئا من المنفعة لعل وجه التاميل في ذلك ان يكون وجهه ان الشهادة فيما بين النعم ان المنفعة
من المصالح في الصورة فان قلت **قال** **الشئ** فان كانت الاصل في الفعل العنصرية فيل في بحث
لان التمتع العنصرية لا يكون المصلح بل بها وبالمادة **باب** ان قوله بها بالمفصل
ان يكون ذلك الشئ المصلح حاصل بالفعل وقت وجود الفعل العنصرية وهذا البناء مدخلية المادة
في كون المصلح حاصل بالفعل **فول** ولا سبغة اي السبغ الحقيقي المتعارف لا التام منه ومن
السبغ الشبهى لان السبغ يطلق على المأخوذ من غير الخشب على سبيل التشبيه كما لا يخفى **فول** ان
الصورة السبغية المعينة وهي الصورة السبغية الحقيقية المتعارف بغير حاصل **فول** ان في الخشب
من الحاصل فيه فرد آخر من نوع مطلق الصورة السبغية وهي الصورة السبغية الشبهية فلا يلزم الحدوث
من عدم حصول السبغ الحقيقي **فول** حصل السبغ اي السبغ الحقيقي ووقع فيه المناقشة ظاهرا وباشترط
اليه سابقا لان حصول السبغ الحقيقي لازم للصورة السبغية المعينة المذكورة لا للوجود الآخر من نوع مطلق
الصورة السبغية بل التام لم يحصل السبغ الشبهى وهو حاصل في نفسه بلا شك فانهم **فول**
لا مدخل في كونه بالفعل لاحد آخر وهذا لا يصدق عليه الجزء الاخر من الصورة او لغيره الاخر من مدخل
في كون المصلح مع بالفعل **فول** ويؤيده تقديم الجار والمجرور وجه التاميد ان تقديم الجار والمجرور
وهو قوله على قول بالفعل في التخصيص لا يقال ان من متعلق به ليس قول بالفعل بل قول بالفعل
بل قوله يكون وهو ليس بناخر عنه لان كون يكون متعلقا به في رتق قول بالفعل لعل قوله بالفعل

بالمنفعة من جهة المتعلق فكانت صارت متعلقة على انه يجوز ان يقال قول السبغ متعلقا به كما لا يخفى على
من له فؤاد سليم وطبع مستقيم **فول** **الشئ** ح او لغير الصورة مدخل في كون المصلح بالفعل كما لا مادة
والفعل **فول** **الان** يثبت مدخلية السبغ في التمتع بالاشكال لان اثير الصورة مدخل في
في كون المصلح بالفعل في رتق الصورة بين وبين المصلح ولهذا ان التمتع بالاشكال كلف خلافا للفظ
اخر وجه التاميل **فول** **والاولى** ان يجعل له لان الموضع له وان كان المصلح مدخل في السبغ خارج
غيره في الفعل ولا ضرورة في قوله **الشئ** كسر الشئ وما يقين ان يجعل من الشرط وكونه الالة وارتفاع الموضع
الشئ الانبساط بسبب قوله **الافس** كما فعل البعض ومن جملة الشئ **الشئ** حيث قال ويخرج من الشرط
بذرة امور كالوضع مثل الثوب للصباغ وكالالة مثل القدم للتجارة وكالعاود من مثل المصباح لامتداد كالموت
مثل القمص الذي يغسله الادبم وكالالة مثل الخبز لاكله وكالالة مثل زوال الدهن من القصار
فول من جهة الفاعل لان الماد من الفاعل هو المستقل بالفاعل والاستقلال لا يكون الا بحصول الشرط
وارتفاع الموانع وقد جيلان من جهة المادة لان المادة والفاعل لا يكونان فاعلا بالفعل الا عند حصول الشرط
وارتفاع الموانع ومنهم من جعل المادوات من جهة الفاعل لا من جهة الشئ في وجوده بدون غيره
ما يحتاج اليه المادوات والالاست وماذا من جهة المادة لا من جهة قول الشئ حصول صورة الشئ
بدون حصول الشرط وارتفاع الموانع فيلزم رد قول الاول بان الفاعل كما لا يكون مستقلا بدون حصول
الشرط وارتفاع الموانع كذلك لا يكون مستقلا بدون الماد فيلزم ان يجعل من جهة الفاعل ايضا على
الثاني بان يثبت ان يجعل الفاعل من جهة المادة ايضا فانما لا يثبت شيئا مالم يحصل كذلك لا يثبت مالم يوجد
الفاعل وقس على هذا الثالث **فول** **الان** ليس من جهة الماد بل من جهة الماد على وجه يجعل القطع بالمدام

جود بيان النسبة وكل وجهه **قوله** ان كانت حركته او حاصلة الشبهة في تقديم كل واحد
من اجزاء العلة النامة على الملول ان كانت حركته وكذا في تقديرها اذا كانت بسيطة او مركبة من اجزاء
وتشبيها من الشرط او ارتفاع المانع او الغائبة او غيرها واما اذا كانت حركته من الغائبة من المادة
والقوة سواء كانت هناك على غائبة او لا في تقديرها على الملول نظر لان جميع الاجزاء المادية و
والقوة عين الغائبة بالذات ولا يصح ان يكون تقديرها على استعماله في تقديم الشيء على نفسه
باعتبار تقديرها على ان تمام امورها البرهان كان من حكمه بوجوب تقديرها مطلقا او بوجوب ما يتناول تقدم
نفسه وتقدم كل من اجزائها **قوله** ولا يصح تقديرها على نفسها اي مطلقا فضلا عن تقديرها على ما يكون ان في
اكثر الاستعمال مع الاول فلا بد من انهم من ان فضلا عن يقع في موضع **قوله** وقد يكون ان يقال انه
فصل الانصاف انه ان كل واحدة من المادة والقوة جزء من المجمع المركب منهما ومن غيرهما
كذلك فجميع المادة والقوة جزء من المجمع المركب من جميعها وان كان كل واحد منهما
جزءا لا يستلزم كون جميعها جزءا لا يبرهن ان كل واحد من الوحدات الاربعة جزءا من الاربعة
ان جميع الوحدات اعني الاشياء ليس جزءا منها كما ذهب اليه ارسطو حيث قال ان العشرة
مركبة من ثمانية وسبعة ولا اربعة ولا ثلث ذلك من الاعداد التي يتوحد تركيب العشرة فيها
لا يمكن تصور العشرة بغيرها مع الخلطة من هذه الاعداد فان كانت اذا تفرقت حقيقة كل واحدة
من وحدات العشرة من غير تشويخ خصوصيات الاعداد المذكورة فتمت حقيقة العشرة بمشابهة
فلا يكون شيء من تلك الاعداد داخل في حقيقة حقيقة كذا في شرح المواضع **قوله** والبرهان
آدمي ان يقال وان وقع الجواب كون العلة النامة متأخرة عن الملول لكن لا يثبت تقديرها

لا يثبت تقديرها بالذات على الملول فلا يكون الاستدلال منها بالحيثية لعل امره بالبرهان كذا ويجعل ان يكون
لما ذكرنا من السؤال والجواب **قوله** اي ان منه لان الحكم فيها عدم ظهور عدم الفهم في معنى
المشهور للوجود وانما على المعنى الذي ذكره الشارح سابقا فلا يتحقق في صدق **قوله** فيل لا يجرى ذلك
واجب منه ان من قال ان عدم العلة متوقف على بقاء العلة يجب ان يكون متوقفا على العلة
عندهم اتم من ذلك **قوله** ولا تأخر فيه ذكره واستطرد على لان العلة من حيث انما حادثة لا تكون
متوقفا على اصلها **قوله** بل الدم كاشف ولكن المتأخر في ان كان كاشفا يكون متوقفا على الكشف
ان **قوله** كاشف من وجوده فناء وان وجوده فناء والسافة وان كان متوقفا قبل عدم المتكبر
كف من حيث انه يمكن التوقد والتحريك بالنقل ليس بمتحقق والمادة **قوله** لفظ التمام بغير واجب
بان لفظ **قوله** اعلم في الشيء الذي هو ذات اجزاء وانما التمام فليست بمتوقفة بل التمام منه علم
من ان يكون ذات اجزاء او غيره وقبل فهم من كلام الشارح ان عدم توبه النفس المتوقفة على
اي جعل قوله بمعنى انه لا يكون اذ من تنه التعريف لكنه قد ستر فوتر التعريف لا يكون بعض
مصفاته بهذا التفسير لرفع النفس المذكور فلما حابة الى جعله من تنه التعريف لعدم ورود
على اني ان يتوحد ان الامر مني على وضع التمام موضع الجمل فانه ليس بينهما فرق من جهة المعنى اصلا
الا هذا كلامه ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف **قوله** فانا اذا وجدنا مكانا طلبنا حكمة و
والاشك ان من ذلك لا يغير مكانه مع الفاعل مرة اخرى وانه بان كلامه من الواضوح
والماضي مع انه جزء من الملول جزء من العلة النامة فلو كان الامكان جزء من العلة النامة مع كونه
حصة الملول ومقتضى ان لم يفرم حذو على ان الامكان وان لم يكن معتبرا في جانب العلة كالمعنى لا يباو

والوجود غير ان في جانبها يكون العلة الثالثة مركبة ولا يكون بسيطاً ولا يمكن ان يكون ان فشته
المسبوبة الاكساذ **قوله** ويجوز ان يكون مصدر علة آه يعني يكون مصدر علة في علة العصبى آه
وجه المناسبة بين علة المعنى اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي هو انه كما يحصل اصلاح الطعام لمن احاط به
اليه لا يغير له وهو العصبى كذلك يحصل اصلاح المعامل للمحتاج لغير القادر له واما المناسبة
بين المعنى الاول المذكور في الشرح وبين المعنى الاصطلاحي فهو انه كما يحصل الاطمئنان
من السقي يحصل من شئ علة **قوله** كما قلنا ان معنى ان الثاني يشارك الاول في الشارة
في محذوره **قوله** كانا لث لان العلة بالمعنى الاثم جارة فمما توقف عليه وجود الشئ والعدم بل علة
الشئ لا يستلزم العلم بالشئ الموقوف بل ان يكون ذلك الموقوف عليه اعم منه والعدم بالعدم لا
لا يستلزم العلم بالخاص كواقي **قوله** او الاخر من اجتهد كذلك لان حاصل الاخر من ان غير التام لا يستلزم
العدم والتام يستلزم لكن التام لا يدل على الخاص فحصل كلام الشارح في شبهة لا يخرج من شبهة محذورة
بخلاف ما ذهب اليه المحقق لانه جعل التوبة جزء التوبة وما كان عليه ما ذهب اليه فكذا كما لا يخفى
على الشارح قال لا يخرج من شبهة تارة ولم يؤيد بنفسه الا اذارة ناهل **قوله** هو الوقوف الخاص اى
عرف ارباب المناظر **قوله** حذو وجود مانع فيه بوجه **قوله** وكذا الثاني **قوله** مستد بانهم آه هذا
للمنفرد المذكورين لا للمنفرد الاخر فقط كما بنوهم **قوله** والرفع بان النافية لا يجوز ان لا تكون علة
فقد يكون مائة وقد يكون مائة فلا يستلزم العلم مطلقاً كذا **قوله** كغيره وجه انه تمسك
بعدم استقامة المعنى وايضا انه كلام على السند وسأول للمنفرد بسبب ثابت **قوله** واما وصفه
كانه قبل فعل محذو فلهذا فاجاب بوجه **قوله** كذا في طريق عموم المجازة آه وهو ان يكون للفظ

له محذو واحد متباعد حقيقياً واحداً حقيقياً والآخر مجازياً كما يكون كلاً واحداً واحداً واربعة معني اعم منها
مجازاً لتأويل استعمال المشرك على راي الجمع بين الحقيقة والمجاز على راي ويكون ان فشته بان حذو
استعمال المجاز في الترتيب **قوله** واما وجه الظاهر راي وجه الظاهر على الترتيب الثاني اشار اليه بوجه كذا يقال آه
لانه علم منه جواز اطلاق التعليل في حقهم على كل ما يستلزم على ثبوت المطاوعة كان لها او تبا وتو قال
ان وجه الظاهر في فهم قوله وقد تحقق لانه يدل على قوله هذا الاطلاق وعدم شهرته واما وجه الظاهر على الترتيب
فيكون اطلاق العلة على الاثم على طريق المجاز فيجب ان لا يشارك في الشرح وقد يكون ذلك الاسطر مع ذلك
اى مع كونها واسطة في حصول التبيين عليه لتعنى النسبة في الواقع وقد يقال ان الواسطة التي
تكون علة لتعنى النسبة في الواقع هو بعد الحد الاسطر كتحقق الاخطا مثل في الصورة المذكورة وما
يكون واسطة في حصول التبيين هو التفتاب بالنسبة وان كان لانه واسطة في كون التفتاب المذكورة
واسطة الاثم الا ان يكون كذا على المساحة فافهم **قوله** الشرح كون الحكم مقتباً آه في المبدأ
بالمعنى العلة اعم من ان يكون مائة او مائة في غير المبدأ ان لا يكون الترتيب جاساً ووجه
العارضة التي بين العارفين اذا كان المردم معلوماً الا انهم علة اذ هما معلوماً لعلنا واحدة ولكن الجواب
بان المراد من العلة هو العلة الترتيبية لا المادية فيكون شاملاً للصورة المذكورة كذا كما لا يخفى **قوله**
وذلك له وجوداً وبياناً مشاء جعلهم في الامور كذا يعني واحد كسب اصطلاحهم **قوله** واما كسب
العلم آه لان كل شئ مصدر باب آخره والابواب كل واحد منها مفعول للمعنى كما لا يخفى على من له
ادنى وقوف على علم التعرف **قوله** بمعنى النسبة ولا شك في تحقق النسبة في الظروف الشريطة
قوله لو فخذ ما بالقوة اى بالقوة الترتيبية الفصل في معنى الجوابين المذكورين على ان المراد من الحكم

الحكم بالنقل ولا يبعد ان يراد من الحكم الاسم من القوة والفعل **قول** لا يخفى من خزانة لان الكلام في الشرطية
من حيث هو شرطية وجوبية يوجب على الوجوب الكوثرية **قول** لا يخفى وبكسر ان يقال ان قوله
الاتفاقية معطوف على قوله متعقباً على **قول** لا اتفاقية في قولنا آه والشهد ان معنى عدم الاتفاقية
في الاتفاقية يستلزم الحكم بالاتفاقية لا بد من نفس الامر وبكسر ان يقال في الشارح للاتفاقية
بناء على الاتفاقية في نفس الامر **قول** لا اتفاقية اي الاتفاقية في علم الحكم لا الاتفاقية مطلقاً وقوله
ايضا لا لا بد من تعقيد بالاتفاقية **قول** لا يدخل في الاتفاقية والفردية ودخول فيه فاء الحكم في الاتفاقية
الاستدلال فالاذا في افتقار النوع على الاتفاقية الاستدلال **قول** كاتفاقية وجوب الكثرة اي
كالاتفاقية الاستدلال في قولنا كذا كانت الكثرة واجبة على المليون كانت واجبة على الفقرة فانه
استدلال لانه يترتب على ان يستدل بان المليون في قوله لان المال الذي فيه لا لزمه في الحقيقة
فاذا كانت واجبة عليه تكون واجبة على الفقرة **قول** لا يخفى على من يتفقه يعلم بكونه معقول
فان مقام العامل يعلم ببيان اي بيان ما راجع اليه او ما راجع اليه على سبيل اللفظ والشر
المرتبة وقوله يعني ان المليون الغير المجمع اليه وقوله ان الثاني في الملائمة يستلزم الثابت
وبكسر ان يكون منه صلة ويرجع الغير اليه ايضا الملائمة وتقدم او حال ما هي الملائمة التي يعلم كالملائمة
من ترفيع الملائمة بالثابت على الثابت **قول** لا يخفى ما قاله ابن سينا في اثبات كون الامكان
وجوداً بالمكان عند ما لا ينفك في حق بين الامكان المتفق ومنه المكان لعدم التمايز بين العدديات في عدم
انتفاء الامكان على غير تقدير الحقيقة **قول** لا يخفى اي فحين عدم التمايز بين الملائمة العدسية وعدم
الملائمة **قول** لا يخفى ان يرفع على الجدل والمثل نفس من آما الجدل فالنقص بالاشارة بان يقال

بان يقال انتاحة لا ولا انتاحة واحدة اما المتعلق هو النوع بين الانتاحات جنة عدسية وبكسر سلب
الانتاحات بان يقال ان الامكان لا يمتنع انه متصف بصفة عدسية من الامكان وقوله لا الامكان له
معناه سلب الامكان تلك الحقيقة العدسية كما لا يخفى **قال** الشارح ان كانت مغايرة لهما البتة
بغير تلك الملازمة لو لم يكن موجوداً لم يكن مغايرة للطرفين وليس الامر كذلك لكنه مفهوم
الانتاحات لا بغيره عند كثير من الفضلاء فبطل ان المكان ينقل الشيء بدون الشيء لا يستلزم المغايرة
في الخارج كذا اجزاء الماهية مثل الجنس والفصل وايضا اذا كان التزوم بين الشئين يتألم
لم يكن ينقل المعلوم بدون التزوم مع انتاحاتهما ان والماصل ان هذا الدليل لا يستلزم المدعى
لا وجوداً ولا ماهية انتهى كلامه وبكسر ان يقال ان الملائمة في المغايرة على المكان النقل نظراً
الى الشئ واحد لا بالنسبة الى الشئين كافي اجزاء الماهية فان المكان النقل فيما بالنسبة
الى التزوم انتهى وعدم المغايرة بالنسبة الى الموجد والمخرج وقوله وايضا اذا كان التزوم آه
مع كونه مفهوم المحل المتماثلة بكونه من عدم ينقل المعلوم بدون التزوم اليه بناء على ما ذكره
بعض الافاضل من ان زمان تصور المعلوم غير زمان تصور التزوم فالتكليف في الزمان فانه
متماثل وقيل ان المحل المتماثل من قوله آما ان يثبت تلك الملائمة آه غير حاصر لغيره
آه وهو ان يكون لازمة كليهما هذا كلامه وفيه ان ذلك الاثر مشترك للشئ الاول في
لزم النقل فلا يكف لم يتوقف له واجب بان معنى قوله او لا اي اولاً لزم تلك الملائمة لاحتياجها
وهذا التزم ان يكون لازمة كليهما لو كان لازمة لشيء منهما فيكون هو الشئ **قول** لا يخفى من كونه
بالحقيقة وفيه نظراً لان قوله يمكن ارتقاء من زمانين آه فيتحققه بان في اعلم ان التماثل

والظاهر ان المادتين الواجبتين ما ذكرنا في الشئين قولنا لانه لا يلزم انه واجب عنه بانه لو لم يكن ذلك
لزم ارتفاع التقييد وهو في حقه واجب على هذا الباب ان لا يشك ان يكون في هذا الزوم بناء
على ما ذكره من ان التقييد انه لا يلزم لزوم **قوله** كذا في غير هذا لانه لا يشك ان يقول ان
النسب في الامور اللاحقة به ليس كقولنا لم ينفذ اي المعارض اليه اي بالزوم والنسب
قوله الاول ان لا يكون في الشئ في وجه الاولوية ان هذا المعنى انب بالمعنى الاصطلاحي من المعنى الاول
قوله ان ليس باولى لانه لو وضع هذه دون ذلك يكون القول الاول خطا في العكس بالعكس
والمعنى كما التفسير ان قولنا ليس باولى يقتضي ان لا يكون في الشئ ما يمكن دفعه انتهى كلامه ووجه ذلك
انه لم لا يجوز ان يكون كلا الشئين لتوحيين كمن الثاني كونه انب بالمعنى الاصطلاحي كونه من الاول **قوله**
بشيء ان لما حظا في التفسير كونه عا ما بان براد من الحصول ما يتناول حصول الوجود والعدم فيكون تقييد
بكون الشئ بحيث يحصل وجوده او عدمه عند حصول وجود شيء آخر او عدمه فيناول الدوران عند
انما قال بشيء لانه يجوز ان يكون المذهب الدوران وجودا واما الدوران عدما فيعلم من المقابلة
وقوله واما عدم ما يكون تقسيم مطلق الدوران المعلوم في التوفيق والمقابلة او يقال بشيء كقوله
يجب ثمال **قوله** كذا في الاخر من العلة اي ما لا يصلح علة كذا في النسبة الى العلة فان لم يكن
الجزء الاخر بالمعنى المذكور لكانت ليس علة للعلة لانه ان كان علة لم يجز ذلك العلة بزم
ان يكون الشئ علة لنفسه وان كان علة لباقي الاجزاء يلزم ان يكون العلة متاخره من المعلوم
وهو جواز الكلام في المعلوم في العلة بلا تفاوت هذا على تقدير مطلقه على العلة كما هو الظاهر
ويجوز ان يكون معطوفا على الجزء الاخر اي ما لا يصلح علة كما مطلق بالنسبة الى العلة وعدم كونه

كونه صاعدا للعلة لكونه متاخره عن العلة **قوله** كذا في الشرط المساوي للشرط المساوي ما
لا يكون للشرط وشرط غيره فان الشرط المساوي وان كان مترتبا على الشرط بالمعنى المذكور
الشرط ليس بعلل ان يكون علة لانه متاخر عنه وكذا الكلام في المال بالنسبة الى المال واما الدوران
في الشرط المساوي بالنسبة الى الشرط فيتحقق وجوده او عدمه في غير المساوي كالتأخر بالشرط
الى جواز الصلوة فعند ما كسب في فائده **قوله** كل من المتباينين آه والمانع من صلاحية العلية
فيهما كون كل واحد منهما معا لا معما وفي العلة ليس عدم توقف احداهما على الآخر **قوله** ذلك
اي خروج هذه التكرارات للقطع آه وقوله لا يقطع تشبيح على بعض الشارحين حيث اخرج هذه
الامور بالقطع بعدم العلية وهو ليس ببيد لانه بالقطع بعدم العلية لا يستلزم القطع بعدم
صلاحية العلية في الامور المذكورة مع ان المعبر في الدوران انما هو الصلاحية **قوله** واما مطلق آه
كأنه قيل كما يخرج الامور المذكورة بالقطع لعدم صلاحية العلية بخرج افيضه منقطع العلية لانه عدم
صلاحية العلية جزم فيه افيضا لعله بالقطع واجاب بقوله واما منقطع العلية **قوله** ان
هذا الحصول لو كان سببا آه يعني لو كان حصول الشئ الاول عند حصول الشئ الثاني سببا لكون الشئ
الشئ الاول لذل آه **قوله** اللهم الا ان يثبت آه اي يثبت كون الحصول سببا لعدم بان يقال ان الحصول سبب
اذا لم يكن مانعا عنهما في المبر والقض بالامور المذكورة لانه المانع في ما متحقق كما ذكرنا سابقا **قوله** معنى
وانما اذكر ما لا كان حرة بعد اخرى مثل التكرار الذي يكون دائما او كثيرا وليس فيه دوران
قال يعني آه **قوله** بما يقع التعلق لانه آه واما التعلق الواقع كثيرا فلا يصلح على المانع بغير **قوله** بغير
مشاع بغيره بخلاف ما في المشاع لا يقسم كما قد سرقى مثلا فان الهيئة جائزة في العلة الثاني

بشيء ان لما حظا في التفسير كونه عا ما بان براد من الحصول ما يتناول حصول الوجود والعدم فيكون تقييد
بكون الشئ بحيث يحصل وجوده او عدمه عند حصول وجود شيء آخر او عدمه فيناول الدوران عند
انما قال بشيء لانه يجوز ان يكون المذهب الدوران وجودا واما الدوران عدما فيعلم من المقابلة
وقوله واما عدم ما يكون تقسيم مطلق الدوران المعلوم في التوفيق والمقابلة او يقال بشيء كقوله
يجب ثمال **قوله** كذا في الاخر من العلة اي ما لا يصلح علة كذا في النسبة الى العلة فان لم يكن
الجزء الاخر بالمعنى المذكور لكانت ليس علة للعلة لانه ان كان علة لم يجز ذلك العلة بزم
ان يكون الشئ علة لنفسه وان كان علة لباقي الاجزاء يلزم ان يكون العلة متاخره من المعلوم
وهو جواز الكلام في المعلوم في العلة بلا تفاوت هذا على تقدير مطلقه على العلة كما هو الظاهر
ويجوز ان يكون معطوفا على الجزء الاخر اي ما لا يصلح علة كما مطلق بالنسبة الى العلة وعدم كونه

وقوله وانما لا يكون الا بالبيان الشرط والمشرط وانما هذا القول هو
 الشرط والمشرط البتة الى ان كان في المثال المذكور **قوله** كانه انما آه وانما قال كذلك لم يخل
 انما لانه لا يمكن ان يكون مقصوده الاشارة الى الباب من حيث هو جواب بل من حيث هو مجرد
 بيان التبيينهما النسبة التعريفية في هذا المقام الجواب قبل وفي بعض النسخ وقع الجواب
 ما قبل وهو لا يجوز الا ان يخل الاضافة على التبيين **قوله** لا فرق بين الملازمة آه فبما ان حاصل
 الاضافة لو كان عدم الملائمة كما يشترط **قوله** فلا يخل بان يتبع التبيين بالبيان
 المذكور لان مادة الاضافة كافيته في عدم الملائمة كما لا يخفى **قوله** الاخلال او الاتحاد يعني ان الجواب
 المذكور به يتم بان في الشيء خلا او اتحاد الدوران مع الملازمة في الموضع فيكون الاخلال بالنظر الى
 الشيء الثاني ويمكن ان يراد بالاتحاد والاتحاد بالذات يعني يكون الملازمة عين الدوران وليكون بينهما
 عبارة اصلا فيكون كلاهما بالنظر الى الشيء الثاني فانه **قوله** اما ان يقتضف ويقال بالنسبة المتعظم
 المبني فانه يهضم الاخلال او الاتحاد على تقدير تساوي **قوله** ايضا اي كما يوجد الدوران او كما يوجد
 التزام البنية الحكمي وقوله كما تر حيث قال الشئ والملائمة لا يفتك التزام بينهما من التزام بين الحكم
قوله الحكم بالاجتناب لحيثه يعني وان وجد في التزام الحكمي رجوعا الى انما في حيث انه مفرد يوجد
 الدوران دون الملازمة **قوله** هذه النسبة ظاهرة نظر انما قال كذلك لانه لا يلزم ذلك ان
 بمعنى ما يحصل عند حصول شيء آخر وهو لا يقتضي امتناع الاتساع ك يكون الملازمة اتساعا مطلقا من
 الدوران فلا يبعد في هذا ايضا اي كما يبعد في حق التبيين الملازمة بل يقع ان يكون احدهما علة
 للاخر كذا نقل عنه ولا يمكن ان يكون معناه اي كما يبعد في مطلق الدوران وفي معناه كما لا يبعد في الحق

كما لا يبعد في الملازمة الكتابية وقوله كالملازمة الكتابية فبما لا يخفى ان يكون من قبل ان لا يكون **قوله**
 اخذ مطلقا من مطلق آه لان الملازمة الكتابية تعدى على كل ما يبعد في علة الدوران الحكمي الصوري
 ويعدى ايضا على التزام وجود العلول المساوي وجود علة ولا يبعد في الدوران الحكمي الصوري
قوله فلا يخل ان يكون بينهما مطلقا بل من وجه لانها لا يجتمعان في التبيين الملازمة بل يقع ان
 ان يكون احدهما علة للاخرى في وجود الملازمة بدون الدوران في التزام وجود العلول المساوي وجود
 علة ويوجد الدوران بدون الملازمة في المادة التي يكون الترتيب في كتابته لكن لا يكون بين الاثر
 والمادة ضرورة اي ملازمة وتوقف عليه ان الحكمي لو لم يكن ضروريا لا يمكن ان يكون الترتيب عليه
 كما يشترط بل لا يمكن ان يكون الا بالثبات **قوله** اي لا يوجد آه وانما كان **قوله** فلا يخل ان يكون
 الدوران هو ما هو به لان يوجد الدوران في كل مادة توجد فيها الملازمة بالذات وليس الامر كذلك بل
 بالاعتبار بقوله اي لا يوجد الدوران آه ولا يمكن ان يكون وجودا على ما وقع في بعض النسخ اشارة
 الى التبيين المذكور **قوله** كما نقل عنه حيث قال ان هذا بالذات ليس من الشك في الثالث وفي كل ما تحقق في جميع
 الامر من تحقق احدهما وكلما تحقق في جميع ما تحقق الاخر ينتج قد يكون اذا تحقق احدهما تحقق الاخر حتى
 التبيين انتهى كلامه ورد عليه بان لا يسبغ جميع مقتضاته اذ لو لم يمتزج تحقق التبيين
 في الواقع وهو بطور الحقيقة البيان ان بين التبيين ملازمة جزئية ان يقال انه قد يتفق التبيين في بعض
 التبيين **قوله** ويزعم منه اي من ثبوت الملازمة الجزئية بين التبيين ان لا يتحقق قضية كتابته
 سائبة لزومية كعدمه فيجب ان لا يتحقق في ثبوتها بل لا يتحقق في ثبوتها اذ كانت الشمس
 خالصة فالبلبل موجودا في ثبوتها وهو قد يكون اذ كانت الشمس كالعلة فالبلبل موجودا **قوله** الا

عن الاشهر ان اى عند اشهر ان الجبهة والحرس والامر بين عات الناس او منوها مكابرة
بغير سيرة قول لانه بعدى آه وهو حلة السوطا يعنى سقطا سيرة لانه بعدى على شرح جميع مقدماته
انه شافقة بناء على مقتضى الظاهر هذا التوفيق بناء على تفسيره شرح وفي بعض النسخ لا بعدى فيكون
بمكالم الموتى ان التوفيق بسن تناول لانه لا بعدى على شرح جميع مقدماته انه شافقة على مقتضى
هذا التوفيق دليل السوطا بسن بكونه بغير قول لا يخفى فانه اذا لمعان آخر مثل ما جعلت في
الناس او الجبهة وما يوقظها للباحث الآتية وما يوقظ الشرع اما في او على وجه البعيرة
قول لكن يكون ان يحمل الاول نقل منه فالجمل الاول ولم يقل دون الثاني لا كما في في ابيه وانما
خص الاول بالذكر لانه اوجب في الثاني **قول** فلا وجه للعدول يعني ان المعنى المتقدم في هذا المقام هو
المتناول لا كما في الشرط فالعدول من ارادة معنى يتناول لم يلا كلف بغير معقول ويمكن ان يقال ان فيما
ذكره الشرح على ان يمكن حمل على المعنى الاتم تناول لعل نامل **قول** ومنع السئل ثبوته كما يقول العقل
يجب ان يكون في حالي ان السوطا على السلام في الحلي نكاه ومنع السئل بان يقول لانه انما الذي عدل السلام
قال في الحلي نكاه **قول** اما تعجب القصة اما العجوة المذكورة في قوله الثاني منع فتحة الدليل وحال القصة
تناول الثبوت ابيه فاذا لم يخالفه من الماتين لم يخالف الثبوت ابيه منها فاجاب عنه بانه
نفس على ان المعنى التقنى الاجمالي والمكابرة بغير مستقيم لان الثبوت بسن تقضا اجماليا ولا
مكابرة ويجعل ان يرد بالقصة القصة المذكورة في تعريف المتقدم فيكون شيعا على من دفع الامر في المذكور
بجميع القصة المذكورة في تعريف المتقدم على الثبوت وعلى هذا التقدير يكون المراد من الجمل المستفاد
من قوله سواء كان من جهة الادلة او جهة القصة وعلى ما تقدم ان نفس الثبوت لا تدخل فيها نامل

قوله وكذا الحكم على تعريف التقضى او فان التقضى بسن هو التعليل المذكور بل هو من الدليل بان
الشاهد على كماله انما الى الشرح فيما بعد واجب بان انما صفتين المنع المذكور والاقامة المذكورة
في الاول والمنع والتعليل او استنزام النفس في الثاني فيجوز تعريفها بصفة لها بل بسن
انما الاصطلاح انما المنع على الوجه الذي ذكره المفسر في او ليس لاحد ان يشرح في ذلك وفيه انما لالم
ان ما ذكره من من الامر بسن صفة لها بل بسن منوها ما بالاصطلاح انما المنع على الوجه الذي ذكره
المفسر فيمكن ان يكون العنايه هو الجواب المذكور ووجه التامل اشارة الى ما مر وعليه ويمكن
ان يكون العنايه في منتهى التقدير اقامة الدليل بغير المدلول لكن لشره ترك ذكره بغير **قوله** وذلك
لانه اذا وادور على الشرح بان هذا الطلاق العام وادوة القاص وهو غير جائز في النكاح من غير قبضة
او التوفيق **قوله** لكن التوفيق في ما **قوله** على ان لفظ الخضم او نقل منه او وعلى سبيل العداوة
لانه الخضم قد يطلق على غير التنازع في نفسه كما يقال بواقعة في السلسلة المتكررة في سلسلة انتهى كلامه
ويكن ان يقال ان الخضم في حق النكاح بالنسبة الى المسئلة المتقدمة على بل بالنسبة الى المسئلة
الاخرى التي وقع التعليل فيها فلا يلزم اطلاق الخضم على غير التنازع كما لا يخفى على من علمه وفيه سلم
وطبع مستقيم **قوله** وقد دل التنازع على كونه كونه الخضم في نفسه لانه لو لم يكن فيه خلل لم
اجتماع التبعين وهو غير **قوله** ولهذا يقال آه لاجل ان فيه خللا يقال وان دل دون وان ثبت
او ان قد لانه لو قال كذا لم يثبت المدلول فلا وجه للمعارضة كما سبق نامل **قوله** فسقط التكرار
لعل من انما الاخر من تنبيه السامعين وانما والدليل كذا نقل من **قوله** مثل ان يقال لانه واقع آه قال
البرهاني كما اذا قال العقل كذا لانه لا يثبت ان يتم ان يترجح اشتهار من نفسه لان الشيء هو الحق من

الشيء كاستوار الترتيب بينهما لا يخرج من ان يكون واقعا والواقع او لم يكن واقعا والواقع فان كان واقعا
 بلزم ثبوت صحة تزويجه وان لم يكن واقعا يجب ان يكون جوازا تزويجه فاما في الجملة لانه لو لم يكن ثابتا اصلا
 بلزم ان يكون ساد باللائمة لانه كما ثبت ثبت المدعى وكلما لم ثبت لم ثبت المدعى فاما يكون الخاص خاصا فاما
 خلف فقول الثاني ان هذا الدليل مغلوب بان يقال لا يجوز لانه التمس لانه ثبت صحة من نفسه لان
 الشيء الذي وافق من المدعى كعدم صحة وطه لا يخرج من ان يكون واقعا او لا فان كان واقعا
 بلزم ثبوت عدم جواز التزوج وان لم يكن واقعا يجب ان يكون عدم جواز التزوج واقعا في الجملة
 لانه لو لم يكن واقعا اصلا بلزم ان يكون الاخص ساد باللائمة لانه كما ثبت المدعى وكلما لم ثبت لم ثبت المدعى فاما يكون
 الخاص بخاصة فاما خلف الماهية كاهية وقيل هو ان يقال مثلا الجوان واقعا لانه الاخص من كاهية
 مثلا واقعا فان كان واقعا لم يرد الجوان الاخص قطعا وان لم يكن واقعا لم يرد في الجملة والكيون عدم صحة
 الاخص ساد باللائمة لانه كما ثبت ثبت وكلما لم ثبت لم ثبت ومعنى الثاني ان لا يكون الاخص واقعا
 المعارض لانه لانه الاخص من كاهية مثلا واقعا او لا آه وجه الغلط انه لا يلزم من
 عدم وقوع الاتم على تقدير وقوع الاخص الثاني لانه لو كان عدم وقوع الاتم عدم الاخص لكان عدم وقوع
 لعدم وقوع الاخص الموضع او لا **قول** ومثل ان يقال الاخص صورته مثلا ان يقال الانسان
 الاخص واقعا على تقدير وقوع الجوان الاتم وحاصل ان كان الحيوان واقعا كالاتم واقعا والاتم ساد باللائمة
 وقوعه مع ما تقدم وقوع الاتم على تقدير وقوع الاخص بغير التقيد وهو في المدعى وهو وقوع الانسان الاخص
 على تقدير وقوع الحيوان الاتم من دون التقيد بالمعنى بالانسان الاخص واقعا على تقدير وقوع
 الشيء الاتم منه والآي وان لم يكن الانسان الاخص واقعا على تقدير الشيء الاتم منه يكون وقوعه
 من دون التقيد بالانسان الاتم من دون التقيد بالانسان الاتم واقعا

الشيء الاتم من دون التقيد بالانسان الاتم واقعا

الشيء الاتم من دون التقيد بالانسان الاتم واقعا

الشيء الاتم من دون التقيد بالانسان الاتم واقعا

الشيء الاتم من دون التقيد بالانسان الاتم واقعا

الشيء الاتم من دون التقيد بالانسان الاتم واقعا

ان يقال ان ذلكم وان دل آه كذا نقل **قول** قلت المراد من تعريف النقص
 ان يقال ان النقص هو الذي لا يمتنع اليه التعريف ^{ان يقال ان النقص هو الذي لا يمتنع اليه التعريف}
 والافضل ان يسمي كل تعريف بالنقص ^{ان يقال ان النقص هو الذي لا يمتنع اليه التعريف}
 وذلك لا يمتنع اليه في التعريفات والافضل ان يسمي كل تعريف بالنقص ^{ان يقال ان النقص هو الذي لا يمتنع اليه التعريف}
 حتى يعم السواة فلا بد والنقص على التعريف بالامتناع والافضل ان يسمي كل تعريف بالنقص ^{ان يقال ان النقص هو الذي لا يمتنع اليه التعريف}
 على النقص آه لان الظاهر العموم والاطلاق والقيود خلافه مع انه سيجي استعمال النقص يستلزم
 المنع في هذه الرسالة ايضا كذا نقل **قول** ترتيبت الاثر بالذكر يعني ان المراد من النقص لو لم يكن مثيل
 المناقضة وبما سألتم يفرد بالذكر لانه لا وجه لمرتبته في العام بعد ذكر الخاص بل الامر بالعكس فلما
 افرد بالذكر بعد علم ان المراد من المناقضة ويجوز ان يكون معناه ترتيب افراد المناقضة بالذكر
 لانه لو كان المراد من النقص الاتم لا المقابل لا وجه لافراد المناقضة بالذكر خصوصاً على وجه التعبد
نقل قول يرد المعارضه التي في المقدمة ورواها لا يمتنع جيبين جيبين كونها بالامتناع وجيبين
 كونها مطلوبة في نفسه وايراد المعارضه عليها باخبار الجيبين الثاني لا الاول فلا اشكال لعل وجه
 الغاية **هذا قول** على تفسيره قبل تفسيره قبل ما التفسير على تقدير تحته لا يخرج التعريف مما يخرج
 فانه حلا لثبوت السند الاتم فانه لا يثبت هناك ومن ثم قد عدل في تفسيره بعض متصفاته لما
 قوله ما يتركه القوة المنع بزم المانع انكم كنتم في الواقع ويمكن ان يقال ان ثبوتها اعم من
 ان يثبت الواقعي والترجيحي **قول** جوابا عن المنع مطاوعا كان السند وبالمنع او لا انتفاء المبني
 قبل لم لا يجوز ان يكون المبني على الشيء الواحد متعددا فلما لم يتعداه عند انتفاء المبني عليه
 وجود المبني عليه **الآخر بتر قول** اوردها في الوجود لا في العدم معنى الرد في الوجود لا

لاني العدم هو ان يكون وجود المنع عند وجود السند ولا يكون عند عدمه كجواز ان يكون
 السند **حق قول** لكان خبر صحيح اي بزم ان يكون خبر صحيح وليس كذلك ولكن ان يناقش فيه
 ايضا بان ما التفسير لا يرفع الاخر من المذكور لان وجود السند لم يمنع المنع **قول** ولو قال المتن آه
 هذا الزيادة توضحه الا فلا حاجة اليه لان الغرض بيان المثال لكون المنع مؤبدا بسبب السند لا غير
 هو اعلم ان لا بد ان يقول على هذا الباب ما قال سائلا من المنع او بغيره على ما يوجب
قال الشارح على سبيل المنع آه قبل كل من يبين الوجوبين على وجهين اما الاول فلان الكلام على سبيل
 المنع كجمله ان يكون على هذه العبارة سند خبر مسلم او على هذه العبارة لان صلاحية سندك
 للسند ففعل المنع في العبارة الاولى ذات السند في الثانية بالصلاحية واما الثاني فلانه كجمله
 ان يقال سندك ليس بواقع وان يقال سندك للجمع السندية يعقل عليها واما في الوجوبين من
 الوجه الاول فغيره ايضا فلا يخرج **قول** الاول لا يثبت اصلا **قول** لان من المنع آه فلما المنع لا
 لا يتعلق بالمنع والابا يثبته بل الصواب ان يثبت كمال الشرح للمنه المنطوق به
 السند كما يشترطه **قول** لان من المنع ومنع ما يثبته آه لا يرد الاشكال اعلم ان بعضهم قد
 الاثر في قول لا زاما للسند **قول** اما ما قيل عليه فعلى هذا في قول لان في اللازم
 يستلزم في اللزوم **قول** فان معنى ساواة السند ان لا يكون للمنح سند آخر ومعنى التثبت
 ان يثبت السند مع المنع وعدمه ومعنى الاختصاص ان يكون للمنح سند آخر غير هذا السند وفي
 اللازم انما يستلزم في اللزوم انما يستلزم في اللزوم اذا كان اللزوم مستلزما بمعنى الشهور
 الذي قد ذكره واما اذا كان بهذا المعنى فلا فليس ايضا ان معنى ساواة السند لو كان هذا

الذي ذكره لم يحقق السند سوى اصلا لان قول هذه المقدمة خبر بمرتبها بصلاح السند في جميع
المنهج ولكن ان يقال ليس مراد ذلك البعض لان معنى اللفظ هو التام الذي بل مراده لازما
ساويا للزوم بالمعنى الشهور المساواة بهذا المعنى في سند دفع المحذور الاول وايضا يمكن ان
ان يقال ان عدم بقاء هذه المقدمة في لورود المنهج لابد ان يكون غير المنهج كما لا يخفى في سند دفع الثاني
واجب من الاول بانه اذا لم يكن المنهج سنداً لم يكن كمالاً لتحقيق المنهج تحقيق هذا السند وكلما تحقق
في السند تحقيق هذا المنهج يكون بينهما لزوم بالمعنى الشهور مساواة بالمعنى ويكون كل واحد من المنهج
والسند لازماً مساوياً بالمال فهو على تقديره اي على تقدير ان يكون اتهم وفي بعض النسخ فهو على هذا
التقدير **قول** ونوبه اليه فيه ان التام هو التام من التام الواقع في الواقع كما ذكرنا سابقاً ولا شك
في ان ذكر السند التام لتوضيح المنهج بمرور المنهج من حيث هو في الواقع ولكن المناقشة تخرج
بهم ان يكون دفعه مفيداً كالمسألة فلا يخرج من دفع السند في اللفظ كما هو المشهور في التام
انما ان يقال للعلم المشهور بينهم بالتطابق الواقع واجب بان عدم افادة السند التام على تقدير
جوازه لانه لا يلزم من دفعه دفع المنهج كما هو في الاخص حتى يرد ما ذكره بل لان السند كونه اتهم
يكون جازماً للمقدمة المنهية بتحقيق المعنى المأمور فاذا ابطاله بغير العقل اذ بطل بسبب مقدمته
كما يطل من السائل فاما **قول** وفي الاخص لا يستلزم رفع الاتهم فيه ان السند ان كان
ساوياً للمنهج بحيث انه اذا تحقق احدهما تحقق الآخر وان لم يحقق لم يحقق لا يكون بينهما عموم وخصوص
بل يكونان متساويين بحسب التحقيق فرفع السند لم يرفع المنهج كما لا يخفى لعل وجه السائل **قول** يرد
المنهج انه يجب له منه بان بين المتساويين تلازم لا يكون للزوم المساوي لازماً وبالعكس

قول

قول وموضع كناية الكبرى مستنداً به بان يقول لانه ان كل كلام على السند غير مفيد كيف لا يكون مفيداً
فان السند لا يمنع والكلام على السند سوى مفيد **قول** من حيث التوجيه تعلق منه قال المنس
فشرح المقدمة التوجيه ان وجه المناظر كلامه على كلام خصمه **قول** وأشار اليه مرهناً في قبل لا يخفى ما فيه
من القاطع **قول** كما اشار به في قبل ان الترتيب بالمعنى المذكور في الشرح ليس في تلك الاشارة ثقل
قول اي خبر الباحث اي غيبه وشيخه لانه الكلام من الجانبين انما يتوجه الى ما يبحث فيه فلو لم يكن
ذلك متبناً ولا مستحقاً لم يكن ان دليل النقل يظهر ثبوته او ليس يظهر كماله ان العقل منه وهو
الشهر اذ البتة في الوضوء المراد بالبتة فقد التفت والمراود بالشرط ان يكون ثابته في الوضوء فاطل
والمراود بالوضوء اجمالاً الى الامضاء الاربع مع البتة من هذا اذا كان البحث غير بين اما اذا كان
يتشكلاً فالحاج الى البيان **قول** وتوزر الالهام كقول البتة شرط في الوضوء ان في ليس
بشرط عند ايراد **قول** وتقدم الاشارة الى المبحث وهو ان يتصور المبحث على وجه يمكن من طبع الدليل
حيث **قول** الاول لا يلزم في الحقيقة يستدل بها على الدعوى **قول** اذ ربما ينسب الشيء بتفسير يحصل منه
المطابق ينسب بتفسير يحصل منه المطابق على ذلك التفسير لكن ذلك التفسير ليس تفسيراً
في الواقع فيجب الاحتياط منه **قول** مقام القبيض غير القبيض اما من جهة آه وهو قد يغير القبيض
والغيره من جهة الجهة بان يكون قبيضاً مثلاً او انه فاداه بالسائل ضرورة او بالعكس ومن جهة كيف
بانه يكون القبيض بالشيء فاداه موجه او بالعكس ومن جهة الكمية بان يكون القبيض كناية
في حده جازية او بالعكس **قول** وان في التام قوماً آه والناسب ان يقول فربما يرفع مقام
التام غير التام وان كان ما ذكره مستلزماً لهذا القول لكن ما ذكره راجع الى قوله واما اخذ القبيض

وبالتكسر

بما لا فائدة لنا كل انسان حيوان كان تكسر كل ما ليس به انسان وحكم الوجبات
فيه حكم السواب في الكسر المستوي حتى ان الوجبة الكلية تنكسر كفسادها فافادتها
كل ج انكسر قولنا كل ما ليس **ج** ليس **ج** والافاض ليس **ج** وتنكسر بالتكسر
المستوي الما قولنا بعض **ج** ليس **ج** وقد كان الاصل **ج** ليس **ج** او قلنا الاصل **ج** ليس **ج** ما
ليس **ج** وكل **ج** ليس **ج** فبقي بعض ما ليس **ج** وانما خرج الوجبة لاني لا تنكسر لصدوق قولنا بعض
الحيوان لا انسان وكذب قولنا بعض الحيوان **ج** السالبة الخجبة كانت او جزئية تنكسر
سالبة جزئية قال المتأخرون لا ثم انه لو لم يصدق الكسر لصدق بعض ما ليس **ج** فغاية ما في الباب
انه لم يصدق قولنا ليس **ج** ليس **ج** فكيف لا يلزم منه صدوق بعض ما ليس **ج** لان السالبة
العدولة تتم من الوجبة المحققة وصدق الاتم لا يستلزم صدوق الاخرى فاما انكسر الطرفين في التوفيق
الان ان حصل الجواب الاول في القضية نقض الثاني والثاني جازم الاول في خالفه الاصل في الكيف وهو انقيت
في الصدوق ووقع ذلك المنع بانما أخذ نقض الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى العدول وعرفت ان الوجبة
السالبة المحولة مساوية للسالبة قولنا كل ما ليس **ج** ليس **ج** موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة
في عدم اقتضا وجود الموضوع فاذا لم يصدق صدوق نقض وهو ليس **ج** ليس **ج** وكان معناه
سبب **ج** ليس **ج** ليس **ج** ما صدوق سبب **ج** فلا بد ان يصدق على ذلك البعض **ج** ويتم الدليل
فالسالبة العدولة المحولة وان كانت تتم من الوجبة المحققة لكن السالبة المحولة ليست تتم فلا يلزم مساوية
لها **قوله** سبب التزوم لا لزوم السلب وهو معنى العدول وحاصل انه لا يحصل العدول بل يحصل السلب
كقولنا ليس اذا لم يتحقق شمول العدم يتحقق الوجوب ولا يلزم من صدوق نقضه لان كسر ليس اذا لم يتحقق

اذا لم يتحقق شمول الوجوب يتحقق شمول العدم وهو صادق كالبخني **قوله** فالوجبة بالنيابة لا تنكسر
اي كما ترى صدوق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب قولنا كل ما ليس به انسان **ج** حيث قال
كما يقول في الدليل المذكور لان انكسار قولنا ليس اذا لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول الوجوب
قوله وهو لم يبق لانهم انما اذا كان كسر الشيء مستلزما للشيء يستلزم صدوقه **قوله** انهم خرج آه وانهم لم
استدراك قوله **قوله** ليس **قوله** انهم الحكم احسن آه لان قوله ثم البحث شيوان فيجب انما يعني لنا طرذ وليس
كذلك بخلاف نعم الحكم فانه يصدق ان يقال ثم كلام المعلق **قوله** وجوابه ظ وهو ان يقال ولو ذلك
القول بالمنت بالنيابة الاول الدليل الاول بالنيابة المطلق الدليل او يقال ان منت الدليل اوضح
مقدمة الدليل راجع الى المنت الاول وهو المقدمة من الدليل الاول بالنيابة كالبخني فاحكم فكيف
قوله به من هذا الكلام وقع معنى انه لما كان كون الشيء قبل تمام الدليل مستلزما لكونه على مقدمته من مقدمته
تجزئة بذكر التزوم واردة في الكلام **قوله** الا ان ذلك قبل سبب آه لا بدع في تصور كلام المعر
مهما كان لا يخفى لان القسم الثالث ليس مطلقا النصب فيكون القسم حاصره بل حذفه
الا انهم الا ان يقال يراون الاستدلال بدليل على اشتقاق ذلك المقدمة المنوعة فجزء النصب فافهم
قوله لان النصب وقع آه ونفس فيه بان وقع النصب في التعليل لا بدع في تسمية جميع المنع
والتعليل بالنصب اصطلاحا **قوله** ولان المنع آه يمكن ان يقال النصب هو المنع مع التعليل وذلك
يسمى والى باب منه ايضا **قوله** وقال منعه لا يجدي والضمير اليه في قال راجع الى العدم **قوله**
لانما بالعبارة اي يمكن للسائل ان يجعل كلامه على قانون التوجيه بحيث يستخرج اليه ويحاسب منه
بادني غاية يقول حاصلا الى المنع مع السند كما سبق في **قوله** وفيه آه هذا نظر الى الشيء الاول كما ان

ان قوله وان المضي نظر الى الشيء الثاني **قول** اي من تقرره آه فلا يلزم ان يكون العلم بالاطلاق عرضا للمعنى
لانه يجوز ان يعلم بالاطلاق ما تقرره ويكون عرضا له كما لا يخفى **قول** فقد فات الترضي منه اي من تقرره الترضي
ان وفقيهه بالاطلاق للمعنى معترج بها في الاول دون الثاني **قول** لم يوجب ثبوت بان بالاطلاق
يجوز ان يكون عرضا للمعنى لان البحث والناظر لا يكونا رقيقين بل القويان
الاطلاق فيكون عرضا للمعنى في الجمله **قول** فلا يلزم عليه ما قيل حيث قال بعض الشراح
نعم نعمان لطا رضى ان النصب انما لا يثبت اليه لئلا يثبت بالانضمام والافحام وفيه
نظرا جازا لاشياء كلاما احدهما لا يمكن منه اطلاقا مع قطع الكلام ويجعل الانضمام والافحام
قول وانما اذا لم يتوض لم يثبت آه اشارة الى بيان المفضل عليه الذي يرد عليه قوله الحسن
فيل يمكن ان يقال كما ان الكلام على السند قد يكون مقبولا كذلك فيكون الكلام على هذا الدليل
مقبولا وكذلك اذا كان رد الدليل موجبا لرفع المنع واثبات المقدمة المنهية وايضا يمكن
ان يتوض الدليل بالاشارة ان ثبت المقدمة المنهية بعد الترضي وان لا يحل هذا الطريق
ايضا حسن غير احسن وما قيل من ان الترضي قبل الاثبات فيجوز انما يستقيم على تقدير الاحتمال
الذكر **قول** حاصلها انما منع آه قيل لا يكون حاصله اشارة الى شرح المقدمة فاعلم **قول**
فانه فيجوز من المعنى انما كان الاستدلال في السائل فيجوز ان الترضي بعد الاثبات
جاز **قول** ان يتوض الدليل السائل قبل انه متوض بتوض المعنى انما هو التقص الاجمالي لانه توجه
ويكون ان يجاب عنه بان التقص الاجمالي من شاهد راجع الى المعارضه في الحقيقة فلا يبعد
انه يتوض معارض اصلا واجب بان في الدليل ما يلحق عليه لفظ الدليل والشاهد ليس كذلك

كذلك بل يلحق الشاهد بتوض **قول** الا ان يتكلف قيل وجب التكلف ان يقال ان الاشارة
وان لم يكن معلوما من ذلك الا انه يمكن ان يكون من مجموع قوله ثم قد يتوجه ذلك ويكون حاد الشرح
هنا وجب الاشارة انه لا يبين قوله ثم قد يتوجه آه ان السائل ان يستدل بعد اقامته المطلق
بجواب المعارضه ولما كان الترضي على المعارضه متوقفا على عدم ان الترضي لكلام الغائب اقامته
القول الدليل سمح لانه الغائب بعد اقامته العقل الدليل كان بمنزلة المعارضه فالتوض عليه
سمح **قول** فافهم **قول** الاول ان يقول وانما قال الاول لانه لم يذكره ففهمه جاز لانه منزه عن ثبوت
المنع كما سيجي عليه **قول** فيصير من معنى المقدمة الاخيرة واجب بعد في معنى المقدمة
الاخيرة اذا كان بعد تمام الدليل الا انه ليس بعد تمام الدليل **قول** ليس من القسمين المذكورين
وهما التقص الاجمالي والمعارضه **قول** بل من قسمين قسمهما المقص المقص بعد تمام الدليل وقسمه
المنع قبل تمام الدليل ومنع المقدمة الاخيرة قسم من المنع قبل تمام الدليل لان كل منع مقدمة من مقدمات
الدليل كما **قول** فافهم **قول** الثاني ان الشرح كما صرح به في معنى المقص بان الواو من المنع قبل تمام الدليل
ان يعين مقدمة من تلك المقدمات علم ان معنى المنع بعد تمام الدليل ان لا يعالج مقدمة من
تلك المقدمات **قول** لا بد من تفسير التوضي علم ان التوضي والتعريف كلاما يحتمل ان يكونا باللفظ او بالمعنى
فيكون معنى التوضي ان يراد به التوضي لفظا القلة ومعنى التعريف ان يراد من الدليل ما لا يشك
للفظ ويجوز ان يكون كلاما باللفظ الاكثر اهل الخلاف احتمالا مرجوحا فيكون معنى التوضي ان يراد
بمعنى الدليل لفظا القلة والتعريف ان يراد من الدليل ما لا يشك لفظا القلة ومعنى التعريف ان يراد
لان الاتم كذا في معنى حادثة اعني القلة بخلاف ما اذا كان علم معناه الظاهر لا يستقيم

على من هم اصلا ويحمل ان يكونا على طرفي الدف والنشر الزلزالي قبل ان يارب
الاصول يقولون ان النقص هو كلف الحكم الشرعي مما هو عليه في القياس التقني والنقص المذرف
هنا كما هو على اصطلاح ارباب المناظرة قوله من قال انه لا بد من تغيير التعريف او نعيم الدليل ليس
في بستانه فاحكم **فله** هذا ان سس كان يقول الحكم امثلا لاهل السنة انه لو لم يكن هذا
منهم من كان الباري قد فعله فان كونه محال الحكم النقص هو ثابت عند العقل وهو اهل السنة
دون ان نقص هو الحكم **فله** وهو يكون عدم اي عدم حكم النقص كان يقال غلوا فيه وليكن هذا لزم
ان يكون التركيب مثلا لا لا وهو حكم النقص وهو كونه المركب في الواقع ثابتا باجماع الطرفين اي
اقياس ان نقص لكن كل منهما ليس على بؤنة **فله** واما ما يستعمل في هذا هو ان يقال ان النقص يمكن
عندهما تكون واحدة وانما تسمى الاول مغدرا لان بسس في حكم النقص اجماع اصلا لا في ذلك ولا في الثاني
مركبا لان في حيز عدم حكم النقص في ايجابا وليس يكون في الدليلين ايجابا اجماع فيكون مركبا
والاولى ان يكتب الاجماع وانما كان المورد ما ليس به اجماع اصلا والمركب ما يكون في اجماع من الجانبين
بهم ان يكون الثالث ما ليس به اجماع لان في اجماع من جانب واحد من جانب
اخرى من جانب الدليل لان دليلها متفق عليه ليس به اجماع فافهم **فله** هذا العادة لا معنى يعني انه
عادة لا معنى في تعريف النقص حيث قال والثالث ان النقص هو آفة فلا وجه هنا وقول من في معنى
الكل من جوابه فلا ينبغي ان يشاح هنا حيث قلنا ويكن ان يجاب عنه بان النقص من ذلك التلخيص
هو ابطال الدليل **فله** على سبيل الغرض اي ان فرضنا ان العقل الثاني في تفرق الاول كالمثل الاول
في التفرق فلا يوجب المنع عيبه فيما قرره وقد يقال ان تفرق العقل قد لا يكون فان الحكم اذا قال العالم

العالم حادث والسند عليه تفرق ما يحتاج اليه التفرق فاذا صار في الحكم والسند على قدره
احتجاج المنصور معنى القدم والابن في ظهور الحكم معنى الحادث فافهم التفرق من غير حاجة الى ملاحظة
التفرق على سبيل الغرض والتفرق **فله** لا يقتضي التقدم لان اللازم قد ذكره بتميزه في الجزء الاخر
وذلك لا يوجب التقدم بل يوجب التاخر كما لا يخفى الا انهم الا ان يقال المعلق من حيث انه
معلق وان كان مقدما على السائل لكنه من حيث انه باحث ومناظر متاخر من السائل
وعراو الجيب هذا يحمل ان يكون ما قبله **فله** لعله جعل آفة هنا وفي ما يقال ان تفرق الاول ان المذهب
بسس طرف السائل بل من طرف العقل فلا يستقيم قوله الذي ذكرناه في هذا المذهب من جهات
البحث من طرف السائل وانما قال لعله ولم يجرم به لانه يحمل ان يكون المراد ما هو المذكور في هذا المذهب
صاحبه كون تفرق الاول ان تفرق المذهب حائل العقل بسبيل ضما والمبين صريحا عدم تفرقه
منه السائل على المشقوه هو حال السائل كما لا يخفى **فله** ويذكر في معنى **فله** اذا منع على سبيل عقله
عدم الاستحجال في قسم لا يخفى **فله** كما يقول المعلق مثلا العالم حادث لانه لا يخرج عن الحادث
وهو الحركة والسكون والمال في الحادث يكون حادثا فيقول السائل لم لا يجوز ان يكون حالها بينهما
كما في ان الحادث وهو لا يخفى العقل لان في سبيل المنع كذا قاله او **فله** لا يخفى اي لا يخفى السائل
في موضع آخر من الدليل وحاصل آفة وان كان مثبتا للمنفك لكن يكون سبيل ورود المنع مقدمه اخرى
وفي بعض النسخ وقع بغيره اي في العقل في موضع آخر اي في مقدمه اخرى من الدليل **فله** في المنع آفة
لا يخفى ان دفع المنع يبطال السند الماوي من قبل ودفعه بالدليل فان افات الدليل على
بطلان السند الماوي في قوة افات الدليل على اثبات المقدمات المتبعة في ان الشاح

حق الرد للمقدمة المنقولة حيث قال اما بليس ان كانت المقدمة المنقولة نظرية فجزء ان يكون
المقدمة المنقولة نظرية وابطال الاستدلال بالاتباع وهذا ليس بداخل في شي من الشك في اما
في الاول فلان الرد بليس واما في الثاني فلان المقدمة المسموعة بليس بديهية فمخرج في الجواب
الى مختلف المحققين كما لا يخفى على المتأمل القاصدين **قول** فمقطعا بينهم معنى ان معنى الظهور هو الوقوع
في اكثر المواد لا الظهور في نفسه حتى يرد الزعم المذكور **قول** لان اللازم من اي حين كون الدليل انتم من
ان يكون **آه قول** لا يخفى فائدة وهي ان معنى كذلك اي دال على ثبوت تلك المقدمة المسموعة في علم النسل
ولم يتيسر به لا بد من النسل المذكور كما لا يخفى **قول** واما منع الدليل كما هو النقص الاجمالي والتعصبي
ان منع كل المقدمة على التقصيل **قول** وبهذا هو المناقضة **قول** فابسل بوجه لفظا لان قول
الذي يكون آه صفة للمعلول فمعنى ان يكون فيه ضمير راجع الى الموصوف فقط حتى لا يلزم بربط الصفة
بالموصوف وهذا ليس كذلك فالمناسب في العبارة ان يقال الذي يكون فيه وبين
السائل مطالبته **قول** واما في المختلف فهو ان يخص قول بالمعنى المناقضة ويكون جزء
من الدليل بعد النقص الاجمالي لكن لا يخفى بعده لانه لا جرم لتأخره الى هذا الموضع مع ان ادخاله
في المنع او ذكره معه في الشق الاول اختصار اولي هكذا قيل ويمكن ان يكون توجيه التكلف هكذا
بان يقال المادون قول ان انقطع كلام المنع والمعارضة من السائل اي في اول المرتبة ومن
قول المخرج المعلول من الدليل اي بعد المباشرة الكثيرة فغلبت في توجيه من التوجيهين لا خفاء في ان
الاندراج في غير خال من التكلف المذكور يكون اقرب **قول** هذا إشارة الى دفع ما يقال آه
بمعنى ان هذا القول في الشرح إشارة الى هذا السؤال والجواب المذكورين وحاصله ان الشرح

الشرح لا يعتبر النسل في الآلة من جهة علمها ونقصها لم يوجه على المقصود هذا الاخر ارض لان على المعلول
علته لعدم العلة فيكون هذا حال هذا الجيب ولما كان الرد المذكور في غاية السقوط لان كون المعلول
علته للعلة في التهن بليس لا يخفى المعنى المذكور لم يفت الشرح اليه وجعل سافرا عن
درجة الاجابة **قول** الظاهر انه لا بد آه قيل معناه انه محقق بوثبت ههنا قياس آخر في
نفس الامر وهو هذا ليس معناه ان المطالب لا يحصل بدون هذا القياس والافلا حاجة الى
القياس المذكور في نفسه وبعده كما لا يخفى من ولا يبعد ان يقال معناه انه لا ينفك من قياس
آخر غير هذا القياس المذكور لاثبات القصد لان كل واحد من متدبب اما مع القصد
قطر اما مع الكبر في قسم في الشرح حيث قال واما في الجواب آه فممكن هذا القياس
محمي فلابد من قياس آخر والا اي وان كان صحيحا فلا حاجة الى ما قبله وما بعده **قول**
كما يشير اليه الشرح اي كما يشير الى عدم احتياج ما بعده وما قبله حيث قال وانما انتم هذا
الرد ليس الثاني فمقتضى يحصل **قول** كما سبق حيث قال واما في الجواب فتقول بعد مساندة
القصد آه **قول** اذا دفعه آه فبمعنى ان دفع المنع بمعنى المستدساوي من قيل دفعه
بالدليل كما هو **قول** وليس كذلك لان المعلول اذا استدل بليس آخر على مطلوبه بغير نقض
لأنه ليس بالنقض الاجمالي لم يزم النسل على الوجه المذكور بل غاية ما لزم وجود آله غير متناهية
لانزيتها ويمكن ان يقال ان المراد من الاستدلال في قول الشرح هو الاستدلال على اثبات
معنى الدليل الذي نقضه السائل لا مطلق الاستدلال حتى يرد ما ذكره **قول** كما في المعارضة اي
كما لا يزم النسل في المعارضة بزم المورد بخلاف **قول** احد الامور انقضت قبل هذا اذا كان تشابه

به تخلف الحكم اما اذا كان استدلالهم بالبحر المقتضيات التي استدلت ان تقضى بها
قول اذ لا وجود للقرينة لا يقال ان المنع لا يتوجه على المانع اذ لا نقول ان التقاض يستل على
 بل ان الدليل في توجيه المنع كاحرف المعارضات **قول** واما انظار المانع اى بين بان فيه
 ما ينافي بطلان الحكم في هذه الصورة والتخلف ان شئ ليس بمقتضى **قول** في الصورة الاولى اى في صورة
 منع وجود القرينة في صورة التقاض وهو اول الصورة الثالثة المذكورة **قول** نقل من بحث آه لان
 البحث ينشأ من اصل الدخلى الموجود البتة وعدم وجوده كالايجازي **قول** من مقتضيات المط والمط
 هو التقاض ومقتضياته هي المقتضيات المذكورة فان كانت التقاض دليل على وجود ذلك فبطل
 به اثبات المقتضيات القائمة بالقرينة في صورة التقاض متحققه وهو ليس بنقل ولا يلزم انه لا يجوز
 اثبات المقتضى الملم اصلا **قول** احدهما الاخره وعلى هذا يكون المعلوم من المط عدم كون التقاض
 الاجمالي من قبيل الاول **قول** وسواء آه لان قوله ان جعل التقاض آه بظاهره يدل على ان المردود هو
 عدم كون التقاض من قبيل الاول كالايجازي على المتأمل **قول** لكن في العبارة كما قبل بطلان لان المناسب
 في العبارة لم يحصل هو المسمى الحق ان يقال ويحتمل ان ان التقاض الاجمالي في قوة المعارضات آه
 قوله والمعارضة سهل لان الشك في اذ كان لا يصدق في قوة الآخر يجوز ان يجعل كل واحد منهما
 في حكم الآخر **قول** في الايجازي فيما اذا سككت بمعنى آه الاختصار في الشك في المذكورين فيما يلزم اذ انسخ
 مقتضى من مقتضيات الدليل بعد كونه سالما عن التقاض والمعارضة واما اذا انقضض وشاهد
 آخر او لمعارضة اخرى اما اذا انقضضت فمقتضى المقتضى فالاختصار في الشك في المذكورين
 وهو لعدم النسبة في المناقضة او الاتهام او امر ضروري القول كالايجازي **قول** فان قلت

فان قلت المردود من قوله فان قلت الاول لا الثانية كذا نقل عن الطائفة من التوابع
 السابقين وقع سدا من قدامنا **قول** فوفش فيه آه فيه انه لا وجه لهذه المناقضة
 بعد تفسير التوقف بقوله ثم فاعلم على سبيل الابتناء والتميز لان البينة السببية عند الحكم
 ويجوز ان يكون الاول المراد بالتعبير لهذا **قول** بل اذ آه وحاصل انه يجوز ان يكون القدم محال او هنا
 يستلزم الآخر وهو عدم الاستغناء وعلى تقدير كون الاستغناء على القدم فمقتضى **قول** فثبت المط
 وهو ان العالم ليس بقديم **قول** فثبت الدليل لان القدم كما يمكن محال لم يستلزم الآخر وهو على
 عدم الاستغناء وعلى تقدير القدم فلا يمكن المنع المبين على هذا المستدل اذ كالايجازي على الكل
قول واما من غير ذلك القياس اى القياس الملقى **قول** ان لا يترك فقط الثانية آه
 لانه لما قال في صدر الكلام الاعيان الثانية واما قال في الانسب لانه لا يجوز ان يكون
 الثانية في صدر الكلام بمعنى الموجود في الخارج سواء تعددت فيها الاكوان وتجددت عليها
 الاختصار او لا في بعده على ما كان في آن الحدوث كالايجازي ثم



حت زبد علی علم بورده محمود علم فعل اختیاری دکلدر
لکن فعل اختیاریه منشاء در بعضی فعل اختیاریتک
منشاء در با خود فعل اختیاریتک مبادیسیدر

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kısım	H. F. H. H. H.
Yeni	
Eski kayıtlar	1260

